

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

العنوان

التحرير المالي وانعكاساته على اقتصاديات الدول العربية -دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

- عز الدين بوحبل

إعداد الطالبتين:

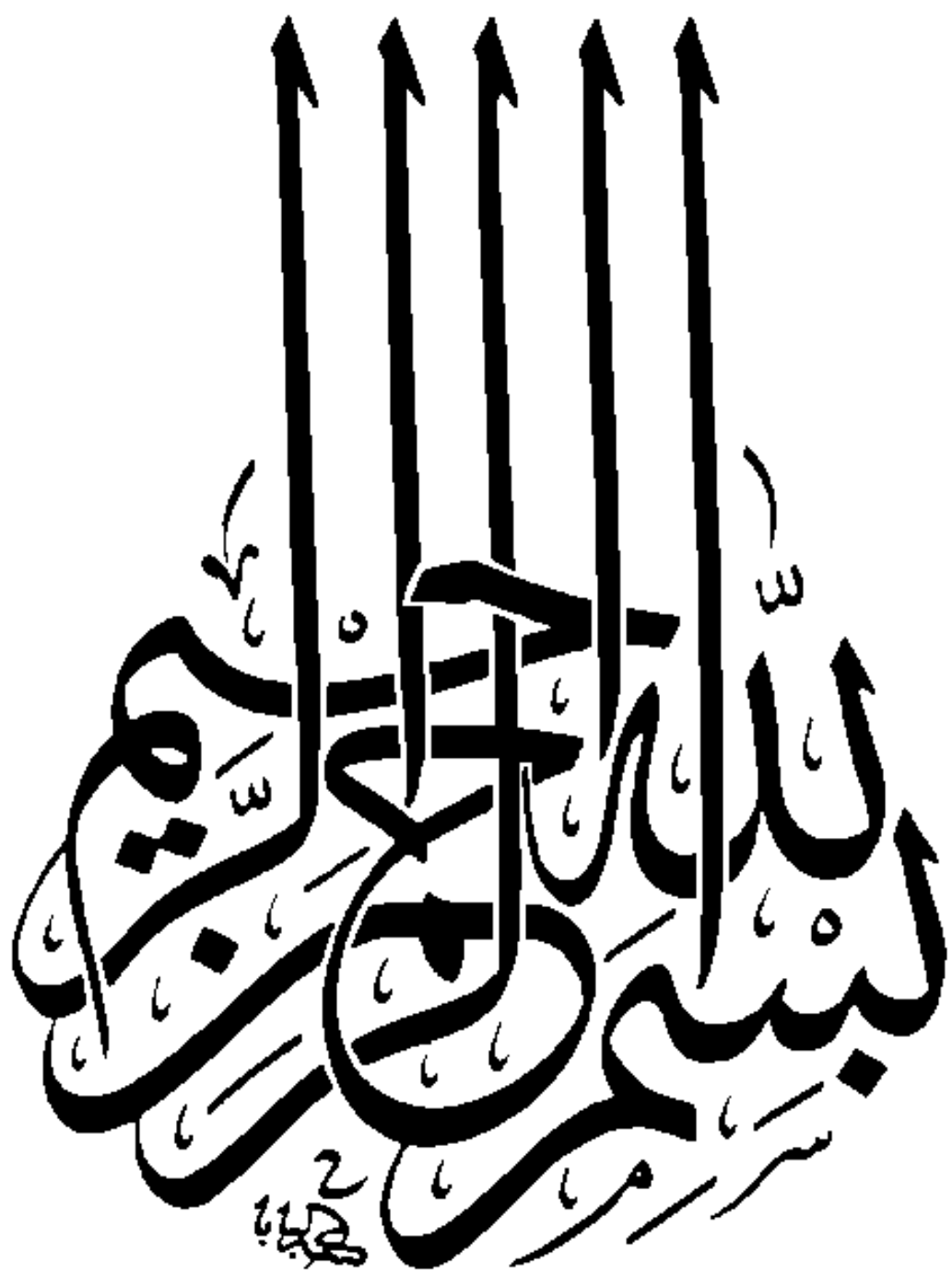
- ندى فرماس

- سهى رويمل

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: بولجية الطيب
مقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: عز الدين بوحبل
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: مكرودي سالم

السنة الجامعية: 2016-2017



دعاء

اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا

وزدنا علما

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إذا أخفقنا، وذكّرنا أن

الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

يارب علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب

القوة وأن حب الانتقام هو من مظاهر

الضعف

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ

تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعا فلا

تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

ربنا وتقبل الدعاء.

أمين يارب العالمين



شكر وعرفان

قال سبحانه وتعالى: "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأحفظني في عبادة الصالحين".
صدق الله العظيم.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"
صدق رسول الله.

نشال الله خالسا لوجهه الكريم وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه.

ونتقدم بأخلص تحنراتنا إلى الأستاذ المهرض " **بوحل عز الدين** " على تفضله بقبول الإضراف على مذكرتنا وعلى الجصود التي بذلنا معنا طيلة فترة إنجاز هذا البحث، وعلى نسانة القيمة وإرشاداته ودعمه، فكان لنا النور الذي اقتدينا به فجزاه الله خيرا.

ونتقدم بالشكر المصبق للأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة مذكرتنا وعلى مجمل نسانتهم وتوجيهاتهم وانتقاداتهم التي ستنير مسارنا العلمي.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب.

وفي الأخير نحسب هذا العمل لوجه الله تعالى ولا ننكي على الله عملا واجبنا منه أن يجعله من صالح أعمالنا.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وعرفان
	الإهداء
	قائمة الأشكال والجداول
أ - هـ	مقدمة عامة
الفصل الأول: التحرير المالي والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: التحرير المالي وعناصره
08	المطلب الأول: ماهية التحرير المالي
12	المطلب الثاني: التحرير المصرفي
14	المطلب الثالث: تحرير حساب رأس المال
17	المطلب الرابع: تحرير أسواق الأوراق المالية
20	المبحث الثاني: التطورات العالمية ودورها في عملية التحرير المالي
20	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للعولمة المالية
24	المطلب الثاني: الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي
25	المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية في التحرير المصرفي
29	المطلب الرابع: تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية
33	المبحث الثالث: التحرير المالي، متطلباته وأثاره على المتغيرات الاقتصادية للدول

33	المطلب الأول: متطلبات التحرير المالي وإجراءاته
39	المطلب الثاني: آثار التحرير المالي على المتغيرات الاقتصادية
45	المطلب الثالث: العلاقة بين التحرير المالي والأزمات المالية
49	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: التحرير المالي في الدول العربية وانعكاساتها على القطاع المالي	
51	تمهيد
52	المبحث الأول: واقع وأفاق الاقتصاديات العربية
52	المطلب الأول: السمات السائدة للاقتصاديات العربية
55	المطلب الثاني: تطور أداء الاقتصاديات العربية
65	المطلب الثالث: التحديات التنموية للاقتصاديات العربية
72	المبحث الثاني: الإصلاح الاقتصادي والمالي في الدول العربية
72	المطلب الأول: التدهور الاقتصادي وسياسات الكبح المالي
74	المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي
76	المطلب الثالث: إصلاح النظام المالي والمصرفي في الدول العربية
84	المبحث الثالث: تحديات سياسة التحرير المالي في الدول العربية
84	المطلب الأول: أثر التحرير المالي على تطور القطاع المالي
89	المطلب الثاني: واقع الأسواق المالية العربية في ظل سياسات التحرير المالي
92	المطلب الثالث: تحديات القطاع المالي العربي
96	المطلب الرابع: مواجهة تحديات التحرير المالي
100	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: سياسات التحرير المالي في الجزائر	

102	تمهيد
103	المبحث الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر قبل التحرير المالي
103	المطلب الأول: التصحيح الهيكلي الأول (1962-1966)
105	المطلب الثاني: التصحيح الهيكلي الثاني (1967-1987)
108	المطلب الثالث: التصحيح الهيكلي الثالث (1988-1992)
110	المبحث الثاني: إجراءات التحرير المالي في الجزائر
110	المطلب الأول: إصلاح وتحرير القطاع المالي الداخلي
114	المطلب الثاني: الإصلاحات المتعلقة بتحرير القطاع الخارجي
117	المطلب الثالث: التدرج في عملية التحرير
119	المبحث الثالث: نتائج سياسة التحرير المالي في الجزائر
119	المطلب الأول: تأثير التحرير المالي على النظام المصرفي
121	المطلب الثاني: تطور سوق الأوراق المالية
124	المطلب الثالث: أثر التحرير المالي على المتغيرات الاقتصادية
135	خلاصة الفصل
137	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة
الأشكال
و الجداول

قائمة الأشكال والجداول:

1- قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إحلال النقد الأجنبي في اقتصاد مفتوح	45
02	التوزيع النسبي للنواتج المحلي الإجمالي العربي بحسب الدول لعام 2014	56
03	تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2015-2011)	61
04	نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2015-2011)	63
05	التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2015-2011)	64
06	إيرادات ونفقات ميزانية الدولة (الجزائر) خلال الفترة (2016-1996)	132

2- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جولات الجات الثمانية	28
02	مستويات التكامل الاقتصادية	32
03	النمو في الناتج المحلي العربي (2000-2016)	56
04	التجارة الخارجية العربية الإجمالي (2001-2005)	58
05	أداء التجارة البينية العربية (2011-2015)	59
06	التجارة البينية للبتروال الخام (2011-2015)	59
07	حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمي	60
08	تطور موازين الخدمات والدخل والتحويلات (2011-2015)	62
09	تطور ميزان الحساب الرأسمالي والمالي (2011-2015)	63
10	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة	64
11	مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة (2011-2015)	65
12	الإيرادات الضريبية للدول العربية (2010-2015)	85
13	الإنفاق العام وصافي الإقراض الحكومي (2010-2015)	86
14	الإيرادات العامة والمنح	87
15	الموازنات العامة في البلدان العربية (2010-2015)	89
16	بيانات أسواق الأوراق المالية العربية (2010-2016)	91
17	المخصصات المالية وطبيعة الاستثمارات خلال الفترة (1967-1979)	106
18	إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (1980-1989)	107
19	سعر صرف الدولار/دينار خلال الفترة (1988-1991)	115
20	تطور معدلات الصرف للدولار مقابل الدينار خلال الفترة (1993-1998)	115
21	الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية	116
22	تطور معدلات سعر الفائدة خلال (1990-2001)	117
23	نسبة مساهمة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي الودائع للبنوك	120

	الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	
121	تطور حصة البنوك العمومية والخاصة من نشاط الإقراض على مستوى القطاع البنكي خلال الفترة (2000-2015)	24
123	نشاط بورصة الجزائر للفترة (1999-2016)	25
124	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	26
125	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	27
127	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	28
128	احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	29
129	معدل التضخم خلال الفترة (1990-2016)	30
131	إيرادات ونفقات ميزانية الدولة (الجزائر) خلال الفترة (1996-2016)	31
133	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1900-2015)	32

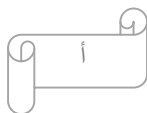
مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعد ظاهرة التحرير المالي من الظواهر الحديثة نسبيا بالنسبة للدول العربية، جاءت استجابة لظروف كثيرة أملت فيها متغيرات عقدي الستينات والسبعينات، وذلك من خلال التطورات السريعة التي شهدتها العالم والتي كان من أهمها انتشار ظاهرة العولمة، حيث أدركت الكثير من الدول النامية أن سياسات الكبح المالي لم تعد تواكب التطورات العالمية كما أنها لم تحقق الأهداف التي خطط لها، وهذا ما أدى إلى بروز مجموعة من التوجهات والتغيرات أسهمت في وضع الأساس لقواعد نظام اقتصادي عالمي جديد، تبرز من خلاله توجهات نحو التحرير المالي، ووضع صيغ جديدة للتعامل مع هذه التغيرات والاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة، ولا يمكن إنكار الفائدة التي يمكن أن يحققها التحرير المالي من خلال إجراءاته ولكن هذه الإجراءات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أثارها على المتغيرات الاقتصادية وعلى توفر عوامل مساندة لضمان نجاحها.

نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، دفع بالدول العربية إلى تحرير اقتصادياتها وفتح المجال أمام القطاع الخاص بعد أن كانت حكومات تلك الدول تهيمن بشكل كامل على الأنشطة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط الاقتصادي، لتسهيل هذه المهمة تم اللجوء إلى إصلاح وتحرير القطاع المالي، وهذا انطلاقا من الدور المهم الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام، فقد أثبتت تجارب الإصلاحات الكلية والهيكلية بأن قدرة الاقتصاد على تجاوز الأوضاع الاقتصادية السلبية يرتبط بدرجة كبيرة بحجم الإصلاحات وسياسات التحرر المالي نظرا لمساهمة القطاع المالي في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

والجزائر كباقي دول العالم الثالث يمر اقتصادها بموجة من التغيرات تتمثل في سياسة التحول إلى تطبيق آليات السوق، الأمر الذي دفعها إلى تبني العديد من الإصلاحات الهيكلية التي مست كل القطاعات تقريبا، وترمي من وراء هذه الإصلاحات الاندماج الجذري في الاقتصاد العالمي، حيث شرعت في أولى خطوات الإصلاح بناء على توصيات صندوق النقد الدولي بإصدار قانون 90-10 الذي اعتبر بمثابة نقطة تحول في النظام المالي الجزائري، ولكن على الرغم من سياسات التحرر وفتح النشاط المالي أمام القطاع الخاص إلا أن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بصورة أساسية على البنوك كمصدر للتمويل في ظل عدم وجود حقيقي لسوق الأوراق المالية.



أولاً: الإشكالية الرئيسية

بناءً على ما سبق يطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي انعكاسات سياسات التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تظهر الأسئلة الفرعية التي تساعد على فهم وتحليل الموضوع وهي على النحو التالي:

1- ما هي أهم مستويات التحرير المالي؟

2- وما هي آثار التحرير المالي على المتغيرات الاقتصادية؟

3- ما هو محتوى سياسات التحرير المالي التي طبقتها الدول العربية؟ وما أثر ذلك على القطاع

المالي؟

4- ما أثر سياسات التحرير على هيكل القطاع المالي والمصرفي في الجزائر؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

وللإجابة على التساؤلات السابقة يمكن افتراض ما يلي:

1- التحرير المالي يعبر عن مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة للتخلص من

الكبح المالي، وإلغاء القيود المفروضة على عمل النظام المالي، وهناك مستويان للتحرير المالي؛

2- للتحرير المالي أثر إيجابي واضح على المتغيرات الاقتصادية؛

3- شكلت سياسات التحرير المالي جانبا مهما من برامج واسعة للتحرير الاقتصادي في الدول

العربية، والتي كان لها أثر واضح على تطور القطاع المالي؛

4- أدت إجراءات التحرير المالي التي انتهجتها السلطات الجزائرية إلى توسيع هيكل النظام

المصرفي، كما أدت الإصلاحات إلى إنشاء سوق مالية.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

1- محاولة معرفة برامج التصحيح والإجراءات التي قامت بها الجزائر في تطبيقها لسياسة التحرير المالي؛

2- سعينا الشخصي إلى محاولة توضيح أهمية هذا الموضوع وضرورته في الوقت الراهن؛

3- ملائمة البحث للتخصص المدروس؛

4- الرغبة في إثراء المكتبة بمعلومات إضافية ومبسطة عن انعكاسات التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية.

رابعا: أهمية الدراسة

يكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة نظرا لزيادة الاهتمام بدراسة تجارب الإصلاحات الكلية والهيكلية، والتي أثبتت قدرة الاقتصاد على تجاوز الأوضاع الاقتصادية السلبية، وهذا يرتبط بدرجة كبيرة بحجم الإصلاحات وسياسات التحرر المالي، نظرا لمساهمة القطاع المالي في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

زيادة الاهتمام بدراسة تجارب الإصلاحات الكلية والهيكلية، والتي أثبتت قدرة الاقتصاد على تجاوز الأوضاع الاقتصادية السلبية، وهذا يرتبط بدرجة كبيرة بحجم الإصلاحات وسياسات التحرر المالي، نظرا لمساهمة القطاع المالي في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

تزايد أهمية الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي، ودور التحرر المالي في ربطه مع الخارج برفع الكفاءة الاقتصادية من خلال زيادة النمو وتطوير القطاع المالي.

خامسا: أهداف الدراسة

نهدف من وراء هذا البحث الى التوصل الى نتائج منها:

- 1- تسليط الضوء على مفهوم التحرير المالي من خلال تعريفه ومستوياته ومعرفة إجراءاته ومتطلبات نجاحه؛
- 2- تبين مدى تأثير التحرير المالي على المتغيرات الاقتصادية (زيادة النمو الاقتصادي وتطور القطاع المالي وغيرها من المتغيرات)؛
- 3- إبراز أهم سياسات التحرير المالي في الدول العربية من خلال الإصلاحات الاقتصادية المطبقة والتوجه نحو اقتصاد السوق الحر، والاطلاع على القطاع المالي العربي والجزائري بصفة خاصة ومدى قدرته على مواجهة التحديات التي يشهدها النظام المالي العالمي.

سادسا: منهجية الدراسة

من اجل معالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي في دراستنا للجانب النظري، وذلك من خلال استعراضنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتحرير المالي وكذا إجراءات الإصلاح المالي في الجزائر، والمنهج التحليلي بغرض تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالتحرير المالي وأثاره على بعض المؤشرات الاقتصادية، والإحصائيات المتعلقة بالدول العربية والجزائر بصفة خاصة.

سابعا: حدود الدراسة

تحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين مكاني وزماني، الجانب المكاني يؤدي بنا إلى الاهتمام بالتحرير المالي كظاهرة في الدول العربية وتسليط الضوء على الجزائر وانعكاساته على المتغيرات الاقتصادية (النمو والقطاع المالي)، أما الجانب الزمني محدد بفترة بداية التحرير المالي في الجزائر التي كانت في فترة التسعينات من القرن الماضي، من خلال انتهاء الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية ومالية ترمي إلى تحديث القطاع الاقتصادي وتوسع القطاع الخاص وتدعيم القطاع المصرفي والمالي.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- 1- ضيق فترة التحضير بسبب التغير المتكرر للموضوع؛
- 2- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع؛
- 3- اختلاف وتضارب في الإحصائيات بين مختلف الهيئات الرسمية، مما جعلنا نعتمد فقط على إحصائيات صندوق النقد العربي.

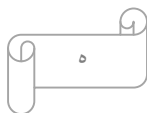
تاسعا: خطة الدراسة

قصد الإحاطة بهذا الموضوع والإلمام بكافة عناصره ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة فصول، اثنين منها نظرية وواحد تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول تحت عنوان التحرير المالي والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، وقد ضم في طياته ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول لتحرير المالي وعناصره، أما الثاني فتمحور حول التطورات العالمية ودورها في عملية التحرير المالي، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى التحرير المالي: متطلباته وأثاره على المتغيرات الاقتصادية للدول.

أما الفصل الثاني فخصص للتحرير المالي وانعكاساته على القطاع المالي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، ضم المبحث الأول واقع وأفاق الاقتصاديات العربية، أما الثاني فقد تناولنا فيه الإصلاح الاقتصادي والمالي في الدول العربية، أما الثالث فتمحور حول تحديات سياسة التحرير المالي في الدول العربية.

وأخيرا الفصل الثالث الذي يتناول سياسات التحرير المالي في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول الوضع الاقتصادي في الجزائر قبل الإصلاحات، أما الثاني فقد تناولنا فيه إجراءات التحرير المالي في الجزائري، أما المبحث الثالث فتمحور حول نتائج سياسة التحرير المالي في الجزائر.



الفصل الأول:

التحرير المالي

والتطورات

الاقتصادية والمالية

العالمية

تمهيد:

يعمل التحرير المالي على جعل الاقتصاد أكثر انفتاحاً، وذلك لما تشتمل عليه سياساته من إجراءات وأساليب لتخفيف القيود على القطاع المالي وما شاهدهته البنية الدولية من متغيرات وتطورات هامة، فالتحرير المالي غير المحسوب يمكن أن تكون له آثار عكسية على المتغيرات الاقتصادية والاقتصاد ككل، وهذا ما يمكن أن يولد أزمات حادة في الاقتصاد المحلي وامتدادها حتى الاقتصاد العالمي.

واستناداً لما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: التحرير المالي وعناصره.
- المبحث الثاني: التطورات العالمية ودورها في عملية التحرير المالي.
- المبحث الثالث: التحرير المالي: متطلباته وأثاره على المتغيرات الاقتصادية للدول.

المبحث الأول: التحرير المالي وعناصره

تشمل سياسات التحرير المالي مجموعة من الإجراءات والأساليب لتخفيف القيود على القطاع المالي، وعليه فإن التحرير المالي يشمل كل ما يتعلق بتحرير القطاع المصرفي، وتحرير حركة رؤوس الأموال، وتحرير أسواق صرف العملات، وتحرير سوق رأس المال (البورصة).

المطلب الأول: ماهية التحرير المالي

يندرج التحرير المالي ضمن سياق التحرير الاقتصادي، والتحول إلى ما يسمى الانفتاح المالي، الذي يعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث بدأت عملية التحرير المالي في الدول المتقدمة وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، والتي كانت تعرف بسياسات الكبح المالي إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المالي وتحريره من كافة أوجه الكبح المالي لأداء دوره في النشاط الاقتصادي.

✓ أولاً: سياسات الكبح المالي

تعرض العديد من الاقتصاديين لمفهوم الكبح المالي، وفيما يلي نوجز بعضاً منه:

- عرفه châtelain و emable (1995) على أنه: " إبقاء أسعار الفائدة تحت مستويات التوازن المحددة من طرف قانون العرض والطلب، والتدخل في برنامج توزيع القروض في الاقتصاد، فبصفة عامة يعني
- الكبح المالي - كل تدخل ممارس من طرف الحكومة على النشاط المالي بهدف السيطرة التامة على نشاط الوساطة المالية وذلك لضمان توجيه التمويل الكافي للقطاع العمومي"⁽¹⁾.
- كما عرفه Roubini و sala- martin (1992) بأنه " مجموعة سياسات وقوانين وضوابط وقيود كمية ونوعية ورقابية مفروضة من طرف الحكومة، والتي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تمتلكها"⁽²⁾.

(1) Boujelbene Younes et chtioui Salim **libéralisation financière et impact du développement financier sur la croissance économique en Tunisie**, 2006, p4.

(2) محمد بوزيان سيدي محمد شكوري، **التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 24، 25 أبريل 2006، ص 2.

- وبناء على ما سبق يمكن أن نعرف الكبح المالي على أنه: " جملة من الإجراءات والتنظيمات التي تخص النظام المالي والمتخذة من قبل السلطات النقدية بهدف إشباع الحاجات المالية للحكومة وبسعر فائدة منخفض".

إلا أن هذه السياسات المتعلقة بكبح القطاع المالي في الدول النامية قد أضرت بالنظم المالية لهذه الدول ولم تحقق الأهداف التي خططت لها نظرا لتمييز نظامها المالي خلال تلك الفترة بأسعار فائدة ضعيفة وسلبية من الناحية الحقيقية ومحددة بطريقة بعيدة عن قوى السوق، وذلك نظرا للأسباب التالية⁽¹⁾:

✓ عدم وجود أسواق مالية منافسة ومع وجود المؤسسات المالية في حالة احتكارية، مما يجعل عرض النقود والطلب عليها لا يتم بصورة حرة؛

✓ سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي، ويتيح لها تحديد سعر فائدة منخفض يتماشى مع سياستها الاقتصادية ، وانخفاض مستوى الادخار الداخلي، مما يجعل الحكومة والمؤسسات تلجأ للاقتراض؛

✓ تزايد حجم ومجال تدخل الدولة ومباشرتها لمراقبة البنوك لأنها بنوك مسيرة من طرفها وتابعة لها، حيث ضعف أو انعدام استقلالية البنك المركزي وخضوعه عمليا للخبزينة العامة التي توفر سعر فائدة يقضي على احتمال وجود سوق مالية واسعة ومنظمة، تكون فيه أسعار الفائدة محددة من طرف قوى عرض وطلب النقود.

ثانيا: مفهوم التحرير المالي

وردت تعاريف كثيرة للتحرير المالي لكنها تتفق على معنى واحد منها نذكر:

- عرفه كل من "McKinnon et Shaw" على أنه "حل للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية".⁽²⁾

(1) عزاوي عمر، سايج بوزيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح

النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11/12/2008، ورقة، ص 03.

(2) بن بوزيد محمد، عربي ناصر صلاح الدين، أثر تحرير سعر الفائدة على حجم الادخار، حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول

الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، 5-6 ماي 2009، المركز الجامعي خمس مليانة، الجزائر، ص8.

- وعرف عل أنه "تحرير أسعار الفائدة، أي تركها لعوامل العرض والطلب في السوق، وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان وكفالة الاستقلال للبنك المركزي، كما يشمل التحرير المالي تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات".⁽¹⁾

- أما "McKinnon" 1993 فيعرفه " هو إلغاء الضوابط والقيود التي تحد تحركات رؤوس الأموال القصير والطويلة، وإعطاء السوق المالية الحرية في توزيع وإعادة توزيع وتخصيص المواد المالية طبقا لقانون وقوى العرض والطلب".⁽²⁾

وبصفة عامة يمكن تعريفه أنه "كل إجراء ممارس من طرف الحكومة يهدف إلى جعل النظام المالي أكثر استجابة لقوى العرض والطلب".

وتتضمن عملية التحرير المالي مجموعة من الخطوات تتم وفقا لمستويين أساسيين هما:

1- على المستوى المحلي: حيث تشمل سياسات التحرير المالي الإجراءات التالية⁽³⁾:

- ✓ تحرير أسعار الفائدة وإزالة السقوف المفروضة عليها والاتجاه إلى تحديدها وفقا للآليات العرض والطلب؛
- ✓ العمل على تحقيق الرقابة بالاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة) للتأثير على العرض النقدي، بدلا من الأدوات المباشرة؛
- ✓ التخلص من أساليب تخصيص الائتمان وإعطاء البنوك الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو القروض؛
- ✓ تخفيض القيود على السوق المالية، والتي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءتها وذلك من خلال إلغاء القيود والحواجز أو تقليلها أمام انضمام المستثمرين والشركات المساهمة للسوق أو الانسحاب منها، الأمر الذي يعطي هذه الشركات حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية.

(1) منير الحمش، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة النمو؟! ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010، ص4.

(2) أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية، وأثرها على تنمية الدول النامية، مع الإشارة إلى السوق المالي الكويتي، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، الكويت، 2005، ص8.

(3) عاطف وليم أندراوس، السياسات المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 86.

2- **على المستوى الدولي:** من بين أهم إجراءات التحرير المالي على المستوى الدولي نذكر ما يلي⁽¹⁾:

✓ إلغاء ضوابط الصرف، وذلك باعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية؛

✓ تحرير معاملات حساب رأس المال، ويعني ذلك حرية انتقال الأموال من وإلى الاقتصاد، وبالتحديد من وإلى الأسواق المالية، وهذه الحرية تزيد من إمكانية امتلاك المقيمين (الأفراد والمؤسسات) للأصول الحقيقية والمالية والنقدية والأجنبية، وكذلك تسمح لغير المقيمين بامتلاك الأصول المحلية وتداولها؛

✓ تحرير أسعار الفائدة، ويتم ذلك بتخفيف القيود المفروضة على تحديد هيكل أسعار الفائدة، ثم الإلغاء التدريجي للحدود القصوى لهذه الأسعار، وإن يصبح تحديد أسعار الفائدة خاضعا لآلية السوق لدرجة أكبر من الجانب التدخل للسلطات المحلية، الأمر الذي يزيد من درجة المنافسة في السوق المالية على المستويين المحلي والدولي؛

✓ السماح للشركات الأجنبية بالدخول في السوق المالية وفتح المجال لها بإصدار الأوراق المالية المختلفة، وذلك لتعزيز حالة المنافسة في القطاع المالي، أضف إلى ذلك فسخ المجال أمام الشركات الأجنبية للوساطة المالية وأمام المضاربيين والمتعاملين الأجانب للانضمام إلى السوق المالية.

وتسعى سياسات التحرير المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها⁽²⁾:

✓ تحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها لتمويل اقتصادياتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها؛

✓ زيادة فرص وصول المستثمرين والمقترضين المحليين إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يعمل على زيادة ارتباط المستثمرين والمقترضين المحليين والشركات المالية المحلية لنظرائهم الأجانب وكذلك سهولة دخول الشركات والمستثمرين الأجانب في الأسواق المالية المحلية؛

✓ تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية، إذ دفعت كثرة التغيرات التي اجتاحت اقتصاديات الرأسمالية، والتي من أبرزها تغيرات أسعار صرف العملات

(1) حيدر نعمة بخيت ونصر حمود مزنان، سياسات التحرير المالي في البلدان العربية، مجلة الجنود، عدد 25، نوفمبر 2005 - ص 3-4.

(2) عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد (العراق)، 2002، ص ص 148، 149.

الدولية وفي مقدمتها الدولار، وتغيرات أسعار الفائدة الدولية، التي عملت على تغيير النظام النقدي والمالي الدولي، دفعت العديد من تلك الاقتصاديات إلى إعطاء حرية أكبر للتحويلات الخارجية مع تحرير العملات وهذه التغيرات أضعفت من فاعلية سيطرت الدول على حركة رؤوس الأموال، وفي المقابل عززت من درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية؛

✓ إن أهم أهداف إستراتيجية التحرير المالي الذي أتبعته الدول لاسيما المتقدمة هو زيادة التقارب فيما بين الأسواق المالية لتلك الدول وصولاً إلى الاندماج فيما بينها، وهذا للاستفادة من المميزات التي توفرها حالة الاندماج.

وبناء على ذلك يمكن القول أن سياسات التحرير المالي تهدف إلى جعل السوق المالية تعمل بكفاءة أعلى، إذ تكون لديها القدرة على المنافسة مع بقية الأسواق المالية الدولية، لتوفير فرص الاستثمار ومصادر الإقراض.

المطلب الثاني: التحرير المصرفي

أولاً: مفهوم التحرير المصرفي: يراد به مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على العمل المصرفي، بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، وذلك سواء على المستوى المحلي أو الدولي⁽¹⁾.

حيث لا تستطيع أي دولة أن تقوم بعملية التحرير دفعة واحدة بل يجب أن تتبع خطوات منظمة ومرتبطة وتختلف أساليب التحرير في القطاع من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية العامة، وضمن الإطار الشامل للتحرير الاقتصادي، مما يؤدي بالدول للاستفادة من عملية التحرير المصرفي من خلال⁽²⁾:

- ✓ يحسن من فعالية القطاع المصرفي ويخفض التكاليف، كما يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة؛
- ✓ يسمح التحرير من نقل التكنولوجيا والمعلومات في مختلف المجالات؛
- ✓ إن القطاع المصرفي المفتوح يحفز على تبني تشريعات وسياسات اقتصادية كلية جديدة؛

(1) حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر، مذكرة الماجستير، نقود ومالية، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 70.

(2) زايري بالقاسم، باللحسن هوارى، أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، أبريل 2005، بشار، ص 5-7.

- ✓ تحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل السوق المصرفي بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة استثماراتها؛
- ✓ زيادة فرص وصول المستثمر والمقترض المحلي إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الترابط بين السوق المالية المحلية والعالمية.

ثانياً: إجراءات التحرير المصرفي

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي، على العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية⁽¹⁾:

- ✓ إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها؛
- ✓ إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني؛
- ✓ التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان وتخفيض القيود المباشرة عليها؛
- ✓ إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص؛
- ✓ تقليل الحواجز أمام الإنضمام للسوق والانسحاب منه؛
- ✓ تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين؛
- ✓ إطلاق الرسوم والعمولات وإعادة تكوين رأس المال المصرفي.

ثالثاً: أهداف التحرير المصرفي: وهي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع

المصرفي، وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الاستثمار، وتتمثل في⁽²⁾ :

- ✓ تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار؛
- ✓ خلق علاقة بين أسواق المال المحلية و الأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار؛

⁽¹⁾ بريس عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 37.

⁽²⁾ بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية

والتحولات الاقتصادية- الواقع والتحديات- جامعة الجزائر، جامعة لمدينة، 15/14 ديسمبر 2004، ص 478.

- ✓ استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ✓ رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة؛
- ✓ تحرير التحويلات الخارجية، مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

المطلب الثالث: تحرير حساب رأس المال

أولاً: تعريف تحرير حساب رأس المال

إن جوهر عملية التحرير المالي والتي تقوم عليها عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال، والمقصود بذلك هو إلغاء الخطر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية، والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية⁽¹⁾، وعليه فإن تحرير حساب رأس المال (قابلية حساب رأس المال للتحويل) ترتبط كذلك بإلغاء القيود على معدلات النقد الأجنبي وضوابطه.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين⁽²⁾:

- الأولى: أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.
- الثانية: أن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد المنظمة المتعلقة بمعاملات وتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

(1) ماري إشنجرين، ومايكل موسى، صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر 1998، ص 18.

(2) باري جونسون، تسلسل الإجراءات لتحرير رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر 1998، ص

ثانياً: أهم المعاملات في حساب رأس المال

تشمل حركة رأس المال من وإلى أي بلد حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة وإلى القطاع الخاص إلى أن عملية تحرير حركة رؤوس الأموال تتعلق بحرية القطاع الخاص المقيم والأجنبي في تحريك رؤوس الأموال خارج البلد وداخله، وإن كان هذا لا يعني انعدام الضوابط على هذه الحركة حيث ثمة دائماً وفي أي بلد إجراءات وقيود تنظم هذه الحركة، فيمكن أن تكون على نطاق واسع وتشمل كافة المعاملات المرتبطة بحساب رأس المال، وقد تكون جزئية تقتصر على تحرير بعض مكونات حساب رأس المال للإحتفاض بقيود على بعضها الآخر، وتتلخص أهم المعاملات في حساب رأس المال فيما يلي⁽¹⁾:

- ✓ **المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:** وتشمل التحرير من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل، أو المتجه للخارج، أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود؛
- ✓ **المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية (الأسهام والسندات والأوراق الاستثمارية والمشتقات وغيرها):** وتشمل عمليات الشراء التي تتم محلياً ويقوم بها غير المقيمين أو عمليات البيع أو الإصدارات التي تتم بواسطة مقيمين (تدفقات إلى الداخل)، أو على المبيعات أو إصدارات يقوم بها محلياً غير المقيمين، أو عمليات الشراء التي يقوم بها في الخارج مقيمون (تدفقات إلى الخارج)؛
- ✓ **المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية:** أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محلياً بواسطة غير مقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة مقيمين؛
- ✓ **المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية:** التي تشمل التدفقات للداخل (الائتمان الممنوح للمقيمين من جانب غير المقيمين)، أو على التدفقات للخارج (الائتمان الممنوح من المقيمين لغير المقيمين)؛
- ✓ **المعاملات المتعلقة بالمعاملات التجارية:** وهي تشمل الودائع غير المقيمة، واقتراض البنوك من الخارج (تدفقات إلى الداخل) وعلى القروض والودائع الأجنبية (تدفقات إلى الخارج)؛
- ✓ **المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية:** وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا، أو المنح، أو الميراث، أو التركات، أو تسوية الديون.

(1) شدا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، مؤسسة طابة للنشر، 2002، ص 27-

ثالثاً: العوامل التي يجب توفرها حتى يمكن الاستفادة من تحرير حساب رأس المال

تعتمد المنافع التي تكتسبها الدول من عملية التحرير حساب رأس المال على شروط وعوامل يجب توفرها حتى يمكن الاستفادة وجذب مزيد من التدفقات المالية من أهمها⁽¹⁾:

✓ بناء مستويات كافية من الاحتياطات الأجنبية، حيث تساعد في تخفيف الآثار الدورية السالبة للتقلبات والتغيرات في ميزان المدفوعات، كما تساعد الاحتياطات في تعزيز الثقة في السياسات المحلية وسياسات سعر الصرف، ويمكن قياس المستويات الكافية بتغطية الواردات وخدمة الدين ونسبة الدين ونسبة الدين قصير الأجل سندات الحافظة للاحتياطات؛

✓ تبني السياسة التي تعمل على تخفيف الالتزامات الخارجية بحيث أن العجز المالي القليل يمكن تغطيته بسندات التمويل دون اللجوء إلى الضرائب التضخمية، أما العجز المالي الكبير ربما يعمل على ارتفاع أسعار الفائدة ويساهم في تفاوته الأمر الذي يشجع من التدفقات السريعة والكبيرة وخاصة رأس المال قصير الأجل مما يساهم في عدم استقرار المال المحلي؛

✓ المحافظة على معدلات التضخم في حدود المتعارف عليها لأن ارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة والتي تؤثر سلباً على تدفق رؤوس الأموال، أما الحفاظ على أسعار فائدة منخفضة يشجع على خروج حجم كبير من صافي رأس المال، ويتطلب تحقيق ذلك الهدف المزيد من استقلالية البنوك المركزية والتحرر من القيود والضغوط الخارجية؛

✓ التخفيض من العجز في الحساب الجاري؛

✓ تخفيض قيود الرسوم الجمركية، حيث أن إصلاح أنظمة التجارة وتسهيل الانفتاح الاقتصادي العالمي، يمثل مرتكز الأساسي من هيكل البناء الذي يسبق تحرير حساب رأس المال، وتشجيع تخفيض القيود الجمركية، وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعمل على تطوير وتنويع الصادرات، والتي تخفف الآثار السابقة للأزمات والإختلالات التجارية المفاجئة والأزمات الأخرى والتي تحدث نتيجة الاعتماد على تصدير منتج واحد، حيث يؤثر ذلك على الحساب الجاري وبالتالي ضعف الثقة في قدرة الدولة لسداد الديون والمحافظة على معدل التدفقات الرأسمالية الحالية وقد أثبتت التجارب أن الدولة النامية تتعرض لمثل هذه الأزمات في أهم قطاع صادرات لاعتمادها على صادرات المواد الأولية.

(1) إدريس يوسف عثمان، تحرير حساب رأس المال - المزايا والمخاطر - تجربة الدول النامية، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس

المطلب الرابع: تحرير أسواق الأوراق المالية

أصبح تحرير سوق المال خيارا مهما في السياسات الاقتصادية الكلية، لأن ارتباط حركة رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية وسرعتها بمدى انتقال تلك الأسواق فيما بينها، وقد كان ظهور وتنامي العولمة المالية أو التحرير المالي عاملا هاما ومساعدة على تسريع تلك الحركة، ونمو حجم رؤوس الأموال المتداولة بين الأسواق المالية الدولية، هذا ما ساعد على تحرير الأسواق المالية.

أولا: مفهوم تحرير أسواق الأوراق المالية⁽¹⁾:

يتم ذلك بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأصول والأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية الصادرة في بورصة القيم المنقولة (كالأسهم والمشتقات المالية)، والحد من إجبار توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد أي إلغاء الحواجز أمام خروج الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل والأرباح الناتجة عنها.

ثانيا: أهداف تحرير أسواق الأوراق المالية

هناك عدة أهداف منها⁽²⁾:

✓ تتزامن سياسات تحرير الأسواق المالية مع النزعة الشديدة نحو تحرير التجارة الدولية وإضفاء طابع دولي للمعاملات المالية، كما في المعاملات التجارية ولاسيما بعد إدخال تجارة الخدمات العامة، وتجارة الخدمات المالية والمصرفية خاصة، ضمن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال إبرام الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات؛

✓ تحقيق فعالية أعلى وكفاءة أكبر لعمل الأسواق المالية، بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها وزيادة فرص وصول المستثمرين والمقترضين المحليين إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يعمل على زيادة ارتباط المستثمرين والمقترضين المحليين والشركات المالية المحلية والأجنبية، مما يسهل دخول الشركات والمستثمرين الأجانب في الأسواق المالية المحلية؛

(1) Saoussen Ben Gamra, Michael clévenot, « **libéralisation Financière et crises Bancaires dans les pays Emergents: la prégnance du houle destnstitutions** », Université paris XIII, 2005,p 10.

(2) حيدر نعمة بغيت ونصر حمود مزيان، **سياسات التحرر المالي في البلدان العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 75.

✓ تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية عبر العالم للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية لدى كثرة التغيرات التي اجتاحت الاقتصاديات الرأسمالية والتي أبرزها تغيرات أسعار الصرف، العملات الدولية خاصة الدولار والأورو في السنوات الأخيرة من القرن الواحد والعشرين وتغيرات أسعار الفائدة الدولية والتي عملت على تغيير النظام النقدي والدولي، دفعت العديد من تلك الاقتصاديات إلى إعطاء حرية أكثر للتحويلات الخارجية مع تحرير تحويل العملات، وهذه التغيرات أضعفت من فعالية سيطرت الدولة على حركة رؤوس الأموال.

ثالثا: تحرير الأسواق المالية وظهور الأسواق المالية الناشئة⁽¹⁾:

لقد كانت لحركة التحرير المالي التي شهدها العالم سببا في ظهور أسواق أوراق مالية على درجة كبيرة من التطورات في الدول النامية أطلق عليها مصطلح أسواق الأوراق المالية الناشئة وقد كان ظهورها بمثابة المعجزة إذ اشتدت انتباه المستثمرين واستقطبتهم نحوها نظرا للعائد الكبير الذي تقدمه لهم، باعتبارها مصدر تنويع لمخاطرهم، ولقد لعبت هذه الأسواق دور كبير في تنمية اقتصادياتها المحلية نظرا للتدفقات المالية الكبيرة نحوها كما عملت على مواكبة أي تطور في عالم الأسواق المالية سعيا للوصول للاندماج مع أكبر الأسواق المالية الدولية، ومن هنا تعرف الأسواق المالية الناشئة بالأسواق المالية التي يمر اقتصادها في مرحلة تحول باتجاه اقتصاد السوق، والطريقة الأفضل لتحديد سوق ناشئ إذا ما أطلقت على الاقتصاد فإنها تعني مرحلة الانطلاق، حيث توجد إمكانية نمو هامة، وهناك من يعرفها: بأنها تلك الأسواق التي توجد خارج الدول الأكثر تقدما، وتنتمي إلى دول نامية في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وأهم ما تتميز به هذه الأسواق هو السيادة الكبيرة في القيمة السوقية للأسهم، بالإضافة إلى تزايد حجم الإصدارات الجديدة.

رابعا: الآثار الإيجابية والسلبية لتحرير أسواق الأوراق المالية⁽²⁾:

مثلما هناك فرص ومزايا يتيحها تحرير أسواق الأوراق المالية للبلدان، فهناك تهديدات ومساوئ يمكن أن تتعرض لها اقتصاديات تلك البلدان وبالأخص النامية.

(1) زيطاي سامية، ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة، حالة أسواق الأوراق المالية العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 44-45.

(2) قاسم شاوش لمياء، الأسواق المالية الناشئة، دراسة حالة البورصة الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب، لبلدية، كلية الاقتصاد، تخصص نقود مالية وبنوك، أكتوبر 2005، ص 76.

1. الآثار الإيجابية: يمكن إيجاز أهم الآثار الإيجابية في النقاط التالية:

- ✓ يتيح الانفتاح المالي للدول النامية فرصة الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية، بالتالي معدل النمو الاقتصادي؛
- ✓ تؤدي إجراءات تحرير وتحديث الأسواق المالية وخلق مناخ مشجع للاستثمار، إلى الحد من مظاهر هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، وأيضاً المساعدة على تسهيل استعادة رؤوس الأموال الوطنية في الخارج؛
- ✓ يؤدي تحرير الأسواق المالية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا، ويشمل ذلك معرفته أفضل الممارسات الإدارية ومعالجة البيانات في هذا المجال؛
- ✓ تمكن عمليات التحرير من تعميق وتوسيع الأسواق المالية، من خلال حجم المعاملات ونوع الأدوات المتداولة وذلك بظهور أدوات جديدة مثل: المبادلات، الخيارات والمستقبلات.

2. الآثار السلبية: ومن أهمها:

- ✓ مخاطر هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، وهو ما يحد فعلاً لدى بعض البلدان النامية التي حررت أسواقها المالية، وأصبحت تتعامل مع الأسواق المالية الدولية، بحيث أصبحت مدخراتها تفضل، لاعتبارات مختلفة توظيفها خارج أوطانها؛
- ✓ مخاطر تعرض لها الاقتصاد القومي لهجمات المضاربين الماليين المدمرة خاصة في ظل نظام تعويم أسعار الصرف، وماله من مساهمة في فتح المضاربة على العملة؛
- ✓ نجد أنه مع تزايد تحرير الأسواق المالية، يصبح في إمكان المستثمرين المحليين استثمار أموالهم في أي مكان تبعاً لارتفاع معدل العائد المتوقع، وفي الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية يلجأ كبار المستثمرين في البلدان الصناعية إلى الخروج باستثماراتهم إلى الدولة التي تنخفض فيها معدلات الضرائب على الدخل والأرباح، حيث أنه هناك تسابق على تخفيض الضرائب، إلى أدنى الحدود كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف وفعالية السياسة المالية في تحقيق أهدافها.

المبحث الثاني: التطورات العالمية ودورها في عملية التحرير المالي

تظهر التطورات العالمية عمق الاتجاه نحو العولمة، وتتصف هذه التطورات بسرعة الحركة وتضاعف إيقاعها، وعمق تأثيرها على المستوى التجاري والمالي الدولي، كما شهدت الدول العديد من التطورات الهامة منها، منها الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي وتنامي دور المنظمات الدولية والتوجه نحو التكتلات الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: الإطار لمفاهيمي للعولمة المالية

أولاً: ماهية العولمة المالية: تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطاً وتكاملاً.

تعرف العولمة المالية بمصطلح الاستثمار المالي: وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي والتراكم المضطرد في رأس المال، وتعني أيضاً زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال وبدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشر مهما لعولمة الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

ترتكز العولمة المالية على عملية التحويل المالي، لبنود حساب رأس المال "أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات" وتعتمد هذه العملية بدورها على إلغاء الخطر على المعاملات في حساب رأس المال والسياسات المالية لميزان المدفوعات، وتتكون هذه المعاملات من مختلف أشكال رأس المال مثل الديون، وأسهم المحافظ المالية، والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية⁽²⁾.

مراحل تطور العولمة المالية: رغم أن العولمة المالية لها جذور تمتد على نهاد القرن التاسع عشر فإن الكثير من الاقتصاديين يعتبرونها حديثة النشأة نسبياً، فعمرها لا يتجاوز الأربعين سنة على أكثر تقدير، ويمكن تلخيص مراحل العولمة المالية فيما يلي:

(1) سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، جامعة حلوان، 2001، القاهرة، ص 203.

(2) رميدي عبد الوهاب، سماعي علي، العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية-

بسكرة، 20، 21 نوفمبر 2006، ص 05.

1-مرحلة تدويل التمويل غير المباشر 1960-1979، أهم ما يميز هذه المرحلة ما يلي⁽¹⁾:

- ✓ سيطرت البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية(سيطرة التمويل غير المباشر) وتعايش الأنظمة المالية والنقدية الوطنية المغلقة؛
- ✓ انهيار نظام بروتن وودز في أكتوبر 1971، وحل محله نظام أسعار الصرف المرنة؛
- ✓ إدماج البترو دولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول حيث عرفت دول الخليج فائضا ماليا قدر ب 360 مليار دولار خلال الفترة (1974-1981)، مما زاد في نسبة الادخار العالمي؛
- ✓ بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- ✓ ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة مثل: المستقبلات، المبادلات والخيارات، حيث ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة سنة 1972م، في بريطانيا سنة 1982 وفي فرنسا 1986؛
- ✓ ارتفاع العجز في موازين المدفوعات في الدول المتقدمة.

2-مرحلة التحرير المالي(1980-1985): لقد عرفت هذه المرحلة ما يلي:

- ✓ رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال؛
- ✓ التوسع الكبير في أسواق السندات والذي سببه الرئيسي حاجة الدول الصناعية و خاصة الولايات المتحدة لتغطية العجز في موازين المدفوعات، وذلك عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية؛
- ✓ توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار والتي تمتاز بفوائدها المالية الكبيرة.

3-مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة: من 1986 إلى الآن: أهم ما يميز هذه المرحلة ما يلي:

- ✓ تحرير أسواق الأسهم، فقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن في 1986؛
- ✓ إجراء الإصلاحات البريطانية وتبعتها بعد ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها مما يسمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات؛

(1) مرابط ساعد، بلميهوب أسماء، مداخلة بعنوان العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 22/21 نوفمبر 2006، ص 8-9.

- ✓ ضم العديد من الأسواق الناشئة إبتداءً من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية؛
- ✓ زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف؛
- ✓ الانهيارات العالمية التي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات من الخسائر وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية؛
- ✓ تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة؛
- ✓ توسيع التمويل المباشر باللجوء على الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرف دول ومناطق خارج دول منظمة التعاون والتنمية "OCDE"؛
- ✓ ومنها تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم و مست معظم الدول من قريب ومن بعيد. وبذلك أصبح العالم فعلا قرية صغيرة يتم فيه نقل الملايين من الدولارات من أقصى شرق الكرة الأرضية إلى أقصى غربها في ثواني معدودة بإعطاء بعض الأوامر إلى الكمبيوتر وهكذا سيطرت الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا.

ثالثا: العوامل المفسرة للعولمة المالية

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتطور ونمو العولمة المالية التي بدأت في التبلور عما يزيد على ربع قرن من الزمان، وكان أهم العوامل المفسرة لها⁽¹⁾:

1- **تنامي الرأسمالية**: لقد كان للنمو المضطرد أو الهائل الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد لعدة إضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج، وأصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره. وعلى الصعيد العالمي لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة.

(1) محمد العربي ساكر، غانم عبد الله، مداخلة بعنوان "موقع الدول العربية من العولمة المالية"، المقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006، ص 7-8.

ولقد ارتبط هذا النمو المضطرد للرأس مالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمزي) وهو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات الثروة العينية أي الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.

2- **عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:** حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات و الفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.

3- **ظهور المشتقات المالية:** ارتبطت العولمة المالية بكم هائل من المشتقات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإن جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (الأسهم والسندات) أصبح هناك العديد من المشتقات والتي تعرف بأنها "عقود مالية تشتق قيمتها من أسعار الأصول المالية والعينية الحالية محل التعاقد وقد شهد حجم التداولات بالمشتقات على اختلاف أنواعها نمطا جديدا خلال السنوات الأخيرة حيث زاد حجم التداول من 1,1 تريليون دولار في 1986م إلى 45 تريليون دولار في نهاية 1994، وبذلك يكون سوق المشتقات المالية قد توسع بشكل كبير خلال 9 سنوات.

4- **التقدم التكنولوجي:** ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصال والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي تكثيف الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

5- **التحرير المالي المحلي والدولي:** لقد ارتبطت التدفقات المالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا في عمليات التحرير المالي الداخلي والخارجي، وزادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بتحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والمالية.

6- **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:** حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالي.

المطلب الثاني: الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي

لقد ازدادت موجة التحرير الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة و ذلك من خلال تخلي الدولة مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وترك آليات السوق تعمل وفق قانون العرض والطلب (اقتصاديات السوق)، وكذلك تبوء القطاع الخاص مكانته باعتباره أكثر كفاءة من الدولة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي (الخصوصة). ولعل أبرز حركات التحرر الاقتصادي التي شهدتها الربع الأخير من القرن العشرين هي تحول اقتصاديات المعسكر الشرقي واعتناقها مبادئ الاقتصاد الحر (الاقتصاديات المتحولة).

أولاً: مفهوم التحرير الاقتصادي:

سياسة التحرير الاقتصادي هي تلك السياسة التي تدير الاقتصاد بنظام السوق و أن الذي يقوم بالدور الأساسي في النشاط الاقتصادي هو القطاع الخاص، ويصبح الدافع على النشاط الاقتصادي هو حافز الربح وليس القرار الإداري⁽¹⁾.

وتركز سياسة التحرير الاقتصادي على تقليل أو إزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية و توسيع نشاط القطاع الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقاً للمواصفات العالمية⁽²⁾.

ثانياً: مراحل التحرير الاقتصادي

عملية التحرير الاقتصادي يجب أن تسير على خطوات منتظمة ومرتبطة و بالتالي لا بد من وجود برنامج محدد من خلاله تستطيع الدولة القيام بعملية التحرير الاقتصادي، وهذه الخطوات نوجزه فيما يلي⁽³⁾:

(1) اكرم نعمان الطيب، اثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين الشمس، 2001، ص 32.

(2) بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(3) محمد حمو، أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009، ص 78.

1- الخطوة الأولى: السيطرة المالية

يجب أن تسبق عملية التحرير الاقتصادي إحكام السيطرة المالية و هذا عن طريق تحجيم الإنفاق الحكومي وضبطه، وان يتوافر لدى الدولة جهاز ضريبي قادر على تحصيل الضرائب والظروف اللامركزية.

2- الخطوة الثانية: تحرير القطاع المصرفي

وذلك يجعل أسعار الفائدة إيجابية حسب الأسعار الحقيقية، ووضع حدود صارمة من تدفق الائتمان حتى تبات المستوى العام للأسعار، وكل هذا من أجل تجنب مخاطر التضخم ووصولاً إلى أسعار فائدة فعلية ومجربة.

3- الخطوة الثالثة: تحرير التجارة والاستثمار

وهذا عن طريق توحيد سعر الصرف لجميع معاملات الحساب الجاري، وإلغاء كل القيود على الاستثمار والتصدير.

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية في التحرير المالي

يعتبر المثلث المكون من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة لها دوراً مهماً في بروز وتعجيل ظاهرة التحرير المالي، فمن خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة من خلال تحرير التجارة وخاصة من خلال اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية.

أولاً: دور المؤسسات المالية في التحرير المالي:

أصبحت المؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تلعب دوراً كبيراً في مساعدة العديد من الدول وتشخيص مشكلاتها الاقتصادية واقتراح برامج التصحيح الهيكلي لاقتصادياتها، كما أسهمت

(كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) في تشخيص مشكلات القطاع المالي وتصميم إستراتيجية تتماشى مع السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى المزيد من الانفتاح والتحرير الاقتصادي والمالي⁽¹⁾.

كما أصبحت المؤسسات المالية الدولية تساهم في تقديم مساعدات ومشورة فنية من أجل تدعيم عملية التحرير المالي والمصرفي، ومن أهم هذه المساعدات:

- ✓ إجراء تحسينات وإصلاحات في الإدارة النقدية و المالية وإدارة النقد الأجنبي، وسوق النقد؛
- ✓ تحسين أوضاع الديون الحكومية والإحصاءات النقدية؛
- ✓ تصميم نظم المدفوعات وإقامة ترتيبات نظام التامين على الودائع، وإعداد أنظمة الحيطرة المالية، وتعزيز القدرات الرقابية على الجهاز المصرفي، لاسيما دخول المصارف إلى الأسواق وخروجها منها؛
- ✓ وقد وجهت هذه الجهود إلى عدد كبير من الدول الأعضاء في هذه المؤسسات وخاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات الانتقالية بغية تمكينها من تحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتطبيق المزيد من التحرير الاقتصادي والمالي في اقتصادياتها .

1- دور صندوق النقد الدولي (Fmi):

حيث يقوم الصندوق بوضع القواعد التي تحكم السياسات مثل سعر الصرف وموازن المدفوعات، وقد تأسس هذا الصندوق عام 1944م، وبدا مزاوله نشاطه عام 1948م، ويعتبر الصندوق الحريص والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ تركز أهدافه على تشجيع التعاون النقدي الدولي، وتيسير التجارة الدولية نموًا متوازنًا، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات الأجنبية و تحقيق استقرار أسعار الصرف، وتصحيح الاختلال في موازين مدفوعات دول الأعضاء.

وتقوم منهجية الصندوق (fmi) على جملة من الإجراءات التي غالبًا ما توجد في شكل حزمة متكاملة، تسعى إلى تعميم خصائصها على هياكل المالية للدول، وتتألف من:

- ✓ تخفيف عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، وتخفيض الدعم ورفع الضرائب؛
- ✓ تخفيض قيمة العملة القومية، و إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي دون أي رقابة بين الدول المعنية؛
- ✓ تخفيض الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية و المحلية، ووضع سقف محدد للمبالغ المقترضة ؛

(1) بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص11.

- ✓ تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز الجمركية؛
 - ✓ سياسات إدارة الطلب، والتي تركز على تحقيق الأجر الحقيقية خاصة في القطاع العام؛
 - ✓ تحرير الأسعار بما فيها أسعار الفائدة وذلك بإحداث تغييرات في أسعار الفائدة بحيث تعكس فائدة حقيقي؛
- 2- دور البنك الدولي في التحرير المالي: يقوم البنك بمساعدة الدول الأعضاء بالأخص الدول المتعثرة، وذلك من خلال تقديم قروض طويلة الأجل، وقد تأسس البنك الدولي أعماله عام 1946م.

وكان أبرز أهداف البنك هو تنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال انتقال رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات فيها، وتحقيق موازين المدفوعات للدول للأعضاء، وتقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض، مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على هاتين المنظمتين، وفي المقابل باتت الدول النامية متواضعة جدا، حيث أصرت الدول المتقدمة وباستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء، في كل من البنك وصندوق النقد الدولي.

ثانيا: دور المنظمة العالمية للتجارة:

ولقد تأسست منظمة التجارة العالمية عام 1995م، بعد ثماني جولات من التفاوض في إطار مفاوضات (GATT) بغرض التقليل من القيود المفروضة على حرية التجارة العالمية، والتي امتدت منذ عام 1947م إلى غاية آخر جولة الاوروقواي التي تمت خلال الفترة 1986م -1993م والتي تم اعتماد نتائجها في قمة مراكش بالمغرب في 15 أبريل 1994م بمشاركة 127 دولة وتمخض عنها تحول آلية المفاوضات المتعددة الأطراف من (GAT) إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بحيث أصبحت المنظمة العالمية للتجارة الإطار المشترك لتنظيم العلاقات التجارية الدولية⁽¹⁾.

(1) حريبي عبد الغني، أثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، السنة الدراسية 2006-2007، ص 11-13.

والجدول التالي يوضح جولات القات الثمانية لمنظمة التجارة العالمية :

الجدول رقم (01): جولات القات الثمانية

الجولة	التاريخ	الدولة	موضوع الجولة
جنيف	1947	سويسرا	التعريفية الجمركية
نسين	1949	فرنسا	التعريفية الجمركية
توركوي	1951	انجلترا	التعريفية الجمركية
جنيف	1956	سويسرا	التعريفية الجمركية
ديلون	61-60	سويسرا	التعريفية الجمركية
كيندي	67-64	سويسرا	التعريفية الجمركية + إجراءات ضد الإغراق
طوكيو	79-73	سويسرا	القيود الجمركية+القيود غير الجمركية
الاروجواي	93-86	سويسرا	التعريفية الجمركية + إدماج السلع الزراعية والمنتجات والملابس والخدمات ...

المصدر: محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات

شهادة الماجستير في علوم التسيير، تجارة دولية، جامعة ورقلة، 2009، ص35.

تقوم منظمة التجارة العالمية بتسهيل تطبيق وإدارة وتنفيذ النتائج التي تم تحقيقها في جولة الأوروغواي. العمل كمنتدى لأعضاء المنظمة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وكإطار لتنفيذ نتائجها، إدارة وإجراء تسوية المنازعات ومحاولة حسمها، مراقبة السياسات التجارية الوطنية، التعاون مع المؤسسات الدولية المختصة بالسياسات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والوكالات التابعة له من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية، التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي الذي أوكلت إليه مهمة

تحرير النظام النقدي الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أوكلت إليه مهمة تحرير النظام المالي ودعم مشروعات استثمار وتوجيه عمليات التنمية⁽¹⁾.

تستكمل المنظمة العالمية للتجارة الدور الأيديولوجي الذي تقوم به حاليا المؤسسات المالية الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي وتوجيه السياسات الاقتصادية التجارية للبلدان النامية بصورة تضمن عولمة المذهبية الرأسمالية⁽²⁾.

المطلب الرابع: تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية

لقد شهدت ظاهرة التكتلات الاقتصادية تطورا واسعا على المستوى العالمي، حيث أصبحت من المتغيرات البارزة في الحياة الاقتصادية الدولية المعاصرة، وأصبح التكامل الاقتصادية ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة وذلك لاعتباره الوسيلة لتحقيق التطور على جميع الأصعدة.

والتكتل الاقتصادي يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

أولاً: مقومات التكتل الاقتصادي⁽³⁾:

1- توافر البنية الأساسية الملائمة: وهي من بين الشروط الواجب توافرها لوجود تكتل اقتصادي ناجح، ونجاحه مرتبط بتوفر شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة، ذلك لان عدم توافرها في دول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكتل؛

2- توافر الأيدي العاملة المدربة: وهو ما يتيح لها استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة، وتنمية هذه الموارد وزيادة حجمها في نفس الوقت؛

(1) محلوس زكية، اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تجارة دولية، جامعة ورقلة، 2009، ص 36.

(2) حريري عبد الغني، أثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(3) إكرام عبد المجيد، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص 56.

- 3- التخصيص و تقسيم العمل:** فمن خلالها يتحقق وفرات النتاج والحجم الكبير وهو ما يؤدي إلى توسيع السوق أمام منتجات الدول الأعضاء على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة؛
- 4- توفر الموارد الطبيعية:** وهو عنصر مهم من عناصر مقومات التكتل الاقتصادي و نجاحه وديمومته. فتوفر هذا العنصر الطبيعي وباختلاف أنواعه سيحقق مكاسب لهذه الدول ويساعدها على تكامل حقيقي؛
- 5- انسجام السياسات الاقتصادية:** إن احد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يتمثل في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السابقة الذكر، ويجب أن تهدف السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج؛

ثانيا: مزايا التكتل الاقتصادي

للتكتل الاقتصادي مزايا عديدة منها⁽¹⁾:

- 1- اتساع حجم السوق:** يؤدي اتساع حجم السوق في كثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير في الإنتاج، ويفسر ذلك بأن ضيق السوق عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي؛
- 2- زيادة التشغيل:** اتساع السوق، والتوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية يتيح قدرا اكبر من فرص التشغيل، خاصة إن سوق العمل تتوسع ليصبح سوقا واحدة لبلدان التكامل قادرة على استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها، وترتفع إنتاجية العمل؛
- 3- تطوير القاعدة التكنولوجية:** يؤدي التعامل بين مجموعة الدول في إطار التكامل الاقتصادي إلى بعد الاستفادة من القدرات التكنولوجية لأي دولة من دول الإتحاد سهلة المنال في إطار حرية تنقل التكنولوجيا فيما بينها، ويساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة للاستجابة على المتطلبات المحلية.
- 4- زيادة القدرة على حماية الاقتصاد:** يسهم التكامل بتوفير درجة عالية من الحماية للاقتصاد لدى البلدان المتكاملة أمام الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الأخرى، وهذا يؤدي بالضرورة إلى المحافظة على القدرات والإمكانيات والموارد وتسخيرها لخدمة بلدان التكامل، ويجنب هذه البلدان التبعية الاقتصادية متطورة أخرى.

(1) حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 8-10.

5-زيادة معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع للحافز على الاستثمار، فالتوسع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي بلا شك إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع.

ثالثاً: أشكال التكامل الاقتصادي

إن أشكال التكامل الخمس تتحصل في الآتي⁽¹⁾:

1- **مناطق التجارة الحرة:** وهنا تقوم كل دولة بالالتزام بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع كل دولة بإعفاء جمركي تام من الدول الأعضاء، و لكل دولة مشتركة الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة، دون الالتزام في هذه المرحلة بتعريف جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.

2- **الإتحاد الجمركي:** يعد الاتحاد الجمركي درجة أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة، وهو عبارة عن معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها المختلفة في إقليم جمركي واحد.

3- **السوق المشتركة:** حيث يتفق الأطراف على إلغاء كافة القيود-القيمة الكمية- على التبادل في السلع والخدمات فيما بينها، كما يتفقون على توحيد التعريف الجمركية في تبادلها مع الدول الأخرى، إضافة إلى ذلك فإنه يتفق على توحيد التعريف الجمركية في تبادلها مع الدول الأخرى وإلغاء كافة القيود على انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. وعلى ذلك فإن السوق المشتركة تتمثل في مرحلة أعلى من المراحل السابقة حيث لا يقتصر على انتقال الأفراد ورؤوس الأموال ولكن يشمل حرية انتقال كل من عنصري العمل ورأس المال.

4- **الوحدة الاقتصادية:** تعتبر الوحدة الاقتصادية درجة أعلى في سلم التكامل، وهي تعبر عن المرحلة الرابعة للتكامل، وتصبح الوحدة الاقتصادية إضافة إلى حرية التجارة وحرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس

(1) محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دراسة نظرية وتطبيقية، 2000، ص 142-144.

المال) تتطلب تحقيق التنسيق الكامل للسياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) للدول الأعضاء وإنشاء سلطة عليا مركزية للقيام بالرقابة وإشراف على تحقيق أهداف الاتفاق.

5- الاندماج الاقتصادي: وهذه المرحلة هي الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، وهو مرحلة التكامل النقدي. ويعرف اصطلاح التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية، عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، لان صور التكامل الاقتصادي السابق ذكرها تخلق مشكلات نقدية، قد تعرقل تحقيق التكامل التام، مما يستوجب وجود عملة موحدة تسهل طريقة الدفع بين دول منطقة التكامل، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات النقدية، الاتحاد النقدي الأوروبي الذي بدأت دوله تتداول عملة واحدة أطلق عليها اسم اليورو ابتداء من سنة 2002م.

الجدول رقم (02): مستويات التكامل الاقتصادي

إلغاء الحصص والجمارك	وضع رسوم جمركية خارجية	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات	
*					منطقة التجارة الحرة
*	*				التحاد الجمركي
*	*	*	*		السوق المشتركة
*	*	*	*	*	الاتحاد الاقتصادي
*	*	*	*	*	التكامل الاقتصادي التام

المصدر: حريري عبد الغني، أثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، السنة الدراسية 2006-2007، ص19.

المبحث الثالث: التحرير المالي، متطلباته وأثاره على المتغيرات الاقتصادية للدول

لتحقيق الآثار الايجابية على المتغيرات الاقتصادية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار إجراءات التحرير، فلضمان نجاح التحرير المالي أو الإصلاح المالي يجب توفر مجموعة من المتطلبات والعوامل المساندة، فالتحرير المالي غير المحسوب يمكن أن يكون له أثار عكسية على المتغيرات الاقتصادية والاقتصاد ككل.

المطلب الأول: متطلبات التحرير المالي وإجراءاته

إن عمليات التحرر المالي تتطلب جهودا عملية لتكييف وإصلاح النظام الاقتصادي وذلك لما يتطلبه من شروط وإجراءات، فالتحرير المالي الناجح هو الذي يحقق معدلات فائدة حقيقية موجبة، مما يؤدي إلى رفع معدلات الادخار ومن ثمة الاستثمار، وأيضا تزايد تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل.

الفرع الأول: متطلبات نجاح سياسة التحرير المالي

التحرير المالي هو اتجاه عالمي في إطار إصلاح النظم المصرفية، ومن المعروف أن التحرير المالي يتطلب إعداد حذر، ولهذا فلكي يتحقق نجاح التحرير المالي أو الإصلاح المالي يجب توفر مجموعة من المتطلبات:

1- ضمان المنافسة: إن التحرير المالي و المصرفي يتطلب إلغاء كافة المعوقات أمام حرية المنافسة، وذلك لتجنب الوقوع في فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع و سعر الفائدة على القروض، ومنع التوسط المفرط في عملية منح الائتمان، وكذلك لضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجيهات السلطات النقدية و المالية.

- 2- **ضمان عدم تجزئة السوق:** إن اتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية دون الأخرى نتيجة امتلاك هذه المشروعات لبنوك قد يؤدي إلى عدم اكتمال السوق، وكذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الاندماج وفتح فروع مصرفية جديدة⁽¹⁾.
- 3- يجب الابتعاد عن التمييز في عمليات الائتمان ومنع تقديم أسعار فائدة أقل من المعدلات السائدة في السوق، ومن ثم فالسياسة المثلى في الإصلاح يجب أن تعمل على تثبيت مستوى الأسعار (التضخم).
- 4- ينصح في السياسات النقدية والمالية الواجب إتباعها وإلغاء المزيد من الإعانات المالية وأسعار الفائدة وتسهيلات الائتمان الخاصة وان يسمح للبنك المركزي باستعمال سياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة⁽²⁾.
- 5- **تحرير السوق المالية:** يتم بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح و الفوائد⁽³⁾.
- 6- **ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق:** يتطلب نجاح سياسة التحرير المالي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة المتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف والمتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية⁽⁴⁾.
- 7- **إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المالي:** إن تطبيق سياسة التحرير يجب أن يمر على مستوى الاقتصاد المحلي (الوطني) بقطاعيه الحقيقي والمالي، ثم ينتقل التحرير إلى المستوى الخارجي بقطاعيه، بحيث يتم ذلك كما يلي:

(1) محمد حمو، اثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص83.

(2) وصاف عتيقة، دور التحرير المالي في عالمية الأزمات، الأزمة المالية الحالية (حالة الدول العربية)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2013، ص15.

(3) بربري محمد أمين، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، أيام 11-12 مارس 2008، ورقلة، ص04.

(4) بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص78.

✓ **المستوى المحلي:** بالنسبة للقطاع الحقيقي يترك تحديد الأسعار وفق قوى السوق، فرض ضرائب عقلانية على المؤسسات ورفع دعم الدولة للأسعار وتطبيق سياسة الخصوصية، أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه منح المزيد من الاستقلالية للبنوك في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان، التخلي عن التخصص القطاعي ورفع القيود عن تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير؛

✓ **المستوى الخارجي:** بالنسبة للقطاع الحقيقي يتم فيه رفع القيود عن التجارة الخارجية وتحريرها والسماح بالتحويلات المالية نحو الخارج. أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه السماح بإنشاء بنوك أجنبية، حرية حركة رؤوس الأموال وقابلية العملة للتحويل وحرية الصرف.....؛

وعموما يمكننا القول أن عملية التحرير يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها وسرعتها على الهيكل الاقتصادي للدول، مرحلة التنمية التي بلغتها، و الأهمية النسبية لكل من القطاع العام والخاص ودورها في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: إجراءات التحرير المالي ومنهجه الأمثل

أولاً: إجراءات التحرير المالي:

تختلف أساليب التحرير المالي من دولة لأخرى حسب الأهداف المحددة لتشجيع المنافسة الاقتصادية، فهي إما إجراءات تهدف إلى تحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي، أو لتحسين وتطوير الأسواق المالية أو لدعم التنظيم الهيكلي للجهاز المصرفي و يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- 1- إلغاء القيود على سعر الفائدة وإطلاق الرسوم والعملات وزيادة استقلالية المؤسسات المالية والمصرفية، وإلغاء القيود الإدارية كالسقوف الائتمانية؛
- 2- تحسين السياسة النقدية من خلال تطوير الأدوات غير المباشرة لها كخفض الائتمانات التفضيلية في القطاعات الأولوية وتخفيف القيود المباشرة على الائتمان؛

(1) بربري محمد أمين، التحرير المالي والمصرفي كألية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

3- تشجيع المنافسة في القطاع المالي كتقليل الحواجز أمام الانضمام إلى السوق أو الانسحاب منه، توسيع نطاق عمل المؤسسات المالية وإعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة ونقلها على القطاع الخاص الأجنبي والمحلي؛

4- دعم تنظيم واعي لهيكل الجهاز المصرفي و الإشراف، يتضمن تكوين رأس مال البنك وتحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة درجة الحماية للمودعين والمستثمرين⁽¹⁾؛

5- إطلاق حرية تحديد العمولات وتسعير الخدمات المصرفية؛

6- إعادة رسملة البنوك؛

7- تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على انضباط السوق المصرفي؛

8- تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق؛

9- ويرى معظم الاقتصاديون أن أفضل السبل للتحرير المالي والمصرفي هو أن يتم بشكل تدريجي⁽²⁾؛

ثانيا: المنهج الأمثل للتحرير المالي

يعد تطبيق سياسات التحرير المالي دون المراعاة للتدرج في إجراءاته يمكن أن يعرض الدول المعنية لزامات وخيمة يمكن أن تنتقل إلى دول أخرى، ويتحدد المنهج الأمثل للتحرير من خلال تسلسل خطوات التحرير المالي المذكورة سابقا.

1- بالنسبة للتحرير المالي الداخلي والذي يتحدد في أربع خطوات وهي:

✓ استعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي مع إعادة هيكلة أو تصفية المؤسسات المالية الضعيفة؛

✓ استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كعمليات السوق المفتوحة و البدء في تحرير أسعار الفائدة؛

✓ تأصيل دور البنك المركزي الإشرافي على النظام المالي؛

✓ التحرير الكامل لأسعار الفائدة وإزالة كافة القيود الإدارية على النظام المالي؛

وذلك شريطة أن يتوافر إطار تشريعي وقانوني وقضائي يحمي حقوق الملكية وإطار إداري يمنع التواطؤ والمخاطرة الأخلاقية تكون بمثابة أطر داعمة للتحرير المالي؛

(1) محمد حمو، أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص82-83.

(2) محمد حمو، أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص83.

2- يأتي تحرير القطاع المالي الخارجي في المرتبة التالية لتحرير القطاع المالي الداخلي وفقا لمنهج التحرير التدريجي، ذلك أنه طالما كانت البنوك الوطنية مكبلة بأعباء الاحتياطي المرهق فمن غير المجدي أن يسمح للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية بالعمل بحرية في أسواق المال المحلية؛

3- ويبدأ تحرير القطاع المالي الخارجي عادة بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال إزالة القيود الكمية وخفض القيود التعريفية على حركة السلع والخدمات، ويعقب ذلك تحرير تدريجي لحساب رأس المال، ويبدأ عادة بإزالة القيود على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع اكتمال البنية الأساسية التنظيمية والقانونية لسوق الأوراق المالية، تبدأ بإزالة القيود على التدفقات من الاستثمار غير المباشر (استثمار المحفظة من الأسهم و السندات).

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين⁽¹⁾:

✓ **تتعلق بتحرير تدفق رأس المال:** إنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.

✓ **تتعلق بالتحرير الكلي:** إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد والنظم التحويلية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

واحد أهم العناصر في منهج التدرج في تحرير حساب رأس المال وهو وضع سياسات للتحكم في الطلب على القروض الأجنبية قصيرة الأجل، أو ما يسمى بالأموال الساخنة، والتي تخضع لحسابات العائد السريع والاستقرار الاقتصادي والسياسي والتغيرات في مشاعر حائزي الديون قصيرة الأجل، ومن ثم يمكن أن تهرب بسرعة، وبالتالي تزعزع استقرار الاقتصاد الوطني بالكامل، وهذا ما يفسر جزء كبير من الأزمات المالية كأزمة المكسيك 1995، ودول جنوب شرق آسيا عام 1997.

وأفضل طريقة لترشيد الاقتراض الأجنبي قصير الأجل هي التأثير على التدفقات الداخلية بدلا من التأثير على التدفقات الخارجية، إذ قد يتم التحايل على الضوابط المفروضة على التدفقات الخارجية من رؤوس الأموال قصير الأجل، ومن بين طرق التحايل على ضوابط التدفقات الخارجية، أن تقوم الشركات

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2002-2003، ص35.

المتعددة الجنسيات ببيع السلم إلى شركاتها خارج البلاد بأسعار دفترية منخفضة جدا فتحول القيمة بذلك قيمة خارج البلاد، كما يقوم المستثمرون الأجانب الراغبون في التحايل على الضوابط بمقايضة أموالهم بأصول خارجية لجهة محلية.

ويمكن البلدان النامية لتفادي مخاطر الأزمات المالية والاقتصادية التي قد تتجم عن سبب التدفقات الخارجية من رؤوس الأموال من خلال الاحتفاظ بمستويات معينة من احتياطات الصرف الأجنبي.

وتتوقف مستويات الاحتياطي المطلوبة على مستوى التجارة الدولية ومقدار الاستثمارات الرأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ومن شأن توافر الاحتياطات كافية من الصرف الأجنبي أن يعطي إشارة للمستثمرين مطمئنهم على إمكانية تحويل أرصدهم إلى نقد أجنبي بأسعار صرف سائدة، الأمر الذي يقلل من مخاطر اندفاع المستثمرين بشكل جماعي للخروج في آن واحد بسبب خوفهم من انهيار العملة الوطنية.

غير أن تراكم الاحتياطات أكثر من اللازم يكون له تكلفة باهضة، ويمكن تخفيض تلك التكلفة من خلال تحديد الحجم المناسب لتلك الاحتياطات مع إمكانية استثمارها في مجالات تعد عائد وتوفر إمكانية استدعاء تلك الاحتياطات عند الاقتضاء.

ويمكن الإشارة إلى نقطة مهمة وهو أن التحرير من كل القيود لا يعني عدم تدخل الحكومة في السوق المالي، بل يبقى للحكومة درجة من التدخل في حالة فشل السوق، من خلال الإشراف وتنظيم هذا السوق⁽¹⁾.

الفرع الثالث: مؤشرات تقييم التحرير المالي

يوجد عدة مؤشرات يمكن الاسترشاد بها لتقييم تأثير التحرير المالي (إصلاح القطاع المالي) أهمها⁽²⁾:

1- **معدل الخصم الحقيقي**: ويشير ذلك المؤشر إذا كان التحرير المالي قد أدى إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة، ومن ثم تزيد المدخرات وبالتالي الاستثمار، الأمر الذي ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

(1) حريري عبد الغني، أثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 66-68.

(2) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 23-

2- تزايد حصة القطاع الخاص من الائتمان وتزايد حصته من الودائع لدى المؤسسات المالية: الأمر الذي يعكس تزايد الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني عل حساب القطاع العام.

3- درجة العمق المالي: والتي تشير إلى درجة السيولة النقدية بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني، ويساعد ارتفاع درجة العمق المالي على نقل القرار النقدي من منبعه الأساسي إلى مختلف القطاعات الاقتصادية وبيانتشار واسع، ويتحقق هذا الانتشار عن طريق التأثير على احتياطات البنوك، ومن المفترض أن ترتفع نسبة العمق المالي مع تنمية القطاع المالي.

4- الهامش بين معدلات الفائدة على القروض ومعدلات الفائدة على الودائع: حيث يؤدي التحرير المالي إلى تزايد الاعتماد على الأدوات النقدية غير المباشرة (عمليات السوق المفتوحة) في إدارة السيولة، ومن المفترض أن تؤدي إلى تخفيض الهامش بين سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع، ويعكس تقلص ذلك الهامش حسب تدفق المعلومات وانخفاض الوساطة المالية، وتبعاً لذلك يستخدم ذلك الهامش للدلالة على كفاءة الوساطة المالية، فكلما تحسنت الكفاءة وزادت المنافسة داخل القطاع المالي من المتوقع أن يتقلص ذلك الهامش والعكس صحيح.

المطلب الثاني: آثار التحرير المالي على المتغيرات الاقتصادية

لتحقيق الآثار الإيجابية على المتغيرات الاقتصادية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار إجراءات التحرير وتوفر عوامل مساندة لضمان نجاحها، فالتحرير المبالغ فيه لسعر الفائدة الذي يرافقه التحرير في حساب رأس المال بدون التركيز على الأبعاد المؤسسية والقانونية والتنظيمية الأزمة، يمكن أن يؤدي إلى خفض في معدلات الاستثمار، مما يولد أزمات حادة. وبذلك يمكن للتحرير المالي أن ينعكس إيجابياً على اقتصاديات الدول، من خلال تحرير سعر الفائدة والائتمان الموجه ومن خفض نسب الاحتياطي القانوني لدى البنوك واستعمال الأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية، ومن تخصيص البنوك والمؤسسات المالية من تحرير الحساب الرأس مالي وغيرها.

الفرع الأول: أثر التحرير المالي على النظام المالي والسياسة المالية الدولية

أولاً: التحرير المالي على السياسة النقدية⁽¹⁾:

(1) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 30-32.

يحتمل أن يؤدي التحرير المالي إلى تحسين السياسة النقدية، فسقوف الفائدة تعتبر سياسة نقدية للتحكم في التوسع في الائتمان والتضخم في النظام المالي المغلق، ويتطلب التحرير استبدال أجهزة الرقابة هذه بأدوات عملية غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة للرقابة على السيولة لان مثل هذه السياسات النقدية غير المباشرة أقل انحرافا وتساعد على تطور الأسواق المالية، كذلك تحرير القطاع المالي يضع ضغطا على الحكومة كتبني سياسة نقدية مالية ومرتفعة بأسعار صرف مقبولة ومناسبة.

كما يوجد دليل على وجود روابط جيدة ما بين الأسواق المفتوحة والاستقرار الاقتصادي، وتظهر منافع أخرى كلما تم التخلص من التنظيمات المحلية غير المناسبة في سياق التحرير، كما يتطلب التحرير المالي الحد من التدخلات المباشرة في سوق المال خاصة حينما لا تتعلق هذه التدخلات لمعالجة أي عيوب موجودة في السوق، ويؤدي الحد من التدخلات أو إلغائها إلى تغيير تكلفة الأموال المتعلقة بها، وإعادة توجيه رأس المال بعيدا عن القطاعات السابقة التي لا تتسم بالكفاءة على الاستثمارات التي تحقق أكبر العوائد، ونتيجة لذلك ترتفع تكاليف الاقتراض في القطاعات التي كانت تستفيد من قبل من قبل التمويل المنخفض، ومع ذلك فبالنسبة للقطاعات الأخرى فإن تكلفة الإقراض سوف تنخفض، ويمكن لصغار المستثمرين أن يحقق وصولا أفضل للنظام المالي (بينما في السابق لم يكن في استطاعتهم الاقتراض عادة إلا عن طريق صور غير رسمية)، ويمكن أن يكون لذلك تأثير إيجابي على توزيع الدخل.

ثانيا: أثر التحرير المالي على مديونية القطاع المصرفي⁽¹⁾:

لقد أدى التحرير المالي إلى إحداث تأثيرات سلبية أي حدوث أزمات في الدول (خاصة في الدول النامية) التي اعتمدت التحرير المالي، خاصة تحرير سعر الفائدة حيث يثير ارتفاع أسعار الفائدة مشكلة التأثير السلبي الذي قد يحدثه هذا الارتفاع على مديونيات قطاع الجهاز المصرفي، حيث أن ارتفاع هذه المديونيات (بسبب ارتفاع الفوائد عليها) قد يؤدي إلى تعثر المقترضين في سداد مديونياتهم، مما يعرض الجهاز المصرفي كله لأزمة حادة، خاصة وأن هذه الديون ليست إلا جزءا من ودائع الأفراد لدى الجهاز المصرفي.

(1) بلعوز بن علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 222.

ما يزيد في تدهور هذه الوضعية، هو اعتماد المشروعات في هذه الدول على الاقتراض من قطاع الجهاز المصرفي، عوض اللجوء إلى الاقتراض من أسواق المال كما يحدث في الدول المتقدمة، ثم عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى تلك الدول يأتي في معظم الأحوال في صورة قروض للمشروعات، وليس في صورة استثمارات مباشرة.

وهكذا نرى خطورة رفع أسعار الفائدة، كما أنه ينبغي أولاً ضبط هذه النسبة قبل الاتجاه إلى تحرير أسعار الفائدة، لتفادي إفلاس المشروعات، وما يؤدي إليه ذلك من زرع عدم الثقة في المناخ الاستثماري فمن المعروف أن التحرير المالي يؤدي على تزايد دور وحدات الجهاز المصرفي كوسيط لتحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة إلا أنه في ظل وجود مشكلات التعثر، فإن عدم ثقة البنوك في عملائها من المقترضين سوف يؤدي إلى تراكم فائض سيولة لديها ، وبذلك يحرم الاقتصاد من موارد كان من الممكن توظيفها فيهن كما أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي المقرر إلى فئة من فئات المقترضين يزيد من احتمال التوقف عن الدفع طبقاً لعقد القرض ، ونظراً لطبيعة القروض ذات السعر الثابت يعمل المقترضون على ادخار أية مكاسب زائدة إذا نجحت مشاريعهم، غير أنهم قد يعجون عن السداد وبالتالي يتوقفون عن الاستثمار إذا تعرضوا لخسارة غير عادية، وهو ما يعرض البنوك.

ثالثاً: تأثير التحرير المالي على السياسة المالية⁽¹⁾:

إن المشكلة الأساسية للدول النامية تكمن في العجز المالي المستمر، ومنه إذا لم يتم التخلص منه فإن عملية التحرير المالي قد تتحول إلى أزمة اقتصادية ، أما لو تم تمويل العجز المالي المكشوف بعبء التضخم فقد تنشأ مغالاة خطيرة في تقييم سعر العملة، وإذا حاولت السلطات النقدية إحكام سيطرتها على الأسعار المحلية بإبطال عملية خفض سعر الصرف أو تثبيته ، ولكن في ضوء التحرير المالي يتقلص تدخل الحكومة في الاقتراض بتوجيه الموارد إلى القطاعات ذات الأولوية، وتمويل العجز الحكومي لابد أن يكون باستعمال سياسة التمويل غير التضخمي عن طريق إصدار أدوات الدين الحكومي والمتمثلة في أدوات الخزينة على وجه الخصوص وطرحها في السوق المالي وباستعمال الفائدة السائدة، كما تقوم الحكومات بخفض معدلات الضرائب على الدخل والأرباح وهذا لتحفيزات ومزايا تمنحها للمستثمر الأجنبي- إلى أدنى

(1) بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، المرجع السابق، ص132.

الحدود كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى انخفاض حصة موارد الدولة من الضرائب، وكذا أدى هذا إلى إضعاف فعالية السياسة المالية في تحقيق أهدافها.

الفرع الثاني: تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي

هناك عدة قنوات قد يؤثر من خلالها التحرير المالي على النمو من أهم هذه القنوات، الادخار، الاستثمار، تكلفة رأس المال، الاستهلاك.

أولاً: أثر التحرير المالي على الادخار والاستثمار⁽¹⁾:

تؤثر الأسواق المالية المفتوحة والأكثر كفاءة على المدخرات والاستثمار وتؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد، و يؤدي التنافس بين المؤسسات المالية المتحررة وتحرير معدلات الفائدة وظهور أدوات الادخار الجديدة إلى زيادة العائد على الاستثمار، ويقود أسعار الأسهم العادية المحلية إلى الاستقرار و بذلك يخفض تكلفة رأس المال، فذلك يحفز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمار مما يؤدي بدوره إلى دعم النمو، وحسب Harvey وBekaert (2000)، وآخرون بين بأن التحرير المالي يؤثر على الاستثمار حيث توصل إلى النتائج تبرز بأن مؤشر التحرير المالي الخاص بالاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصاديين حيث كانت نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جداً.

ثانياً: أثر التحرير المالي وتكلفة رأس المال⁽²⁾:

يؤدي التحرير المالي إلى تسهيل تدفق رأس المال من الدول التي لديها فائض في رأس المال إلى الدول التي لديها نقص في رأس المال، و لا يخفى أن تسهيل تدفق رأس المال بهذه الصورة يعمل على تخفيض تكلفة الاستثمار من خلال انخفاض سعر الفائدة -انخفاض تكلفة رأس المال- للدول التي تعاني من العجز أو نقص في رأس المال، وبالنسبة للدول التي يتوفر لديها مدخرات مرتفعة و عوائد منخفضة نسبياً للاستثمار يمكنها أن تقوم بتصدير رأس المال ومن ثم تستطيع أن ترفع من عوائد استثمار رأس المال الخاصة بها.

⁽¹⁾ Geert Bekaert and others, **Economic Growth and financial liberalization**, draft march 8, 2001, p01.

⁽²⁾ عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص147.

وبهذا يمكن للتحرير المالي أن يساهم في تساوي معدلات الفائدة بين الدول ومثال ذلك ما حدث في دول الاتحاد الأوروبي EU في السنوات الأخيرة من القرن الواحد والعشرين.

ثالثاً: تأثير التحرير المالي على الاستهلاك⁽¹⁾:

يمكن القول أن التحرير المالي من المحتمل أن يؤثر على السلوك الاستهلاكي، حيث أن تحرير القطاع المالي، أي رفع القيود على الاقتراض، الممكن أن يكون مفيداً في قنوات الدخل الفردي فعلى سبيل المثال نجد أن إقراض المستهلك يسهل من وجود استهلاك مستقر نسبياً بمرور الزمن، وقد يفضل البعض هذا الأمر، خاصة الأشخاص ذوي الدخل المتقلبة أو الدين تصيبهم البطالة.

كما أبرز Philip Davis و ray Barrel (2003) أن صعوبة تحويل الثروة المالية إلى نقد من المحتمل أن تصبح مهمة في تقرير الاستهلاك، وفي الحقيقة فإنه في المدى البعيد يزيد تأثير الثروة المالية صعوبة التحويل إلى نقد على الاستهلاك بشكل سلبي أي تخفيض من الرغبة في الاستهلاك، وكذلك أن غياب قيود الائتمان يؤثر على ثروة غير مالية بشكل ملموس، حيث اعتبرنا أن السيولة من بين العوامل الأخرى بالإضافة إلى الحجم النسبي لشروط الثروة والدخل التي تؤثر في دالة الاستهلاك.

الفرع الثالث: أثر التحرير المالي على ميزان المدفوعات وسعر الصرف

أولاً: أثر التحرير المالي على ميزان المدفوعات⁽²⁾:

إن التحرير المالي قد يجعل موقف ميزان المدفوعات في الدولة سيئاً، إلا أن الاتصال الجيد برأس المال الدولي يجب أن يسهل الضغوط التي تقع على ميزان المدفوعات في الدول التي قامت بالتحرير المالي.

1- أثر على الحساب الجاري (الميزان التجاري)

إن التحرير المالي له تأثير على توازن ميزان الحساب الجاري، وطبقاً للمنهج النقدي لتحليل تطورات ميزان المدفوعات فإنه في اقتصاد مفتوح يتأثر ميزان المدفوعات بعرض النقود والطلب عليها فمثلاً عند زيادة عرض النقود عن الطلب عليها يلجأ أفراد المجتمع إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ولما كانت الدول

⁽¹⁾ Ray Barrel and Philip Davis, **Financial liberalization consumption and wealth effects in 7OECD countries**, NIESR Discussion paper no,247, unwersity / London, p3-4.

⁽²⁾ بلعزوز بن علي، **اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية**، مرجع سبق ذكره، ص 244-245.

النامية تتسم بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضيق نطاق سوق المال، يتوجه الأفراد إلى شراء السلع المعدة للتصدير مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات فضلا عن الإقبال على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية، مما يترتب عليه عجز في ميزان المدفوعات، ولكن عند التطبيق بين كل من Bekaert و Harvey (2000) فإن التأثير يكون سلبيا، وبالتالي فتأثير التحرير المالي على ميزان التجاري يعد نسبيا.

2- أثر على حساب رأس المال على ميزان المدفوعات

ساعد التحرير المالي على زيادة تدفق رأس المال الأجنبي، هذا ما يؤثر إيجابا على حساب رأس المال لميزان المدفوعات، وأهم أسباب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

✓ ارتفاع فروق أسعار الفائدة المطبقة على العملة المحلية، مع ثبات سعر صرف عملة هذه الدولة أمام العملات الأخرى، فتستفيد بذلك الأموال المتدفقة من فروق أسعار الفائدة؛

✓ يؤدي زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة إلى ارتفاع قيمتها وتحسن سعر صرفها الخاص بها مقابل العملات الأخرى؛

✓ هذه الأموال المتدفقة تؤدي إلى السيولة المحلية، إلا أن تدخل البنك المركزي بأحد أدواته التي تقوم بتعقيم تلك الأموال، هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز المالي إلا أنه سوق يتضمن ارتفاع معدل الدين العام الداخلي؛

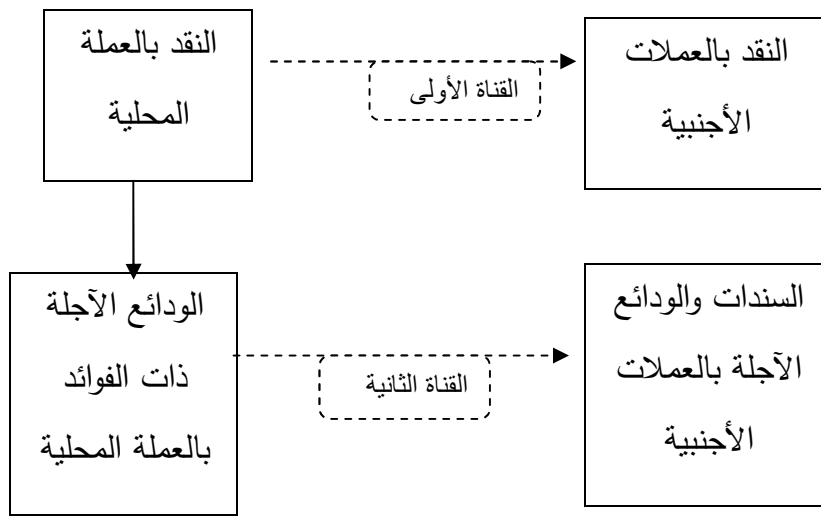
✓ قد يؤدي استمرار تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة و استمرار تحقيقها لفائض في ميزان معاملاتها الرأسمالية إلى تحقيق فائض في الميزان الكلي للمدفوعات تتراكم معه الاحتياطات الرسمية لديها، وهذه الاحتياطات لها دور هام في مواجهة العجز الخارجي إذا توقفت تلك التدفقات الرأسمالية.

ثانيا: التحرير المالي وسعر الصرف

إن تداول النقد الأجنبي إلى جانب النقد المحلي لا يقل سوءا عن السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال من داخل البلاد وإليها، فعندما تكون الحكومة أمام عجز مالي مكشوف، ولا تستطيع تمويله من الخارج فإنها ستلجأ لا محال إلى المزيد من الإصدار النقدي المحلي الذي سيؤدي بدوره إلى المزيد من التضخم.

كما أن الإحلال المباشر وغير المباشر للعملة المحلية بعملات أجنبية يمثل إحدى قنوات تخفيض سعر الصرف، كما أنه يحدث ولو بشكل أقل وضوحا داخل النظام المالي المحلي مع اتجاه الأفراد إلى الودائع الآجلة- بدلا من النقد السائد-ومع وجود مراجعة مالية دولية غير مقيدة فإن أسعار الفائدة الاسمية على الودائع المحلية الآجلة والقروض تزداد استجابة لخفض سعر الصرف المتوقع حدوثه على نحو أسرع، فينخفض الطلب على النقد المحلي و يهرب رأس المال الأجنبي⁽¹⁾.

الشكل رقم(01): إحلال النقد الأجنبي في اقتصاد مفتوح



المصدر: رونالد ماكينون، ترجمة طيب بطرس وسعاد الطنبولي، النهج الأمثل للتحرير الاقتصادي، الجمعية المصرية للنشر الثقافية العالمية، الطبعة الأولى، 1996، ص154.

إن تحقيق التحرر المالي مع الاحتفاظ بالسيطرة النقدية له عائد حقيقي وأن تثبيت مستوى الأسعار داخليا بدون اللجوء إلى التسعيرات الجبرية والحفاظ على أسعار الفائدة على الودائع (ومن ثم على القروض) إيجابية وقيمها الواقعية مع الحد من التدبدب في أسعار الصرف الفعلي، تعتبر كلها نقاط جوهرية لنجاح التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: علاقة التحرير المالي بالأزمات المالية

⁽¹⁾ رونالد ماكينون، ترجمة طيب بطرس وسعاد الطنبولي، النهج الأمثل للتحرير الاقتصادي، الجمعية المصرية للنشر الثقافية العالمية، الطبعة الأولى، 1996، ص153.

أولاً: التحرير المالي عامل أساسي في حدوث الأزمة

بينت دراسة تجريبية أجريت من طرف: Reinhard et kami ski تحت عنوان the causes of the twin gises :banking and blance of payement problèmes, وقدمت هذه الدراسة في شكل ورقة عمل إلى صندوق النقد الدولي، على 20 دولة من آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط، من فترة الستينات إلى غاية منتصف التسعينات، وبينت النتائج التالية:

- ✓ ندرت الأزمات المالية: خلال فترة الستينات، وهذا بسبب الرقابة الشديدة المفروضة على الجهاز المصرفي.
- ✓ إثر ظهور موجة التحرر المالي في العالم، وخاصة مع بداية سنوات التسعينات، تصاعدت بشدة الأزمات البنكية، ومعظمها كان ناجماً عن سياسات التحرير المالي⁽¹⁾؛

كما أكدت دراسة أخرى قام بها خبيري صندوق النقد الدولي، وهما:

E. Detragiache و emirguc.Kut سنة 1998، بعنوان التحرير المالي والهشاشة المالية، وأقيمت الدراسة على 53 دولة، خلال الفترة 1980-1995، وأكدت أن سياسة التحرير المالي، التي حدثت بدول جنوب شرق آسيا عام 1997، بالمكسيك، وروسيا وغيرها من الدول التي عرفت حدوث أزمات مالية، نتيجة تطبيق سياسة الانفتاح والتحرير المالي، ومنها الجزائر والتي حدثت سنة 2003، بعد تفجر أزمة بنك الخليفة، والبنك الصناعي والتجاري، فالتحرير المالي يؤدي إلى⁽²⁾:

1- إن التحرير المتسرع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، فمثلاً عند تحرير أسعار الفائدة، ويتوافق ذلك أيضاً مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصاً في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في الأوراق المالية.

2- كثيراً ما يؤدي التحرير المالي إلى تزايد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، ومن المرجح أن تزداد مخاطر السيولة لأنه إذا انخفضت أسعار الأصول قد لا يستطيع المصرف بيع الأصول

(1) حدو علي، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، الجزائر، 2011-2012، ص36.

(2) فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، حالة الجزائر - مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص186.

بالسعر المتوقع عندما يرغب في جمع مبالغ نقدية وترتفع مخاطر الائتمان لأن ارتفاع التقلب في الأسواق المالية و أسواق الأصول يؤثر على الثقة الائتمان للمقترضين.

3- التحرير المالي يعني دخول المصارف المحلية أخرى إلى السوق المالي، مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لاسيما في أنشطة ائتمانية غير مهياة لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف، وبدون الإعداد والتهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرير المالي فإن المصارف قد لا تتوفر لها الموارد أو الخبرات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة، ورغم أن السماح بدخول شركات أجنبية جديدة في القطاع المالي يعزز المنافسة في القطاع، إلا أنه يبدو أن زيادة المنافسة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الربحية و انخفاض قيمة الامتياز التجاري" للمصارف أي ما يعود على المصارف من أرباح ناتجة عن سمعتها.

4- إن زيادة المنافسة بين البنوك تقلل من مردود العمليات التقليدية، فتبحث البنوك عن عمليات أخرى توفر لها مردودية أعلى فتقوم بالمضاربة بالأوراق المالية والقيام بعمليات خارج الميزانية مما يسبب ارتفاع المردودية من الأموال الخاصة، وهو ما سيضعف من الأخطار، وهذا يمكن أن يعني أنه بحثا عن عائدات أعلى تقوم المصارف المحلية بإقراض المشاريع الأكثر تعرضا للمخاطر وهنا يكون الجهاز المصرفي في أسوء الحالات إذا كان غير خاضع للإشراف جيد ورقابة صارمة.

5- تكون إمكانية حدوث أزمة مالية كبيرة بوجه خاص بعد انفتاح البلد أمام التدفقات المالية الخارجية وخاصة التدفقات قصيرة الأجل وقد تتمثل النتيجة في حدوث حالات ارتفاع مفاجئ للتدفقات الداخلة إلى البلدان المستفيدة من رؤوس الأموال التي يمكن أن تكون ذات طابع دوري.

6- وينجم عن تحرير التدفقات المالية إخطارات كثيرة من أبرزها تحويل الأصول إلى سوق مالية أخرى، ومن ثم إذا تعرضت السوق المالية المستثمرة فيها تلك الأموال إلى مخاطر عدم الاستقرار مما يؤدي إلى تصفية الأصول في البلد أو المشروع الذي يبدو أنه يتسم بخصائص الأزمة وهذا ما يعرف بأثر الأزمة أو سلوك القطيع.

ثانيا: التحرير المالي سبب مباشر لانتقال الأزمة (1):

(1) وصاف عتيقة، دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية الحالية (حالة الدول العربية)، مرجع سبق ذكره، ص: 6-8.

لا يوجد دليل على أن حرية انتقال رؤوس الأموال مقترنة بشكل مؤكد بكفاءة تخصيص الموارد، وفي حين أن الأدلة على فوائد التحرير المالي متباينة، بل من المؤكد أن هذا التحرير اقترن بانتشار عدوى الأزمات وإساءة تخصيص الموارد جراء تلك الأزمات. وفي عصر متمم بالعولمة يمكن أن يزداد احتمال حدوث أزمة مالية محلية إذا كانت هناك أزمة في بلد آخر، وهذه العدوى يمكن أن تنتج عن عدة عوامل فقد تكون نتيجة لصدمة مشتركة مثل حدوث زيادة في أسعار الفائدة الدولية أو تغير في أسعار الصرف بين العملات الرئيسية وقد اتسمت التغيرات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية بالأهمية بوجه خاص لأمريكا اللاتينية وأدت على سبيل المثال كان ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل الين خلال عامي 1995-1996 أحد العوامل وراء ضعف أداء صادرات بلدان شرق آسيا مما أسهم في حدوث الأزمات المالية في عام 1997.

وعلاوة على ذلك فإن حدوث أزمة في أحد البلدان يمكن أن يسبب أزمة في بلد آخر إذا ارتأى المستثمرون أن حالات الاقتصاد الكلي أو الحالات المالية مماثلة ينتج عن هذا إدراك نقاط الضعف التي لم تكن مدركة من قبل. ما يطلق عليه نداء الاستيقاظ، فالأزمة في أحد البلدان يمكن أن تمتد إلى بلد آخر عن طريق التحول في توجهات السوق التي لا تقوم على العوامل الاقتصادية الأساسية وهو ما يسمى بانتقال أثر العدوى.

وقد زادت إمكانية العدوى من احتمال أن تتأثر مع ذلك بعض البلدان التي لم تشهد تدهورا في العوامل الاقتصادية الأساسية بأي أزمة مالية في مكان آخر في العالم ويمكن أن يطلق على هذه البلدان "المتفرجون الأبرياء".

الخلاصة:

من خلال ما تم معالجته في هذا الفصل تم التوصل إلى أن سياسات التحرير المالي والتي شملت برامج واسعة لإصلاح القطاع المالي، جاءت نتيجة لما شهده العالم من تطورات سريعة والتي كان من أهمها انتشار ظاهرة العولمة، حيث أدركت خلالها الكثير من الدول أن سياسات الكبح المالي لم تعد تواكب التطورات العالمية كما أنها لم تحقق الأهداف التي خطط لها، لذلك قامت الدول النامية بانتهاج سياسات التحرير المالي من أجل تخفيف القيود على القطاع المالي وجعله أكثر مرونة وفعالية وأمانا وابتكارا، ولكن بالرغم من الايجابيات التي يمكن لسياسات التحرير المالي أن تحققها إلا أنها تتطوي على مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أزمات مالي حادة.

الفصل الثاني:

التحرير المالي في

الدول العربية

وانعكاساتها على

القطاع المالي

تمهيد:

كثيرا ما تلجأ الدول العربية نتيجة فشل سياستها المتبعة والأوضاع الاقتصادية المتدهورة إلى إجراء إصلاحات تسعى من خلالها إلى التأثير على اقتصادياتها وذلك بتحريرها وفتح المجال أمام القطاع الخاص، وجعلها تتلاءم مع التطورات والتحولت التي تعرفها أوضاعها وتواكب في نفس الوقت تطورات الاقتصاد العالمي، ولتسهيل هذه المهمة تم اللجوء إلى إصلاح وتحرير القطاع المالي كون أن قدرة الاقتصاد على تجاوز الأوضاع الاقتصادية السلبية يرتبط بدرجة كبيرة بحجم إصلاحات وسياسات التحرر المالي نظرا لمساهمة القطاع المالي في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

واستنادا لما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: واقع وآفاق الاقتصاديات العربية.
- المبحث الثاني: الإصلاح الاقتصادي والمالي في الدول العربية.
- المبحث الثالث: تحديات سياسة التحرير المالي في الدول العربية.

المبحث الأول: واقع وأفاق الاقتصاديات العربية

يحتل الاقتصاد العربي مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي، فقد أسهمت المنطقة العربية في حضارة العالم مساهمة تاريخية فاعلة خلال العصور الوسطى، لكنها الآن أصبحت موطنًا للنزاعات والحروب ومصدرا من مصادر تهديد الاستقرار في العالم، وأضافت أعباء جديدة إلى الأعباء المترتبة عن بطء نمو الاقتصاد العالمي من خلال مواجهتها لقدرا كبيرا من التحديات في مختلف الجوانب خاصة الجانب الاقتصادي.

المطلب الأول: السمات السائدة للاقتصاديات العربية

تتميز الاقتصاديات العربية بمجموعة من السمات منها ما يلي:

1- **الكفاءة الإنتاجية:** أن التطور الصناعي لا يعتمد على كمية العمل أو رأس المال المستعملة فقط بقدر ما يعتمد على الكفاءة الإنتاجية للعمل ورأس المال، وإذا أهمل عامل الكفاءة الإنتاجية فإنه يؤدي إلى الحد من عملية التطوير الصناعي وبالتالي الحد من عملية النمو وكذلك التنمية الشاملة، فلاقتصاديات العربية تعاني من هدر الموارد نتيجة الاختلالات الهيكلية.

2- **صناعة الحديد والصلب:** حيث تعد مؤشرا هاما من مؤشرات التطور الصناعي، فالاقتصاديات العربية تمتلك المورد الخام وتمتلك بعض المصانع الكبيرة وغير المستغلة بسبب الاستخدام الجزئي الناتج من قيد الأسواق الصغيرة.

3- **رأس المال:** حيث يعد عاملا مهما في عملية التصنيع ويكسب الدولة التي تملكه بوفرة القدرة على التصنيع، فالاقتصاديات العربية مقسمة إلى صنفين، صنف يمتلك الفائض وقد يفترق القدرة على التصنيع وصنف ثاني يعاني العجز وقد يمتلك القدرة على التصنيع.

4- **الأسواق:** للسوق دور هام في استيعاب المنتجات الصناعية، ويعتمد السوق على اتساع رقعة مستهلكيها داخليا وإيجاد المنافذ في الأسواق الخارجية، والاقتصاديات العربية تعاني من ضيق الأسواق بسبب النظرة التجزئية في إطار التصنيع الثقيل، حيث يعتمد التصنيع الثقيل على شرط وجود موارد مالية ومادية كبيرة واعتماد الشمولية والتكامل، خاصة تلك التي اعتمدت نمط الصناعات التكاملية، حيث تتطلب سوق واسعة لعوامل الإنتاج واتساع السوق لاستيعاب الإنتاج بالحجم الكبير، لان الاستخدام الجزئي لها يؤدي إلى تعطيل الطاقة الإنتاجية القائمة في جزء منها، وتضخم تكاليف الاستغلال.

5- **الثروة المائية:** تعتمد أغلب الصناعات وخاصة المستعملة للصهر على مياه التبريد، فوجود ثروة مائية مع التوزيع الجيد يساهم في التطوير الصناعي، فالاقتصاديات العربية تملك ثروة مائية هائلة جوفية وسطحية ولكن تعاني من مشكل الهدر.

6- **الطاقة:** يعتمد التطوير الصناعي على مصدر الطاقة، وبوفرتها وتعدد مصادرها تزيد مساهمتها في التطوير الصناعي، فالاقتصاديات العربية تمتلك أهم مصادر الطاقة من بترول وغاز وطاقة شمسية إلا أنها تعاني كذلك من الهدر الناتج عن الاستغلال السيئ أو عدم الاستغلال وعدم وجود رؤية منهجية هادفة في التصور المستقبلي، وإنما الاستغلال نابع من الحاجة إلى الموارد المالية.

7- **التكنولوجيات:** إن التحكم في التكنولوجيات الحديثة يساعد على التطوير الصناعي، والصناعة التي لا تواكب التكنولوجيا ستتراجع وتخفق لا محالة، فالاقتصاديات العربية تابعة تكنولوجيا للاقتصاديات المصنعة من حيث المستوى التكنولوجي ومن حيث المدخلات والمخرجات، فمدخلاتها مستوردة ومخرجاتها موجهة لتغطية الاقتصاديات المصنعة.

8- البنية التحتية: وتتمثل في:

- ✓ قطاع النقل البري والبحري والجوي، ويقدر توفر البيئة التحتية وتحسن مستوياتها تزيد مساهمتها في التطوير الصناعي لأن النقل (التغيير المكاني) يعد إنتاجاً، ومن البنية التحتية؛
- ✓ الموانئ والمطارات؛
- ✓ الاتصالات المحلية والعالمية، وهي وسيلة هامة في الاتصال والتقليل من الهدر في الوقت، ولا يكفي توفر الاتصالات لوحده وإنما المهم سرعتها⁽¹⁾.

9- **العمالة:** تتوفر الاقتصاديات العربية بصورة عامة على تعداد سكاني هائل يظم قوة عمل شبابية مهنية وجامعية متخصصة إلى أنها تعاني من الهدر - البطالة بأنواعها - على مستوى كل دولة نجد الهدر الناتج عن التذمر وعدم الرضا مما قضى على الرغبة في المشاركة في عملية التنمية ودفع بقطاع عريض أن يعمل في خارج الدورة الاقتصادية النظامية أو يهاجر إلى دولة أخرى، وبالتالي همشت الفعالية فباستخدام المورد البشري أو تم هدره، مع أن الاستثمار في الموارد البشرية أكثر أنواع الاستثمار تكلفة وأطولها فترة

(1) علي كساب، محمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**، مجلة

اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد الأول -، جامعة الشلف - الجزائر -، ص 6-7.

في الإنجاز، وأكثرها تأخرا في العائد، أما إذا نظرنا نظرة شمولية لوجدنا بعض الدول تعاني من الفائض في قوة العمل، هذا الفائض مهدر أو في حالة تسرب جزء منه على الدول المصنعة حيث يجد المحيط المناسب لاستغلال مواهبه، في حين دول أخرى تعاني من العجز وتستقبل عمالة من دول غير عربية.

10- المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال: إن التنافس الشديد في الوصول إلى المعلومات العلمية والاقتصادية والتجارية والمالية، بفعل النمط الحديث من ثورة الاتصالات فرض اقتراض الأسواق وفرض التجارة الإلكترونية. ومن ثم فرض على المؤسسات مهما كانت طبيعتها العلمية والاقتصادية والتجارية والمالية وحتى المعلوماتية نفسها مجموعة من الرهانات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وجعل من أولوية اهتماماتها الجانب المعلوماتي الذي أسسه الأنظمة المعلوماتية، وحتى وإن تطورت طرق تحليل وتصور الأنظمة المعلوماتية لتواكب الحاجات المتزايدة والمتوسعة جغرافيا، غير أن أغلب الدول العربية ظلت متخلفة في هذا المجال الحساس.

11- عدم المرونة في الطاقة التمويلية: نقصد بالطاقة المالية قدرة الاقتصاد على التمويل، ونقصد بالمرونة قدرة الاقتصاد على إيجاد البدائل التمويلية، ففي أغلب الاقتصاديات العربية كانت الدولة هي المالكة والممولة والمنتجة وهي الحامية والموزعة، ولكن بدأ الاتجاه إلى التخلي عن هذه العناصر في بعضها والاستمرار في بعضها الآخر بمستويات مختلفة غير أن المرونة التمويلية مازالت ضعيفة نتيجة أن الدولة هي الممول الوحيد لحد الساعة كونها أحادية التصدير وأحادية التداين⁽¹⁾.

12- المناخ الاستثماري: يشمل المناخ الاستثماري ما يلي:

- ✓ الاستقرار السياسي؛
- ✓ الاستقرار النقدي والمالي؛
- ✓ المنظومة القانونية المنظمة للاستثمار ومدى مرونتها وتكيفها مع الحالة الاقتصادية؛
- ✓ التسهيلات الضريبية والجمركية الهادفة والمرجحة،
- ✓ الإعانات المرجحة المقدمة من طرف الحكومة المشجعة للاستثمار؛
- ✓ المنظومة القانونية الردعية للتلاعبات الاقتصادية.

(1) محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص333.

ولقد استمرت أغلب الدول العربية فاقدة لهذا المناخ لفترة طويلة ولم تنتبه إلا مؤخرا لأهمية هذا العنصر في توفير البيئة اللازمة للتنمية.

13- **التعديلات الهيكلية:** بعد أن مست الأزمة الاقتصادية بصورة عامة والمالية بصورة خاصة كثيرا من الدول ومن بينها الدول العربية، ظهرت الحاجة إلى إعادة تصور البناء الاقتصادي وهيكلته مما يجعله متكيفا مع ظروف الأزمة أولا ومعالجا لها ثانيا، ومن ثم دافعا لعملية التنمية في اتجاهها الصحيح وبدأت الدولة تتخلى عن إدارتها الشمولية للاقتصاد وتغير دورها بما يتناسب مع التوجه إلى الاقتصاد الليبرالي ومن ثم تفعيل قوى السوق، بدأت عملية الخصخصة بين مندفع ومتريث، ثم فتح الباب أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي وأمام عملية الشراكة الوطنية والأجنبية وأعطيت الفرصة أول مرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتأهيل والنمو، واستدعى ذلك إجراء التحولات التنظيمية والمالية التي تساعد في ذلك، كل هذا حدث بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تطور أداء الاقتصاديات العربية

أولا: مستجدات الساحة الاقتصادية العربية

تشهد البيئة الاقتصادية العربية حاليا تغيرات كبيرة نتيجة عوامل أساسية طرأت على الساحة الاقتصادية العالمية عام 2014 ، وأضافت أعباء جديدة إلى الأعباء المترتبة عن بطء نمو الاقتصاد العالمي. ومن أهم هذه العوامل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتباطؤ النمو بمستويات فاقت التوقعات في منطقة اليورو، كما في الصين واليابان وروسيا.

كما سيساهم تراجع سعر النفط في تعزيز فرص الانتعاش الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط، ولو بشكل متفاوت بين الدول، والتي تتزايد فيها المعاناة من جراء ارتفاع حجم البطالة في القوى العاملة. وتشير أحدث التقديرات إلى أن التحولات والصراعات الجارية في المنطقة أدت إلى ارتفاع في حجم البطالة من نسبة % 14 لما قبل أحداث " الربيع العربي "إلى ما يفوق نسبة % 16 حاليا.

وجاءت المحصلة العامة لمعدل النمو الاقتصادي ضعيفة عند نسبة % 1.2 لعام 2014 وإن

تكن أفضل من العام السابق 2013 الذي سجل نموا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(1) علي كساب، محمد راتول، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مرجع سبق

ذكره، ص 10 .

(بأسعار 2010 الثابتة) بنسبة % 0.5، بالمقارنة مع % 1.4 لعام 2012، و % -0.1 العام 2011، وفي مقابل % 4.4 لمتوسط السنوات 2000-2010⁽¹⁾.

الجدول رقم(03): النمو في الناتج المحلي العربي، (2000 - 2016)

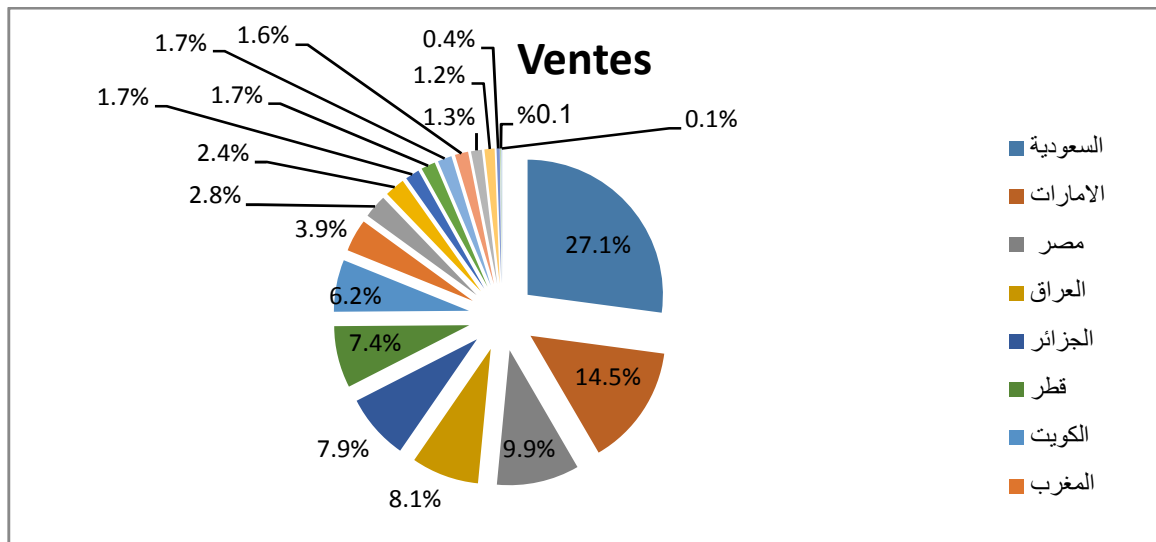
(نسب مئوية بالأسعار الثابتة)

متوسط 2000- 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
4,4	-0,1	1,4	0,5	1,2	2,5	3,0

Source :world Bank ,global Economic prospects , january 2015.

كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية، حوالي 2429 مليار دولار في عام 2015 بالمقارنة مع 2727 مليار دولار في عام 2014، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 10.9 في المائة، مقابل معدل نمو موجب بلغ حوالي 0.5 في المائة عام 2014، سجلت كل الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط تراجعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، نتيجة انخفاض قيمة الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية في هذه الدول بمعدلات تجاوزت 40 في المائة في كل السعودية والعراق وقطر والكويت، وأكثر من 30 في المائة في كل من الإمارات والبحرين والجزائر وعمان

الشكل رقم (2): التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي العربي بحسب الدول لعام 2014



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة الفصلية رقم(1) ، يناير 2015، عن صندوق النقد الدولي.

⁽¹⁾ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، إستشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية، التقرير السنوي رقم 8، 2015-2016، في ظل تزامم التحولات والمتغيرات، افريل 2015، ص 21.

فإلى جانب المآسي والمعاناة والخسائر البشرية والمادية، تأثرت الاقتصاديات العربية بالاضطرابات التي تحدث في عدد منها، بالتزامن مع ضعف النمو في الاقتصاد العالمي وما صاحبه من ضعف في الطلب. وتأثرت عدة اقتصاديات عربية بنشوء وتوسع ظاهرة "تنظيم الدولة الإسلامية"، حيث تراجع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بنسبة % 95 من إيراداته على النفط، في ظل توقعات بأن يكون سجل انكماشاً عام 2014 بنسبة % 0.5 ، مقارنة مع عام 2013.

وتشير مصادر دولية إلى أن التكاليف الاقتصادية الناجمة عن الصراعات والتوترات الإقليمية التي شهدتها كل من مصر وتونس واليمن وليبيا وصلت لغاية 35 مليار دولار على أقل تقدير، فيما تقدر كلفة انعكاسات الأزمة السورية على لبنان بنحو 20 مليار دولار منذ اندلاع الأزمة.

وتمثل هذه الأرقام بعض جوانب الخسائر التي تم تكبدها ولا تشملها كلها. ويكفي أن نشير إلى الخسائر الناجمة عن تراجع النشاط التجاري في كل من سورية والعراق عام 2014 بما لا يقل عن 23% و28% على التوالي. وقد قدر نمو اقتصادات العالم العربي بمتوسط % 4.2 في العام 2015، بما يشكل ارتفاعاً بنسبة % 3 عن عام 2014⁽¹⁾.

ثانياً: التجارة الخارجية للدول العربية

1- أداء التجارة الخارجية السلعية: سجلت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية خلال عام 2015 انخفاضاً بلغت نسبته حوالي 32,1 في المائة لتبلغ قيمتها 832,5 مليار دولار مقارنة مع نحو 1225,3 مليار دولار مسجلة في عام 2014، الأمر الذي أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5,1 في المائة عام 2015 مقابل 6,5 في المائة خلال العام السابق. وقد جاء ذلك، كمحصلة لاستمرار الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي.

كما انخفضت الواردات السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2015 لتصل إلى نحو 830,9 مليار دولار مقارنة بحوالي 895,2 مليار دولار خلال 2014، أي بانخفاض بلغت نسبته 7,2 في المائة تقريباً. ويرجع هذا الانخفاض إلى استمرار المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة، وتتمثل بصفة أساسية في السياسات الاقتصادية المتشددة المطبقة والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، إضافة إلى تواصل التراجع في أسعار النفط العالمية، الجدول رقم (4).

(1) world bank, global Economic prospects, january 2015.

الجدول رقم(4): التجارة الخارجية العربية الإجمالي (2001-2015)

معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البند
2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011	
32.1-	6.7-	0.6-	8.8	34.4	832.5	1225.3	1313.0	1320.4	1213.7	الصادرات العربية
7.2-	4.0	5.8	7.7	16.0	830.9	895.2	860.4	813.4	755.3	الواردات العربية
13.0-	0.8	2.1	0.6	19.9	16,48	18,93	18,78	18,40	18,29	الصادرات العالمية
11.9-	0.8	1.4	0.7	19.6	76.16	19,02	87.18	60.18	48.18	الواردات العالمية
-	-	-	-	-	5.1	6.5	7.0	7.2	6.6	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
-	-	-	-	-	5.0	4.7	4.6	4.4	4.1	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2016)، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص 227.

2- أداء التجارة البينية السلعية: تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية خلال عام 2015 بتواصل الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط العالمية، والظروف المحلية التي تشهدها عدد من دول المنطقة وأثرها على حركة التجارة بين الدول العربية. ونتيجة لتلك التطورات فقد تراجعت قيمة التجارة البينية العربية بنسبة بلغت حوالي 8,3 في المائة لتصل إلى نحو 110 مليار دولار خلال عام 2015، مقابل حوالي 120 مليار دولار خلال العام السابق ويرجع ذلك على انخفاض الصادرات البينية بنحو 9 بالمائة لتبلغ حوالي 108,1 مليار دولار خلال عام 2015، مقارنة مع نحو 118,8 مليار دولار محققة خلال عام 2014. كما انخفضت الواردات البينية بحوالي 7,7 في المائة خلال عام 2015، الجدول رقم (5).

الجدول رقم(5): أداء التجارة البينية العربية (2011-2015):

معدل التغير السنوي(%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011	
-8.3	4.0	4.4	8.5	12.6	110.0	120.0	115.5	110.6	102.0	متوسط التجارة البينية العربية
-9.0	4.0	3.2	6.6	6.7	108.1	118.8	114.2	110.7	103.9	الصادرات البينية العربية
-7.7	3.9	5.6	10.4	19.5	11.9	121.2	116.7	110.5	100.1	الواردات البينية العربية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 ، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص 235.

3- التجارة البينية للبتروال الخام: تراجعت قيمة التجارة البينية للدول العربية في البتروال الخام مع تواصل تراجع الأسعار العالمية للنفط، حيث انخفضت خلال عام 2015 بنسبة بلغت حوالي 7,9 في المائة لتصل إلى حوالي 7,5 مليار دولار مقارنة مع حوالي 8,1 مليار دولار خلال العام السابق. كما انخفضت الأهمية النسبية للتجارة البينية في البتروال الخام من مستوى 6,7 بالمائة، محقق خلال عام 2014، لتصل إلى 6,4 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2015 ،

الجدول رقم(6): التجارة البينية للبتروال الخام(2011-2015):

2015	2014	2013	2012	2011	
7492	8135	9539	10437	10163	قيمة التجارة البينية للبتروال الخام(مليون دولار)
6,4	6,7	8,3	9,4	10	حصة التجارة البينية للبتروال الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية%

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2016، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص244.

4- تجارة الخدمات في الدول العربية: تراجع إجمالي التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2015 بنسبة قدرها 5,6 بالمائة ليصل إلى 4678 مليار دولار مقارنة مع نحو 4860 دولار مسجلة خلال العام

السابق. وقد سجل نصيب مدفوعات تجارة الخدمات للدول النامية من الإجمالي العالمي ارتفاعاً لتبلغ نحو 39,2 بالمائة خلال عام 2015 مقارنة مع حصة قدرها حوالي 37,7 بالمائة محققة في عام 2014. هذا في حين تراجعت حصة المدفوعات الخدمية للدول العربية في عام 2015 لتبلغ حوالي 6,7 بالمائة من الإجمالي العالمي، مقابل نحو 6,8 بالمائة خلال العام السابق، الجدول رقم(7).

الجدول رقم(7): حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمي:

(الوحدة: نسبة مئوية)

إجمالي تجارة الخدمات											الأقاليم	
معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات 2015	المتحصلات					التغير في حجم تجارة الخدمات 2015	المدفوعات					
	2015	2014	2013	2012	2011		2015	2014	2013	2012		2011
2.1						1.8	39	37.7	37.1	37	35.9	منها: الدول النامية
1.9-0.9	2.0	6.2	4.6	0.3	9.8	-5.5	6.7	6.8	6.2	6.2	6.1	الدول العربية
						2.2	14	11.4	11.7	11.9	11.7	الأسواق الناشئة
6.3-	6.3-	4,7	4,9	4,7	4,5	-5.6						العالم (م د أ)

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد(2016)، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص245.

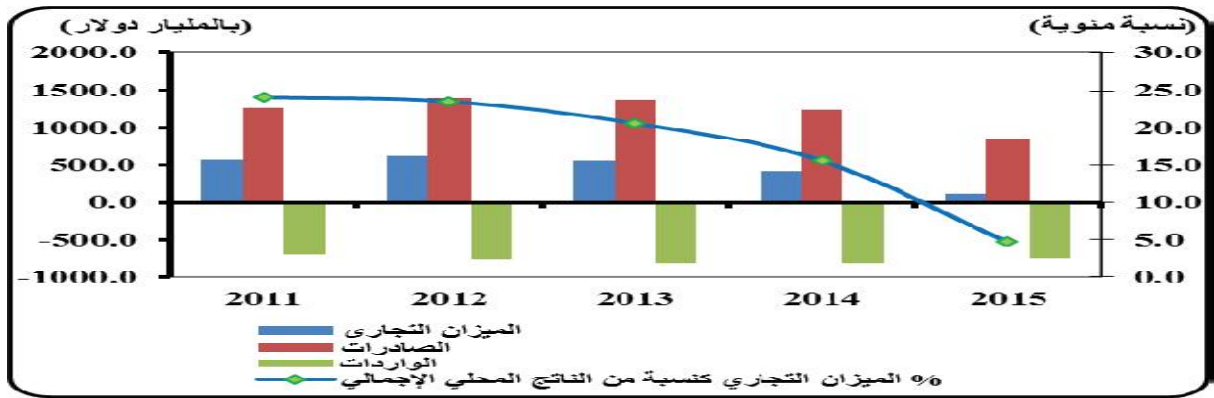
ثالثاً: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي

1- موازين المدفوعات:

أ- الموازين التجارية: تواصل الانخفاض في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة في عام 2015 ليسجل مستوى قياسي لم يتحقق خلال الاثنى عشر سنة الأخيرة، ليقترب من المستوى المحقق خلال عام 2003، فقد أسفر الميزان التجاري لمجموع الدول العربية عن فائض قدره 115.4 مليار دولار، محققاً

نسبة انخفاض قدرها 73 في المائة مقارنة بالفائض المسجل خلال عام 2014 والبالغ نحو 427.5 مليار دولار، في حين بلغ الفائض التجاري للدول العربية خلال عام 2003 حوالي 108.3 مليار دولار. وجاء ذلك التراجع نتيجة لانخفاض الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 30.8 في المائة لتبلغ حوالي 862.1 مليار دولار، مقارنة مع نحو 1246 مليار دولار محققة في العام السابق، بسبب الانخفاض الملموس الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2015. كما تراجعت قيمة الواردات الإجمالية للدول العربية بنسبة اقل بلغت نحو 8.8 في المائة لتقتصر على 746.7 مليار دولار. وبلغت نسبة فائض الموازين التجارية للدول العربية في عام 2015 للنتائج المحلي الإجمالي لهذه الدول خلال العام المذكور نحو 4.8 في المائة مقارنة بنسبة 15.7 في المائة في عام 2014، الشكل رقم (3).

الشكل (3): تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2015-2011)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2016)، الفصل التاسع، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، ص 256.

ب- موازين الخدمات والدخل والتحويلات:

شهد عام 2015 تراجع ملحوظ في عجز ميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة، حيث بلغت نسبة الانخفاض حو 16.1 في المائة ليبلغ حوالي 145.3 مليار دولار مقابل عجز قدره 173.3 مليار دولار محقق في عام 2014. وقد جاء ذلك بصفة رئيسية نتيجة لتراجع مدفوعات دخل الاستثمار نظرا لتراجع الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى اثر تراجع قيمة الواردات السلعية على تكاليف الشحن والنقل والتأمين، كما تأثرت المتحصلات الخدمية للدول العربية بتراجع الإيرادات السياحية كأحد المصادر الهامة للنقد الأجنبي، الأمر الذي ساهم في خلق ضغوطات شديدة على أسعار صرف العملات الوطنية

لتلك البلدان. وفيما يتعلق بالتحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، اتسع العجز المحقق في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 بنسبة قدرها 13.0 في المائة ليبلغ نحو 71.3 مليار دولار مقارنة مع حوالي 63.1 مليار دولار خلال العام السابق. ويرجع ذلك لتراجع إجمالي العجز الذي حققته الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمجموعة بقيمة قدرها 3.5 مليار دولار، بما يمثل 3 في المائة، ليصل إلى 114.7 مليار دولار، والذي قابله انخفاض الفائض في بقية الدول العربية بقيمة قدرها 11.7 مليار دولار، تمثل نسبتها 21.3 في المائة، ليصل إلى نحو 43.4 مليار دولار، الجدول (8).

الجدول رقم(8): تطور موازين الخدمات والدخل والتحويلات(2011-2015)

(مليار دولار أمريكي)

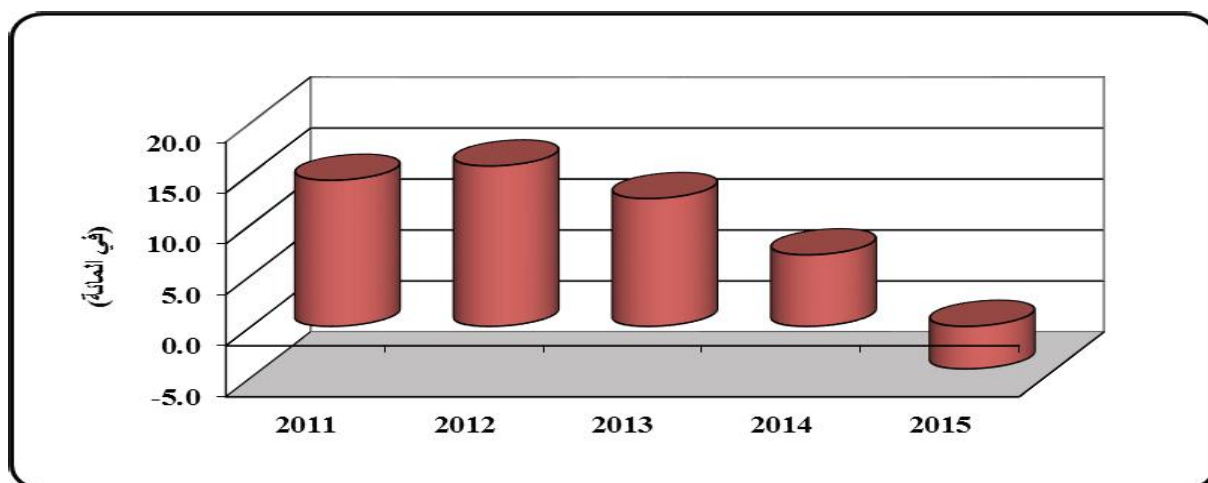
2015	2014	2013	2012	2011	
145,32-	173,27-	158,86-	150,32-	150,87-	ميزان الخدمات والدخل
71,29-	63,07-	64,06-	57,28-	52,53-	ميزان صافي التحويلات الجارية

المصدر: الملحق (1/9) صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد(2016)، ص:517.

ج- موازين الحسابات الخارجية الجارية:

أسفرت معاملات الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 عن تحول الفائض المسجل خلال العام السابق والبالغ نحو 191.2 مليار دولار إلى عجز قدره 101.3 مليار دولار، وذلك لأول مرة منذ عام 1998. وقد تحقق ذلك كمحصلة للتراجع القياسي الذي شهده فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 73.0 في المائة ليبلغ نحو 115.4 مليار دولار خلال عام 2015، كنتيجة أساسية لتراجع أسعار النفط العالمية. وجاء ذلك على الرغم من تراجع العجز المسجل في ميزان الخدمات والدخل، والارتفاع المحدود بعجز صافي التحويلات الجارية خلال عام 2015. ونتج عن هذه التطورات بلوغ نسبة عجز الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.2 في المائة خلال عام 2015، الشكل رقم(4).

الشكل (4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2011-2015)



المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير العربي الموحد 2016، الفصل التاسع، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، ص 261.

د- موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية:

انعكس اثر العجز المحقق في موازين المعاملات الجارية للدول العربية خلال عام 2015 على تحول صافي التدفق للخارج المحقق في موازين المعاملات المالية والرأسمالية خلال العام السابق، البالغ نحو 181.5 مليار دولار، إلى صافي تدفق للداخل قدره 100.3 مليار دولار خلال عام 2015، الأمر الذي نجم عنه تأثير صافي الأصول الأجنبية للدول العربية كمجموعة، الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): تطور ميزان الحساب الرأسمالي والمالي (2011-2015)

(مليار دولار أمريكي)

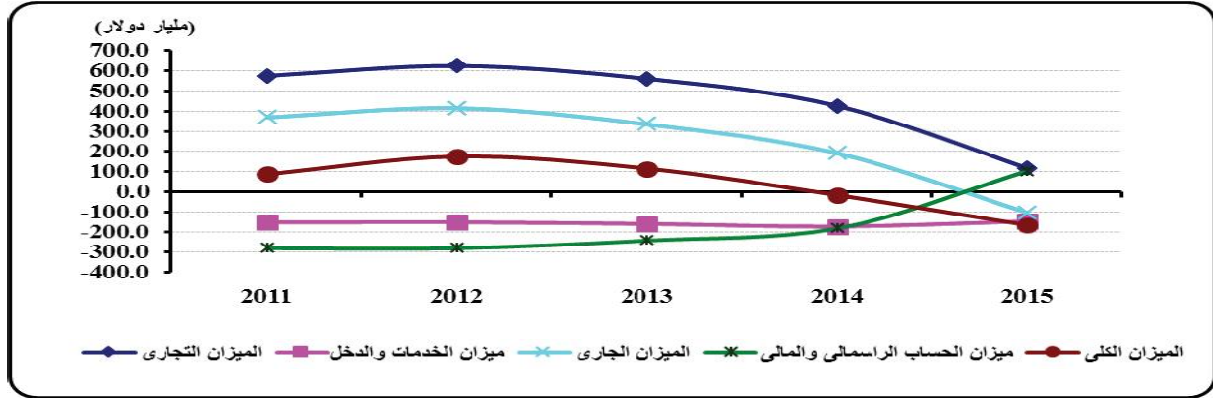
2015	2014	2013	2012	2011	
100,26	181,46-	242,79-	280,57	280,55-	مجموع الدول العربية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2016، الملحق (1/9) "ج".

ونتيجة للتطورات المذكورة في كل من الموازين الجارية وموازن الحساب الرأسمالي والمالي، فقد ارتفع العجز الكلي المسجل لموازن مدفوعات الدول العربية كمجموعة من مستوى 16.1 مليار دولار خلال عام 2014 ليصل إلى 163 مليار دولار خلال عام 2015. وجاء ذلك كنتيجة لتحول الفائض

الكلية لموازن مدفوعات مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والبالغ نحو 20 مليار دولار خلال عام 2014، إلى عجز قدره 109.7 مليار دولار في عام 2015، الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2011-2015)



المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير العربي الموحد 2016، الفصل التاسع، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، ص 264.

2- الدين العام الخارجي: ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة (الأردن، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، القمر، موريتانيا، اليمن) بنسبة بلغت 5,1 بالمائة في عام 2015، بعد أن سجل تراجعاً طفيفاً في عام 2014 بلغت نسبته 0,4 في المائة. وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول المقترضة من حوالي 199,9 مليار دولار في نهاية عام 2014 إلى نحو 210,1 مليار دولار في نهاية عام 2015. وتعود الزيادة في المديونية إلى لجوء بعض الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي، وإلى تغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي، الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة (الوحدة نسبة مئوية)

السنة	2015	2014	2013	2012	2011	
الدين العام الخارجي القائم	210,12	199,92	200,75	181,27	168,83	
خدمة الدين العام الخارجي	166,36	170,11	134,71	145,11	158,37	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحقان (6/9) و (7/9) من صندوق النقد العربي 2016، ص: 526.

- التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية: بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبئ المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لمحاولة معرفة فروقات تكلفة التمويل الخارجي بين هذه الدول. فيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع في الدول العربية المقترضة كمجموعة من حوالي 21 في المائة في عام 2014 إلى 22,6 في عام 2015. ويعود هذا النمو إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة في عام 2015 مقارنة بالنمو المسجل في حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة الذي ارتفع ليصل إلى 5,1 في المائة في العام ذاته، أنظر الجدول (11).

الجدول رقم (11): مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة (2011-2015)

(الوحدة نسبة مئوية)

2015	2014	2013	2012	2011	
22,6	21	21,9	20,5	20,4	الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
7,5	5,9	5,9	3,8	5,1	خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملحقان (8/9) و(9/9) من صندوق النقد العربي 2016، ص527،528.

المطلب الثالث: التحديات التنموية للاقتصاديات العربية .

يعبر النشاط الاقتصادي عن عملية تفاعل الموارد الاقتصادية المختلفة، حيث تشكل وفرة الموارد البشرية والطبيعية ونوعيتها وكيفية استخدامها أهم العوامل المحددة لإمكانات النمو الاقتصادي، كما أن توفر هذين العاملين لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون وجود معرفة ومهارة فنية لاستغلال هذه الموارد وتسييرها. ما من شأنه تمكين النمو الاقتصادي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي تنطوي على تغييرات هيكلية هامة في الاقتصاد.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، أي هو الزيادة المحققة في إنتاج البلد على المدى الطويل، ويأخذ مفهوم التوسع الاقتصادي أو التطوير الاقتصادي بمنظور كمي بحت، هذا التوسع الاقتصادي يمثل الزيادة في إنتاج البلد.

ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم يتعين التأكيد على ما يلي:

1- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني وبالتالي فان:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي _ معدل النمو السكاني.

2- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية وعلى ذلك لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود ومنه:

معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي _ معدل التضخم.

3- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

بالإضافة إلى ما سبق يتعين الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل ، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعيتها، ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع كما أن النمو يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل السلطات الحكومية⁽¹⁾.

ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

اختلف المهتمون بمفهوم التنمية الاقتصادية (ECONOMIC DEVELOPMENT) بشكلها العام في تعريف هذا المفهوم ولعل ذلك بسبب شمول مفهوم التنمية لجميع مجالات الحضارة والتي أهمها

⁽¹⁾ بوجبل عز الدين ،المؤسسات المالية الدولية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية -دراسة حالة الجزائر - مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التمويل الدولي، جامعة جيجل، 2009-2010.

المجال الاقتصادي، وفي هذا المجال تشمل التنمية تطوير جميع أجزاء النظام الاقتصادي كما تشمل تعديل العلاقات التي تربط عناصره مع بعضها البعض. وعودة إلى أشهر تعريفات التنمية الاقتصادية فقد عرف البعض التنمية الاقتصادية بأنها: "عبارة عن عملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة دخل الفرد وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولاً إلى التقدم والازدهار.

واعتبر البعض أن التنمية الاقتصادية "ما هي إلا الزيادة في الناتج القومي خلال فترة معينة من الزمن نتيجة لوجود تقدم تكنولوجي وفني في الوحدات الإنتاجية القائمة أو الوحدات الإنتاجية المراد إنشاؤها"⁽¹⁾.

وعرفها آخرون بأنها: " العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، التي تحدث من خلال التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء " ⁽²⁾.

وهكذا نجد أن التنمية الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي من حيث ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية- المادية والبشرية- القادرة على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة موارد المجتمع لتحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بما يتطلبه من إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وهيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة⁽³⁾.

ثالثاً: أنماط وصور التحديات التي تواجه الدول العربية.

تواجه الدول العربية قدراً كبيراً من التحديات في مختلف جوانب الحياة، وخاصة في الجوانب الاقتصادية، وتمثل هذه التحديات الاقتصادية خطراً على التنمية العربية، وتعوق قدرات الوطن العربي على التكيف مع التحولات العالمية ومواجهة تحديات السلام ومكافحة الإرهاب وحماية نفسه من التغيرات المعاكسة في الفضاء الاقتصادي الكوني، ويمكن إيجاز مجموعة من التحديات التي توجه الدول العربية فيما يلي:

(1) علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع، العوائق، سبل النهوض، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص:4.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد وكلية التجارة، الإسكندرية، 2000، ص:56.

(3) سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبيدة، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها (مشاكل الفقر - التلوث - التنمية المستدامة)، الإسكندرية، 2013، ص: 83.

- ✓ تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية؛
- ✓ تصاعد الاتجاه نحو التخصص والإصلاح الهيكلي؛
- ✓ انكماش المساعدات الإنمائية الرسمية؛
- ✓ اتساع حجم الفجوة المعرفية والتقنية؛
- ✓ تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي؛
- ✓ تزايد المديونية الخارجية وأعباؤها؛
- ✓ ضعف وتدني مستوى التجارة والاستثمارات العربية البينية؛
- ✓ محدودية الموارد العربية وسوء استغلالها؛
- ✓ تعثر عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي وبطء معدلاتها؛
- ✓ تصاعد معدلات البطالة؛
- ✓ الفساد وتدني مستوى الحكومة؛
- ✓ تزايد مشكلات تدهور البيئة؛
- ✓ تصاعد معدلات التضخم وارتفاع أسعار الطاقة والموارد الغذائية خلال العامين الأخيرين⁽¹⁾.

ويمكن القول أن التنمية الاقتصادية في العالم العربي تواجه مجموعة من العوائق تتمثل في جملة من الظواهر الاقتصادية أعاقت فيما مضى أو مازلت تعيق التنمية الاقتصادية وتضعف النمو الاقتصادي في عالمنا العربي، وهذه العوائق تتمثل في النقاط التالية:

- ✓ الاختلالات الناجمة عن استعمار الدول العربية؛
- ✓ الاختلالات في هياكل اقتصاديات الدول العربية: منها الاختلالات الهيكلية في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي؛
- ✓ الاختلالات الناجمة عن الفقر في الدول العربية؛
- ✓ الاختلالات الناجمة عن التبعية الاقتصادية من الدول العربية منها: التبعية التجارية، التبعية المالية، التكنولوجية؛

(1) أحمد عبد التواب عبد البصير محمد، الدول العربية والتحديات الاقتصادية، الفرقة الرابعة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص: 8.

✓ الاختلالات الناجمة عن عوامل السوق في الدول العربية⁽¹⁾.

رابعاً: التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية.

على الرغم من تنوع وتعدد التحديات والمتطلبات التي تواجه الدول العربية (اقتصادية- سياسية- اجتماعية - ثقافية - تكنولوجية - بيئية) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات.

إن التحديات الاقتصادية هي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق اقتصادية أو ذات بعد اقتصادي نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وتشكل تهديداً أو خطراً على مستقبل النمو والتنمية الاقتصادية.

ويمكن تقسيم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية إلى قسمين رئيسيين، وهما:

✓ التحديات الاقتصادية الداخلية.

✓ التحديات الاقتصادية الخارجية، وفيما يلي عرض موجز لعدد من التحديات الاقتصادية السابق ذكرها، وذلك من حيث طبيعتها وأهم الآثار الناجمة عنها.

أولاً: التحديات الداخلية وأهمها:

1- محدودية الموارد العربية وسوء استغلالها: تعد المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الوطن العربي، ومما يزيد الأمر سوء هو أن معظم أراض الوطن العربي تقع في المناطق الجافة، حيث لا تسقط الأمطار فيها إلا في القليل النادر.

2- تصاعد معدلات البطالة: يشكل تصاعد معدلات في الدول العربية واحد من أخطر التحديات التي تواجه الوطن العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة⁽²⁾. وتشير أحدث التقارير لصندوق النقد العربي أن معدل البطالة في بعض الدول العربية لسنة 2015 كما يلي: الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا، هي: 13، 3.1، 15.4، 11.2، 5.7، 21.9، 0.4، 4.1، 12.8، 9.7، 30 ، على التوالي⁽³⁾.

(1) جدوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في الوطن العربي الواقع، العوائق، سبل النهوض، مرجع سبق ذكره، ص: 170، 183.

(2) أحمد عبد التواب عبد البصير محمد، الدول العربية والتحديات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

(3) صندوق النقد العربي، الملاحق الإحصائية لسنة 2016، ص429.

3- الفساد وتدنّي مستوى الحوكمة: يمثل الفساد قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويترتب على الفساد خلل في الكفاءة الاقتصادية، نظرا لما ينتج عنه من سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توجيه الاستثمارات، فضلا عن إعاقة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي، ومن ثم، يعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة لما يترتب عليه من خلل في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، فضلا عما يترتب عليه من عديد من الآثار السلبية اجتماعيا وسياسيا وتعوق تلك الآثار، ولذا أصبحت قضية الفساد من القضايا التي تشغل بال الجميع في المجتمعات العربية، نتيجة لزيادة حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترايط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مسيرة ومستقبل عمليات الإنماء بهذه الدول، وتتعدد صور الفساد وأسبابه في الدول العربية، كما تتفاوت درجة الفساد فيما بين هذه الدول، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى غياب الحوكمة من الناحية التنفيذية في هذه الدول.

ثانيا: التحديات الخارجية وتتمثل في عدة أمور، أهمها:

1- تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية: وتجلت عملية تسارع العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة باطراد نمو التجارة العالمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والازدياد الحاد في نشاطات الشركات متعددة الجنسيات التي تعد اليوم بمثابة الحكومة الكونية⁽¹⁾، كما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي حيث سجلت صافي تعاملات المستثمر الأجنبي في البورصات العربية خلال الربع الثالث 2016، صافي تدفق موجب وذلك للربع الثالث على التوالي. حيث فاقت قيم عمليات بيعهم من الأسهم خلال الربع الثالث 2016 في بورصات كل من السعودية وأبوظبي وقطر والكويت، فيما عرفت بورصات كل من عمان والبحرين وتونس ومسقط ومصر، صافي تدفق سالب للاستثمار الأجنبي. وفي المجمل، سجلت صافي تعاملات الأجانب خلال الربع الثالث 2016، صافي تدفق موجب بلغت قيمته نحو 481 مليون دولار عن الربع الذي سبق. وقد شهدت بورصة قطر وسوق أبوظبي أكبر تدفق موجب من الاستثمارات الأجنبية خلال هذا الربع، وبنحو 322 و 178 مليون دولار على التوالي. بينما سجلت السوق المصرية والبورصة الأردنية أكبر تدفق سالب للاستثمار الأجنبي في البورصات العربية خلال هذا الربع الثالث وبنحو 48 و 30 مليون دولار على التوالي⁽²⁾.

(1) أحمد عبد التواب عبد البصير محمد، الدول العربية والتحديات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 14، 10.

(2) صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية الثالث، الرابع، 2016، ص 10.

2- تحديات الاندماج الاقتصادي العالمي: شهد الاقتصاد العربي ارتفاعا ملحوظا في مؤشر اندماجه بالاقتصاد العالمي، ولقد أثرت عمليات الاندماج بالاقتصاد العالمي على أداء الاقتصاد العربي الذي في تراجع ورغم أن هذا التراجع لا يخلو من التذبذبات نحو الارتفاع أحيانا.

3- ضعف التجارة العربية البينية، وتدني الاستثمار العربي البيني: اتسمت مسيرة التنمية العربية بالاعتماد على الخارج، ويرجع ذلك إلى الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات العربية، من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية، والاعتماد على تصدير الخامات واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة، وتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن حجم التجارة بين الأقطار العربية هو ضعيف جدا عند مقارنته بحجم التجارة الخارجية العربية مع الدول المتقدمة صناعيا⁽¹⁾، حيث بلغت فلصادرات العربية البينية للسلع الزراعية سنة 2015 20.3 أما المصنوعات فبلغت 55.0، والوقود المعدني والمعادن الأخرى سجلت 18.2، أما باقي السلع الغير مصنفة فكانت 6.0، أما بالنسبة للواردات العربية البينية فكانت السلع الزراعية بنسبة 1757، أما المصنوعات فسجلت نسبة 65.1، وكان الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنسبة 28.9، في حين كانت باقي السلع الغير مصنفة بنسبة 7.3⁽²⁾.

(1) أحمد عبد التواب عبد البصير محمد، **الدول العربية والتحديات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 14، 15.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2016، ص: 510.

المبحث الثاني: الإصلاح الاقتصادي والمالي في الدول العربية

تنبت الكثير من الدول العربية من حين لأخر برامج لمواجهة الإختلالات التي عرفتتها في نهاية السبعينيات، وذلك بانتهاج سياسات التحرير المالي من خلال إتخاذ مجموعة من لأساليب بغية تعزيز مستوى كفاءة النظام المالي وإصلاحه كلياً، حيث قامت هذه الدول بتطبيق برامج الإصلاح لتدارك الصعوبات والسياسات التي تحد من قدرة النظام المالي على التطور والنمو.

المطلب الأول: التدهور الاقتصادي وسياسات الكبح المالي

أدى تدهور الأداء الاقتصادي الكلي في الدول العربية خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات إلى بدل جهود حديثة من قبل هذه الدول لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات وقامت بتكثيفها خلال عقد التسعينات، وذلك للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، ومن أهم أسباب ذلك إتباع سياسات الكبح المالي.

أولاً: تدهور الاقتصاد العربي

إن تدهور الأداء الاقتصادي في معظم الدول العربية قبل البدء بعملية الإصلاح يلقي الضوء على أوجه الضعف التي يعاني منها، حيث تشهد عادة السنة التي تسبق تطبيق برامج الإصلاح وضعية اقتصادية صعبة تتمثل في ضعف ميزان المدفوعات، انخفاض معدلات النمو، ظروف اقتصادية خارجية غير مواتية وتطبيق سياسات مالية توسعية، كما أن النظام المصرفي كان مثقلاً باختلالات هيكلية يعكسها عدم وجود منافسة، وتركز المساهمات في السوق وتجزئة الأنشطة المصرفية، وضعف جودة المحافظ الاستثمارية، وسيطرة القطاع العام على هياكل الملكية.

وبذلك عانى القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول بشكل عام من الاختلالات العامة في الاقتصاد وسياسات الكبح المالي مما حد من قدرته على القيام بدوره التنموي المنشود.

أدوات سياسة الكبح المالي:

1- تقييد أسعار الفائدة:

في هذا الصدد كانت معظم الدول العربية تعتمد في إدارة السياسة النقدية باستخدام الضوابط الإدارية على حركة أسعار الفائدة، وحجم وتكوين الائتمان، ولقد تم التحكم في أسعار الفائدة جانبي الودائع

والإقراض، وبالتالي أصبحت لا تعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية وخاصة أسعار الفائدة في الخارج نتيجة لفرض قيود صارمة على الحسابات الجارية والرأس مالية، ونتج عن هذه السياسة في ظل ارتفاع معدل التضخم وجود أسعار فائدة حقيقية سالبة، وهذا ما أثر بشكل كبير على تعبئة حجم الادخار الكلي (1).

2- التحكم المباشر في التوسع الائتماني:

اعتمدت حكومات الدول العربية من خلال السلطات النقدية بالاعتماد على وسائل التحكم المباشر في التوسع الائتماني من خلال فرض سقوف على الائتمان الذي توفره المصارف، كما استخدمت وسائل تخصيص وتكوين الائتمان المدعم إلى قطاعات هامة منها الزراعة والصادرات، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تضمنت تلك الآليات تعويضا مسبقا من السلطات لتخصيص الائتمان بالإضافة إلى شراء أدوات الدين العام (2).

ثانيا: انعكاسات سياسة الكبح المالي

أدى إتباع سياسات الكبح المالي إلى ضعف القطاع المالي والمصرفي العربي وذلك من خلال (3):

1- **ضعف الوساطة المالية:** أدى الدور المحدود الذي لعبه القطاع المالي بشكل عام، والجهاز المصرفي بشكل خاص، في حشد المدخرات وتوجيهها إلى الأنشطة الاستثمارية المنتجة، وارتبط الضعف بالوساطة المالية بصورة رئيسية بثلاث أمور:

✓ إيجاد معدلات الفائدة الحقيقية السالبة التي لم تمكن الجهاز المصرفي من حشد المدخرات المحلية بالكفاءة؛

✓ تراكم الديون المتعثرة في المصارف التي أخذت على ضوء ذلك بالإحجام عن التوسع في أنشطتها الإقراضية وحصرها في نطاق محدود، وبدوره أدى هذا الأسلوب إلى تركيز الائتمان في عدد محدود من العملاء وارتفاع المخاطر المرتبطة به؛

(1) بلعوز بن علي، سياسة أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 140.

(2) حريبي عبد الغاني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 101-102.

(3) على توفيق الصادق ووليد عدنان الكردي، دور الحكومات الإنمائي في اقتصاد السوق، سلسلة بحوث ومناقشات، حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد السادس، 02-05 ماي 2000، بدمشق، شركة أبو ضبي للطباعة والنشر، الإمارات العربية، 2001، ص ص 165-166.

✓ عدم تمكن المصارف من تطوير قدراتها الفنية وتوسيع نطاق خدماتها لمواكبة التغير في طبيعة الاحتياجات التمويلية في الاقتصاد.

2- **تدني القاعدة الرأسمالية للمصارف:** يعتبر من عوامل الضعف التي اتصف بها القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول، مما أدى إلى إضعاف المنافسة فيما بينها في ضوء تركيز النشاط المصرفي حول عدد قليل منها.

3- **غياب سوق مابين البنوك وأسواق مالية نشطة:** إن غياب سوق مابين البنوك وأسواق مالية نشطة، سواء لإصدار وتداول الأدوات النقدية قصيرة الأجل أو الأدوات التمويلية طويلة الأجل، هذا ما اثر على قلة الأدوات النقدية المتاحة للسلطات لتطوير السياسة النقدية وأسلوب إدارتها هذا من جهة، والصعوبة التي تواجهها البنوك للتمويل في حالة العجز في ظل غياب هذه السوق من جهة أخرى، مما يجبرها إلى اللجوء في البنك المركزي لخصم الأوراق المالية بمعدلات مرتفعة.

4- **غياب رقابة مصرفية فاعلة في المصرف المركزي:** ولقد نتج غياب رقابة مصرفية فاعلة في المصرف المركزي إلى غياب الإجراءات المنظمة لترخيص المصارف وتأسيسها، ونقص في المعايير والإجراءات الرقابية والاحترازية، وسبل وآليات التقييد والالتزام بها بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي وعافيته، وفضلا عن هذا فقد اتصف القطاع المالي والمصرفي بغياب أنظمة ومعايير محاسبية متطورة وموحدة، وبالتالي صعوبة التعرف على حقيقة أوضاعها المالية وتحليلها.

المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي

أولاً: ماهية الإصلاح الاقتصادي:

تعد قضية الإصلاح من بين القضايا التي يمكن أن تكون ذات أهمية كبرى بالنسبة للنمو والتنمية في الدول العربية عامة، ففي إطار جهود الإصلاح الاقتصادي تنتشر توجد عدة مسميات، ومهما اختلفت هذه التسميات، فجميعها لا تعد أن تكون أحد الأمرين أو الأمرين معا:

الأمر الأول هو التثبيت والآخر هو التكييف. فبرامج التثبيت الاقتصادي يصممها ويتابع تنفيذها FMI، وتستند على تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتعديلات الضرورية في هيكل الاقتصاد لعلاج المشكلات الاقتصادية القصيرة الأجل مثل مشكلة التضخم ورصيد الاحتياطات النقدية وكلك هروب رأس المال الوطني للخارج علاوة على تزايد عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة، وعادة ما يتم التركيز على سياسات جانب الطلب الكلي لمواجهة تلك المشكلات، هذه الأخيرة (سياسات جانب الطلب

الكلية) تنطوي على كافة الإجراءات والتدابير تتبناها الدولة المعينة، بغرض التأثير على مستوى الطلب الاسمي ومعدل نموه ومستوى الاستيعاب المحلي⁽¹⁾.

وتحتوي تلك السياسات على كافة الإجراءات والتدابير النقدية التي تندرج في الإطار التقليدي للسياسة الاقتصادية الكلية ونخص بالذكر⁽²⁾:

- ✓ تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والدفاع وغيرها؛
- ✓ تعديل عرض النقد والائتمان المحلي من خلال التحكم في السياسة النقدية، ومن إجراءاتها رفع معدل الفائدة على الودائع المحلية؛
- ✓ تخفيض مستويات الأجور المحلية سواء بالتخفيض المباشر أو من خلال الضغط عليها بزيادة معدلات البطالة.

غير أن هذه السياسة الاقتصادية المصممة للمدى القصير، سرعان ما تؤدي إلى الركود ونقص الاستثمارات المحلية والخارجية، عند ادن تبدأ برامج التكيف الهيكلي برعاية البنك الدولي. هذه البرامج تعتمد على النظرية الاقتصادية في تخفيض وتوزيع الموارد ومن أهم الاقتراحات والإجراءات المقدمة BM في إطار برامج التكيف نذكر:

- ✓ تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب؛
- ✓ نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص؛
- ✓ تحرير التجارة وزيادة التصدير.

ثانياً: أهداف برامج التصحيحات الهيكلية في البلدان العربية⁽³⁾:

تهدف برامج التصحيحات الهيكلية على المدى القصير إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك من خلال الضغط على الطلب الداخلي، وتتخذ عادة بعض الحكومات إجراءات عاجلة خاصة تتمثل في

(1) نادر فرجاني، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 1998، ص 7.

(2) سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي -دراسة تحليلية تقييمية - مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 76.

(3) مصطفى محمد العبد الله، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1999، ص 36.

- تخفيض قيمة العملة المحلية، وخفض الإنفاق العام عن طريق تجميد الأجور والحد من الواردات والاستثمارات، وتحدد الأهداف على المدى الطويل لتطوير العرض الداخلي للسلع والخدمات، وتحسين مستوى أداء جهاز الإنتاج، والحد من هدر الموارد المتاحة، ودعم القدرة التنافسية للإنتاج، كما تتمحور الأهداف الرئيسية لعمليات التصحيحات الهيكلية وعناصرها حول النقاط التالية:
- ✓ إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص؛
 - ✓ التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية؛
 - ✓ تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية؛
 - ✓ خلق مناخ الاستثمار المناسب، تشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية؛
- ومن بين الأهداف الهامة للتصحيح الهيكلي تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وبخاصة النقد الأجنبي ومصادر الطاقة ورأس المال. وترتبط مسألة الكفاءة بالتسعير الملائم لعناصر الإنتاج ولكنها أشمل من ذلك. (فعلى سبيل المثال إن الكفاءة في استخدام الاستثمارات العامة والجهود الحكومية لتشجيع تنمية الموارد البشرية والتغيرات التكنولوجية يمكن أن تشكل عناصر هامة في تحسين استجابة الاقتصاد لعملية النمو، وذلك بصرف النظر عن وجود تشوهات حادة في الأسعار).
- وهكذا فإن سياسات التصحيح الهيكلي تتعلق بالعوامل التي تؤثر في القرارات الخاصة بالإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك. مع العلم أن بعض الاقتصاديين يرى أن سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي تتداخل وتكمل كل منها الأخرى.

المطلب الثالث: إصلاح النظام المالي والمصرفي في الدول العربية

للقطاع المصرفي والمالي دوراً أساسياً في تأمين النجاح لتدبير الإصلاح الاقتصادي المتخذة في الدول العربية، فتحسين أداء المصارف يؤدي إلى تحسين تخصيص وتوزيع الموارد وهذا الأمر له آثار إيجابية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث أن تجارب الكثير من البلدان التي تم تحليل

اقتصادها خلال السنوات الثلاثين الأخيرة في إطار التغيرات العالمية، تدل على أن إصلاح وتحديث القطاع المصرفي والمالي دون شك عنصر أساسي في عملية النمو الاقتصادي.

أولاً: إصلاح النظام المصرفي في الدول العربية

لقد أصبحت إعادة تأهيل المصارف تحتل حيزاً هاماً في الإصلاحات المالية والمصرفية وكذلك تشجيع مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية وسنحاول عرض أهم إجراءات الإصلاحات كما يلي:

1- أسعار الفائدة: لقد تماثل التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في الدول العربية، حيث تم تحقيق ذلك على مراحل بدءاً بالعمل على رفع أسعار الفائدة الاسمية الذي تبعه على الفور تحرير أسعار الفائدة على الودائع، بينما تم تحرير معدلات الإقراض بصورة تدريجية، وتم أثناء مرحلة الانتقال نحو التحرير الكامل لمعدلات الإقراض باستخدام معدلات مرجعية بالتأثير على تحديد أسعار الفائدة على الأصول المالية الأخرى⁽¹⁾.

2- الابتعاد عن الائتمان الموجه: تم بالتزام مع تحرير أسعار الفائدة إزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان المقدم من البنوك على مراحل أيضاً، غالباً ما كان هيكل أصول المصارف يتحدد بمجموعة من المعايير والمبادئ مثل نسبة القروض للودائع ومتطلبات الحصول على تفويض مسبق لتخصيص الائتمان والشراء الإلزامي لأدوات الدين العام وكذلك الائتمان المخصص لبعض القطاعات ذات الأولوية، لذلك فقد سعت الدول العربية وبالتزام مع جهودها المبذولة لتحرير أسعار الفائدة المتنوعة المفروضة على تخصص الائتمان المقدم من البنوك على مراحل⁽²⁾.

3- التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزينة: تم مقابلة الاحتياجات التمويلية للخزينة قبل مرحلة الإصلاحات من خلال إلزام المصارف التجارية وشركات الوساطة المالية غير المصرفية بامتلاك أدوات الدين العام ذات العائد المنخفض عن مستوى السوق، وأدى هذا النوع من التمويل إلى مزاحمة القطاع الخاص وإعاقة نمو أسواق الأوراق المالية، وقد أدت السياسة المالية التقليدية إلى تسهيل الانتقال نحو

(1) مصطفى قارة، إصلاح القطاع المالي المصرفي، تجارب بعض الدول، ورقة بحث مقدمة في إطار الندوة المنعقدة حول القطاع المالي للبلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي، 2-3 أبريل 2000، ص 156.

(2) رجاء عبد المنعم، خليل ممدوح موسى حبيشية، السياسة النقدية في مصر، ورقة بحث مقدمة في إطار سلسلة بحوث ومناقشات حول السياسة النقدية في الدول العربية، تحرير: علي توفيق الصادق، معبد علي أجازي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، عقده صندوق النقد الدولي، معهد الدراسات الاقتصادية، العدد الثامن، أبو ظبي، 4-9 ماي 1996، ص 462.

توفير الاحتياجات التمويلية استنادا إلى عوامل وآلية السوق وذلك من خلال إصدار أدونات الخزينة التي تم بيعها بالمزاد، وشكل هذا الانتقال تحولا نوعيا في القطاعات المالية والمصرفية في هذه الدول حيث وفرت أدونات الخزينة أداة جديدة للإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية ومهد الطريق أمام تشجيع وتنمية أسواق الأوراق المالية⁽¹⁾.

4- الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية: في ضوء تراجع العجزات المالية وقيام السلطات بالتوجه نحو عوامل السوق لتمويل الخزينة، تحررت السياسة النقدية لهذه الدول من الضغوط واكتسبت مزيدا من الاستقلالية، وقد كان أبرز الإصلاحات في مجال زيادة كفاءة السياسة النقدية التوجه نحو اعتماد السلطات النقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية لتمكينها من بلوغ أهدافها المتمثلة في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وبناء مستوى ملائم من الاحتياطات ومكافحة الضغوط التضخمية وتنظيم مستوى السيولة المحلية، بشكل يؤمن تحقيق معدلات ملائمة من النمو الاقتصادي الحقيقي القابل للاستمرار⁽²⁾.

ويتطلب مثل هذا الانتقال تدخل السلطات النقدية في أسواق النقد للتأثير غير المباشر على أسعار الفائدة وكمية النقود، على ذلك فقد أصبحت البنوك المركزية في هذه الدول تستخدم عددا من الأدوات النقدية تتضمن أدونات الخزينة وشهادات الإيداع والمزادات الائتمانية واتفاقيات إعادة الشراء ومتطلبات الاحتياطي وتم في عدد من الدول العربية وقف العمل لتسهيلات إعادة الخصم التي تتيحها البنوك المركزية بصورة تدريجية⁽³⁾.

5- الإطار القانوني والتشريعي: في ضوء الإصلاحات التي عرفها القطاع المالي والمصرفي، تم في معظم الدول العربية إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتنماشى مع مرحلة الانفتاح والتحرر الاقتصادي والاتجاه المتزايد نحو إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في النشاط الاقتصادي، ومن أهم التشريعات التي أولتها معظم الدول العربية الاهتمام في هذا الصدد هو قانون البنوك والقوانين المصرفية، حيث شملت التعديلات تبني متطلبات متجانسة للترخيص والتحول نحو الصيرفة الشاملة وتحديد حقوق والتزامات المديرين وتحديد مستوى وآلية التعامل بين مصارف القطاع

(1) مصطفى قارة، إصلاح القطاع المالي المصرفي، مرجع سابق، ص 157.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، سبتمبر 2000، ص 169.

(3) مصطفى قارة، مرجع سابق، ص 158.

العام والخاص، بهدف تحقيق تكافؤ أكثر للفرص أمام كل من المصارف العامة ومصارف القطاع الخاص، وشملت التعديلات أيضا تخفيف قيود الدخول إلى القطاع المصرفي التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، فما تضمنت الإصلاحات القانونية الأخرى التي تم تطبيقها مراجعة القوانين التجارية وقوانين الإفلاس⁽¹⁾.

6- الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي: اتخذت السلطات النقدية سلسلة من الإجراءات بهدف النهوض بأداء الجهاز المصرفي وتعزيز مستوى مناعته وسلامته، وذلك من خلال تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما ينسجم مع المعايير الدولية المعاصرة، تجسد ذلك في إجراءات رفع نسبة كفاية رأس المال الإجمالية المرجحة بالمخاطر بما يتماشى مع مقررات لجنة بازل، ونتيجة للجهود شهدت القواعد الرأس مالية للمصارف تحسنا مستمرا حيث تم بصورة عامة الإيفاء بالنسبة المرجحة للمخاطر لكفاية رؤوس أموال المصارف البالغة 8% وفقا لمقررات بازل وإن كان عدد من الدول العربية تجاوزت هذه النسبة، كما اتخذت السلطات النقدية عددا من التدابير الهدف منها ضبط المخاطر الناتجة عن التركزات الائتمانية وتكوين المخصصات لمواجهة الديون المتعثرة⁽²⁾.

وفي ضوء القناعة بأهمية وجود إطار رقابي كفؤ لضمان واستقرار وسلامة النظام المالي بصفة عامة القطاع المصرفي بصفة خاصة تم:

- ✓ وضع القواعد الاحترازية والإشرافية بما يتوافق والممارسات الدولية المعمول بها؛
- ✓ تبني قواعد تتعلق بالمصارف ودرجة انكشافها للقروض وتنويع المحافظ، الحد من المخاطر ودرجة انكشاف للمخاطر المتعلقة بالصرف الأجنبي وتصنيف القروض المخصص لمواجهة الخسائر؛
- ✓ العمل على تقوية وتعزيز الرقابة الميدانية والمكتبية باستخدام أداة شاملة للرقابة؛
- ✓ البدء بعملية تقييم ائتماني للمصارف العربية؛
- ✓ تعزيز القدرات الإشرافية للمصارف العربية من خلال زيادة عدد المشرفين وتحسين قدراتهم الإشرافية بتوفير التدريب اللازم لهم؛

ونتيجة لهذه الجهود تم تخفيض درجة انكشاف المصارف على مختلف أنواع المخاطر بما في ذلك مخاطر أسعار الصرف بما يتماشى مع النسب المطلوبة، من ناحية أخرى تحسنت بصورة عامة إدارة

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000، مرجع سابق، ص 170.

(2) مصطفى قارة، مرجع سابق، ص 159.

مخاطر الائتمان كما يعكسها الانخفاض المستمر لنصيب القروض المتعثرة وقد ساعد في ذلك التحول نحو إنشاء قواعد البيانات وتزايد استخدام الحاسبات الآلية الأمر الذي من شأنه أن يسهل من الحصول على المعلومات حول الجدارة الائتمانية للمقترضين المحتملين وفق أسس زمنية⁽¹⁾.

7- إعادة هيكلة المصارف العامة:

برزت الحاجة لإعادة هيكلة المصارف العامة في إطار عمليات الخصخصة كأحد المتطلبات من أجل استعادة جدارتها لذلك فقد تم انجاز إجراءات التدقيق والتقييم لمحافظ القروض التي شكلت بدورها الأسس لإعادة هيكلة عمليات البنوك وحساباتها الختامية.

ومن أجل تحسين كفاءة النظام المصرفي وتقليل تكلفة الوساطة المالية برزت الحاجة إلى تحسين وضع سيولة المصارف العامة المتعثرة من خلال إعادة رسميتها، وبالإضافة إلى إعادة رسملة البنوك فقد اشتملت إعادة تأهيل القطاع المصرفي على إعادة هيكلة التخصص الوظيفي للبنوك العامة وتقليص ملكية الحكومة فيها، وفيما يتعلق بالأمر الأول فقد تم تنفيذ ذلك بشكل واسع بالنسبة لبنوك التنمية العامة والمؤسسات الائتمانية المتخصصة، وبالنسبة للأمر الثاني فقد تضمن إدخال تغييرات وظيفية في عمليات هذه البنوك، حيث تم تحويلها

إلى مصارف تجارية بحتة أو إلى مؤسسات تعمل في إطار نظامين أحدهما للعمليات العادية يتم تمويلها من خلال ودائع البنوك والآخر لتقديم التسهيلات الإقتراضية ذات المخاطر الأعلى ويتم تمويلها عبر الموازنة العامة⁽²⁾.

ثانياً: إصلاح أسواق المالية العربية

شهدت الأسواق المالية العربية إصلاحات شملت جوانب عديدة، تمثلت في تعزيز جانبي العرض والطلب على أدوات السوق، وكذا الهياكل التنظيمية والمؤسسية، والإصلاحات التشريعية وخلق وتنمية الوعي الوظيفي وتوفير درجة عالية من الشفافية.

لقد عرفت جل المنطقة العربية إصلاحات على مستوى أسواق الأوراق المالية، حيث شهدت بورصة تونس للأوراق المالية إصلاحات سنة 1989، وبورصة القيم بالدار البيضاء عام 1992، وتزامنت معها إصلاح بورصتي القاهرة والإسكندرية بعد صدور القانون رقم 95 لسنة 1992، وإصلاح بورصة الخرطوم

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2000، مرجع سابق، ص 170.

(2) مصطفى قارة، إصلاح القطاع المالي المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

وبورصة بيروت سنة 1995 إلى غيرها من الإصلاحات التي شاهدها الأسواق العربية، وتضمنت هذه الإصلاحات التأكيد على عدد من المبادئ نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

1- تعبئة الادخار: تهدف جميع الإصلاحات التي تمت إلى تحديد دور أسواق رأس المال بشكل واضح، من حيث كونها آلية لتعبئة الادخار الوطني وتوظيفه في مجالات الاستثمار المختلفة، بما يخدم مبدأ تطوير السوق على نوع يخدم عمليات التنمية الاقتصادية ويساعد على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، حيث جاء ذلك لترشيد وتطوير أساليب التعامل مع السوق بما يكفل سلامة المعاملات ودقتها، وتوفير الحماية اللازمة للمتعاملين، و المساعدة على التنمية واستقرار التعامل في الأوراق المالية، على أن لا يكون التعامل فيها ككيان مستقل عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، لأن التعامل فيها ككيان مستقل وتحريرها دون ضوابط يؤدي بها إلى سوق للمضاربات، مما ينجم عنه دخول وخروج سريع للأموال مما يحدث أزمات تضر بالاقتصاد الوطني، أي تؤدي إلى استنزاف موارده وضياع مدخرات صغار المستثمرين.

2- تنظيم مهنة الوساطة: نظرا لأهمية الوساطة والدور الذي تقوم به شركات الوساطة في تنشيط وترشيد عملية الاستثمار في الأوراق المالية، مما دفع بالاهتمام بهذه الوظيفة. حيث تضمنت الإصلاحات الجديدة تنظيم الوساطة في السوق لتكون قادرة على التحليل واتخاذ القرار الاستثماري الصائب، وإدارة المحافظ وتقييم أداء الشركات.

فنصت التشريعات الجديدة لأول مرة على أن تتخذ الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية شكل شركة المساهمة أو شركة توصية بالأسهم، ووضعت مجموعة من الأحكام والضوابط تنظم عمل تلك الشركات بعدما كانت مهنة الوساطة والسمسرة تدار من طرف الأفراد والبنوك التجارية.

ودخلت شركات الوساطة لأول مرة السوق التونسية التي يبلغ عددها 30 شركة ومكتبا، وتم الفصل بين مهنة الوساطة والنشاط المصرفي، حيث لم تعد البنوك التجارية في المغرب تقوم بدور الوساطة إذ أوكلت هذه المهنة لشركات الوساطة وبلغت 12 شركة، وتأسس شركات الوساطة في مصر لأول مرة حيث تجاوزت 155 شركة في القاهرة و الإسكندرية. وتمارس شركات الوساطة إلى جانب البنوك التجارية في

(¹) سليمان المندي، البورصات العربية، الدور والعلاقات البنينة وتحديات التحرير، الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2001، ص138.

سوق عمان المالي، وتنفرد بدور الوساطة في دول مجلس التعاون الخليجي مثل بورصة البحرين وسوق مسقط وسوق الكويت للأوراق المالية شركات ومكاتب الوساطة دون السماح للبنوك بهذا الدور⁽¹⁾.

3- تنظيم المقاصة والحفظ المركزي: تحتوي عملية التسوية والمقاصة للصكوك المالية على عدد من الخطوات، حيث تبدأ مع تنفيذ الصفقة من قبل الوساطة والتي تتراوح من القاعات التي يصرح بها الوسطاء عن رغبتهم في البيع أو الشراء إلى أنظمة شبكات الحاسوب الآلي، وبعد وجود نظام سريع وآمن للتسوية والمقاصة والحفظ المركزي دعامة أساسية لقيام السوق بوظائفه بكفاءة، ويزيد من درجة سيولته، وهو الأمر الذي يمثل عنصر جذب لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي على حد سواء.

تعتبر سوق الكويت أول سوق تؤسس فيها شركات للمقاصة هي الشركة الكويتية للمقاصة أنشئت عام 1978، حيث تقوم الشركة نيابة عن السوق بتسوية الالتزامات الناشئة عن التعاملات، تم إجراء التقاص بين الحقوق والالتزامات المترتبة لهم من قبل البعض من خلال ثلاثة أيام. ثم تطور هذا النظام سنة 1988 ليتم التقاص بين المتعاملين يوميا، حتى يتمكنوا من التعامل بأرصدهم النقدية أو بالأسهم على أن يتم التسوية في نهاية الأسبوع⁽²⁾.

4- تطوير نظم التداول المطبقة في السوق: كان نظام التداول المطبق في البورصات العربية حتى وقت قريب يتم وقف لنظام المزايمة المكتوبة، حيث يتم التعامل من خلال تسجيل العروض والطلب على اللوحات المعدة في قاعدة التداول، يتم التزايد بين الوسط وكل حسب الأولوية إلى أن يتم التوافق فيما بينهم.

وتعد الإصلاحات التي شاهدها البورصات العربية والتي تضمنت تحويل نظام التداول الحالي (اليديوي) إلى تداول آلي باستخدام الحسابات الآلية، وتم اعتماد هذا النظام في كل من سوق الكويت للأوراق المالية، وبورصة القاهرة في كافة مراحل عملية التداول بهدف تحقيق العدالة بين المتعاملين، أما سوق عمان المالي، بورصة البحرين ومسقط وتونس والمغرب، فإن النظام المعمول به حاليا مازال شبه آلي حيث يشمل جانبي أحدهما يدوي والآخر آلي بعد إتمام الصفقة حسب الأصول من قبل الوسطاء المعني، إن هذا النظام يتيح السرية التامة للمتعاملين، وإجراء الرقابة اللازمة على أوامر

(1) سليمان المنديري، البورصات العربية، الدور والعلاقات البنينة وتحديات التحرير، مرجع سبق ذكره، ص146.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استجابة للعولمة: ربط أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في منطقة الإسكو، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص28.

التداول أثناء إدخال العقود بالإضافة إلى استخراج النشرات اليومية والدورية لأسعار الأسهم وأحكام التداول وتوفير البيانات.

5- الإفصاح المالي: كانت الأسواق المالية العربية تفتقر إلى النصوص القانونية الواضحة و الصريحة المنظمة لإشهار المعلومات المتعلقة بالشركات وسير أعمالها وكشف موازنتها وحساب الأرباح والخسائر لديها، وقد ترتب على عدم وجود هذه النصوص التشريعية والتنظيمية إلى ضعف الرقابة على الشركات إلا أن التشريعات الجديدة المتعلقة بجميع البورصات العربية ألزمت الشركات بداية من السوق الأولية أن يتم الإفصاح عن طريق نشرات الاكتتاب، فيمنع طرح الأوراق المالية لأية شركة في اكتتاب للجمهور إلا بناءً على نشرات الاكتتاب معتمدة من هيئة سوق المال بالنسبة لمصر وتونس أو سوق عمان المالي وبالنسبة للأردن أو سلطات البورصة في بقية البورصات العربية القائمة⁽¹⁾.

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السابع، 2004، ص15.

المبحث الثالث: تحديات سياسة التحرير المالي في الدول العربية.

سنحاول في هذا المبحث أن نبين مدى نجاعة سياسة التحرير المالي المنتهجة من قبل الدول العربية على مدى تطور الأوضاع المالية العربية بما فيه النظام المصرفي والأسواق المالية.

المطلب الأول: تطور الأوضاع المالية في الدول العربية.

تأثرت الأوضاع المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2015 بتراجع أسعار النفط العالمية والتي فقدت نصف قيمتها تقريبا خلال العام المذكور. فقد ترتب عن هذا الانخفاض تراجعاً في الإيرادات البترولية في الدول العربية النفطية، مما أدى إلى خلق ضغوطات على الموازنات العامة لهذه الدول. هذا مقابل التأثيرات الايجابية لانخفاض أسعار النفط على الأوضاع المالية في الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة، حيث ساهم انخفاض أسعار النفط في تقليص الضغوط على الموازنات العامة جراء سياسة دعم المشتقات النفطية التي يتبعها عدد من هذه الدول.

كما واصلت الدول العربية بدرجات متفاوتة الجهود الرامية إلى تعزيز الإيرادات الضريبية، حيث عملت الدول العربية النفطية على تنويع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن النفط من خلال زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، بهدف رفع مرونة الموازنة العامة وتعزيز قدرتها في التصدي للصدمات المترتبة عن انخفاض أسعار النفط. واستمرت الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة في تنفيذ سياسات مالية تهدف إلى توسيع القواعد الضريبية ورفع كفاءة التحصيل وتعزيز الامتثال الضريبي، مما انعكس على حصيلة الإيرادات المالية خلال عام 2015.

الجدول رقم (12): الإيرادات الضريبية للدول العربية (2010 - 2015)

(مليون دولار أمريكي)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
10.576	9.853	9.457	9.133	5.370	...	الإمارات
24.408	27.458	25.662	24.611	20.961	17.446	الجزائر
21.775	20.961	20.399	17.125	14.651	12.491	السعودية
5.913	4.396	4.357	4.365	4.166	4.340	السودان
1.084	2.167	2.160	1.982	1.203	1.278	العراق
2.436	2.492	2.453	2.366	1.895	1.840	عمان
7.171	14.287	11.598	16.143	9.833	...	قطر
524	1.239	2.340	2.459	806	3.120	ليبيا
41.825	36.660	38.879	34.519	32.985	30.859	مصر
20.999	23.841	23.255	23.055	22.880	20.778	المغرب

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص:477.

انخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة 4.9 في المائة لتبلغ حوالي 164 مليار دولار في عام 2015 مقارنة بحوالي 172.5 مليار دولار في عام 2014. وبلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة حوالي 6.7 في المائة في عام 2015 مقابل حوالي 6.3 في المائة في عام 2014، ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الإيرادات الضريبية المسجلة خلال العام.

في جانب النفقات، بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة خلال عام 2015 لرفع كفاءة النفقات العامة وإعادة توجيهها نحو الإنفاق الرأسمالي والنفقات الاجتماعية الموجهة نحو تقليص حدة الفقر وتعزيز مستويات التنمية البشرية، مع العمل بقدر الإمكان على احتواء وتيرة نمو النفقات الجارية ضمن الحدود المطلوبة بما يمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المختلفة. وقد أضحت جهود ضبط وترشيد الإنفاق العام ضمن السياسات الهامة التي تبنتها الدول العربية النفطية خلال عام 2015

للتخفيف من التداعيات الناتجة عن انخفاض أسعار، كما اكتسبت هذه الجهود أهمية إضافية في الدول العربية الأخرى والتي تواجه محدودية في الحيز المالي المتاح لديها بهدف توفير الموارد المالية الأمانة لتلبية احتياجات التنمية وتعزيز الإنفاق على البنية الأساسية.

الجدول رقم (13) : الإنفاق العام وصافي الإقراض الحكومي (2010 - 2015)

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات	90.68	9.53	9.68	9.96	10.96	10.830
الجزائر	61.904	82.121	91.871	78.685	87.301	93.285
السعودية	174.369	220.453	232.881	248.560	259.248	253.449
السودان	12.024	12.026	8.831	7.358	8.961	12.753
العراق	59.944	67.314	90.176	102.168	71.661	47.578
عمان	20.716	27.927	35.254	36.358	36.454	35.693
قطر	40.252	49.003	56.491	65.227	53.445	50.571
ليبيا	43.253	19.152	49.237	55.122	34.703	34.161
مصر	66.272	68.649	78.277	91.352	100.314	103.784
المغرب	26.427	31.184	33.265	33.865	34.035	33.784

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2016، ص: 478.

بالنسبة للإنفاق العام في الدول العربية فرادى، فقد شهد من الدول العربية تراجعاً في مستويات الإنفاق العام بين عامي 2014 و 2015، حيث انخفض الإنفاق العام بنسبة 33.6 في المائة في العراق، كما تراجع في المغرب، عمان، السعودية، ليبيا، قطر، بنسب انخفاض تراوحت بين 1.0-5.4 في المائة، بين العامين المذكورين. بالمقابل ارتفع الإنفاق العام في عدد من الدول العربية وبدرجات متفاوتة، ففي السودان بلغت نسبة الارتفاع حوالي 42.3 في المائة، وتراوحت نسبة الزيادة بين 13.4 - 18.7 في المائة في كل من القمر، جيبوتي، الإمارات، بينما تراوحت النسبة بين 1.6 - 6.9 في المائة في البحرين، موريتانيا، مصر تونس، الجزائر، بين عامي 2014 و 2015.

من جهة أخرى تأثرت أوضاع المالية العامة في عدد من الدول العربية بتبعات الظروف الأمنية التي شاهدها هذه الدول خلال العام المذكور، حيث ترتب عن هذه الظروف انعكاسات سلبية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بما أدى إلى تقليص القواعد الضريبية والإيرادات المالية، كما أن استمرار تلك الظروف تضمنت تكاليف اقتصادية ومالية مرتفعة أدت إلى خلق ضغوطات على الموازنات العامة.

على ضوء ما تقدم، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 30.3 في المائة ليصل إلى حوالي 664.5 مليار دولار في عام 2015، ما يمثل حوالي 27.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. كما انخفض إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة بحوالي 1.0 في المائة ليصل إلى حوالي 903.2 مليار دولار في عام 2015، ما نسبته 37.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

الجدول رقم (14): الإيرادات العامة والمنح

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات	77.461	97.889	103.263	110.954	112.970	105.351
الجزائر	59.042	79.476	81.743	75.529	73.337	58.146
السعودية	197.537	298.004	332.395	307.342	277.370	163.876
السودان	9.286	8.503	6.212	6.183	8.093	9.048
العراق	59.981	92.996	102.759	97.633	46.353	46.353
عمان	20.589	27.633	35.044	36.143	35.515	17.922
ليبيا	48.812	13.781	55.660	42.885	17.044	12.314
مصر	48.527	45.558	50.532	54.238	64.336	85.375
المغرب	22.856	26.741	26.256	27.216	28.599	24.350
قطر	47.919	63.859	82.673	94.164	90.337	49.605

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2016، ص:472.

تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 30.3 في المائة ليصل إلى نحو 664.5 مليار دولار في عام 2015 مقابل حوالي 953.6 مليار دولار في عام 2014. وتراجعت نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة من 34.9 في المائة في عام 2014 إلى 27.2 في المائة في عام 2015.

كمحصلة لهذه التطورات، سجلت الموازنة العامة المجتمعة للدول العربية عجزا بحوالي 238.6 مليار دولار في عام 2015، ما يمثل حوالي 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية، هذا مقابل فائض بحوالي 41.1 مليار دولار تم تحقيقه في عام 2014، ما نسبته 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. وقد سجل موقف الموازنة العامة المجتمعة للدول العربية تحولا جوهريا في عام 2015، على ضوء العجز المنوه عنه أعلاه مقارنة بفوائض استمرت الدول العربية كمجموعة في تحقيقها منذ عام 2010. وتباينت مصادر تمويل العجز بين الدول العربية، حيث ركز عدد منها على مصادر التمويل المحلية، بينما اعتمد عدد آخر من هذه الدول على مصادر التمويل الخارجي. جدير بالذكر أن عددا من الدول العربية النفطية اتجه إلى طرق سبل جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة خلال عام 2015 وذلك من خلال أسواق الدين المحلي، مما يعتبر تطورا نوعيا هاما على صعيد المالية العامة في هذه الدول.

الجدول رقم (15): الموازنات العامة في البلدان العربية (2010 - 2015)

(مليون دولار أمريكي)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
-6.590	18.673	9.291	5.228	4.319	-13.221	الإمارات
-35.138	-13.965	-3.155	- 10.129	-2.645	-2.861	الجزائر
-89.573	18.123	58.782	99.514	77.550	23.167	السعودية
-3.706	-868	-1.175	-2.619	-3.523	-2.738	السودان
-1.224	18.722	-4.535	12.583	25.682	38	العراق
-17.771	-938	-215	-209	-294	-127	عمان
-966	36.892	28.937	26.182	14.856	7.667	قطر
21.846	17.659	-12.237	6.422	-5.371	5.559	ليبيا
18.357	-35.977	-37.114	-27.745	-23.091	-17.745	مصر
-9.434	-5.436	-6.649	-7.009	-4.443	3.563	المغرب

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2016، ص: 483.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، المذكورة سابقا فقد ارتفع بحوالي 2.5 في المائة ليصل إلى حوالي 636.1 مليار دولار في عام 2015، مقارنة بحوالي 620.6 مليار دولار في عام 2014. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لتبلغ حوالي 58.9 في المائة في عام 2015 مقابل 53.9 في المائة في عام 2014⁽¹⁾.

المطلب الثاني: واقع الأسواق المالية العربية في ظل سياسات التحرير المالي

جاء أداء الأسواق المالية العربية خلال عام 2015 سلبيا بشكل عام، وذلك بالمقارنة مع عام 2014. فقد انخفضت القيمة السوقية للبورصات العربية المنظمة لقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بأكثر من 138 مليار دولار. كما سجلت أحجام التداول تراجعاً ملموساً تجاوزت نسبته 31.0 في

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات المالية 2016، ص: 167، 168.

المائة. وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية، تراجعت قيمة التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب بأكثر من 70.0 في المائة، كما سجلت صافي هذه التعاملات صافي تدفق موجب يقل بشكل واضح عن ذلك المسجل عن العام 2014. كذلك شهد نشاط الإصدارات الأولية من الأسهم، تراجعاً كبيراً من حيث العدد والقيمة، وانخفضت قيمة هذه الإصدارات خلال 2015 بأكثر من 75.0 في المائة.

هذا ويمكن تقسيم العام 2015 إلى فترتين رئيسيتين. الفترة الأولى تتمثل في الشهور السبعة الأولى من 2015، أما الفترة الثانية فتتمثل في الفترة من أغسطس إلى ديسمبر 2015. حيث تعتبر الفترة الأولى امتداداً للتراجع الذي بدأته الأسواق المالية العربية منذ الثالث الأخير من 2014. حيث تميزت هذه الفترة باستمرار الاتجاه السلبي لمؤشرات الأسعار ومؤشرات السيولة لمعظم البورصات الغربية بوتيرة عادية، وذلك انعكاساً للتراجع في أسعار النفط العالمية والتي تأرجحت بين 45 و70 دولاراً/البرميل، إضافة إلى أزمة الديون السيادية اليونانية وتأثيرها على الأسواق المالية بشكل عام والناشئة بشكل خاص. تميز الربع الثاني 2015 بتحسّن في صافي تعاملات المستثمر الأجنبي في الأسواق المالية العربية - وخاصة السوق المالية السعودية - وذلك انعكاساً للقرارات المتعلقة بالسماح للمستثمر الأجنبي الشراء المباشر للأسهم في السوق المالية السعودية، وفق ضوابط معينة، ابتداءً من منتصف العام 2015.

أما الفترة الثانية (أغسطس - ديسمبر) 2015، فقد ميزها بشكل أساسي التراجع الحاد في مستويات أسعار النفط العالمية إلى ما دون 40 دولاراً، والتي تعتبر السبب الرئيس في تعميق تراجعات مؤشرات الأسواق المالية العربية، إلى جانب قرارات البنك الشعبي الصيني المفاجئة حول تخفيض سعر صرف اليوان الصيني بالإضافة إلى تراجع الحاد في مؤشرات أسعار الأسواق المالية الصينية، كل تلك العوامل ساهمت في إثارت حالة من الهلع والارتباك بين أوساط المتعاملين في البورصات العربية (والخليجية على وجه الخصوص)، وأدت موجة التراجع هذه إلى تراجع ثقة المتعاملين بشكل عام في الأسواق المالية العربية. وقد انعكس ذلك بشكل جلي في تحقيق صافي تعاملات المستثمر الأجنبي في البورصات العربية مجتمعة، صافي تدفق سالب (صافي بيع) عن الربع الأخير من 2015، بعد أن سجلت صافي تلك التعاملات صافي تدفق موجب خلال الفترات الربعية الثانية والثالثة من هذا العام⁽¹⁾.

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في الدول العربية، 2016، ص: 210-211.

الجدول رقم (16): بيانات أسواق الأوراق المالية العربية (2010 - 2016)

(مليار دولار أمريكي)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان / السنوات
1110.79	1067.90	1205.86	1132.16	918.73	876.98	986.83	القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأسهم
112.91	118.737	185.90	123.38	103.65	110.26	87.15	قيمة الأسهم المتداولة
97.65	70.08	85.21	100.15	47.87	37.894	44.83	عدد الأسهم المتداولة
1509	1500	1494	1466	1469	1460	1459	عدد الشركات المدرجة
80.4	82.8	107.21	88.02	71.57	79.08	86.27	معدل دوران الأسهم %

المصدر: صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرات الفصلية متعددة.

سجلت معظم المؤشرات السعرية للأسواق المالية العربية، تحسناً خلال عام 2016 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية السنوات الماضية، فلقد استمرت أسواق الأوراق المالية العربية في أدائها الجيد على مدى السنوات 2010 - 2016، رغم انخفاض أحجام هذه الأسواق مقاسه بالقيمة السوقية في نهاية هذه الفترة لتبلغ 1110.793 مليون دولار سنة 2016، مقابل 1205.860 مليون دولار سجلت سنة 2014، أي نسبة نمو سالبة قدرت ب (2.5)، وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض قيمة الأسهم المتداولة لسنة 2015 و 2016 مقارنة بسنة 2013.

وفيما يتعلق بعدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية، فقد عرف هذا العدد ارتفاعاً خلال سنة 2016 ليصل إلى نحو 97.656 مليون سهم تم تداوله خلال هذه الفترة، مقارنة بالانخفاض الذي سجل في سنة 2015 والذي قدر ب 70.083 مليون سهم على سنة 2014 و 2013 الذي سجل ب 85.213 و 100.151 على التوالي.

غير أن نسبة نمو القيمة السوقية في البورصات العربية تبقى مشجعة ولا يعزى ذلك إلى ارتفاع الأسعار فحسب، وإنما كذلك إلى قبول إدراج أسهم وبورصات جديدة في قاعدة بيانات الصندوق.

المطلب الثالث: تحديات القطاع المالي العربي

إن سياسة التحرير المالي تفتح المجال لإمكانية التعرض لازمات حادة وهو أمراً متوقعا، ويمكننا أن نركز على هذه التحديات في محاور رئيسية، تتعلق بإمكانية تعرض الأسواق المالية العربية إلى أزمات مالية ونقدية .

أولاً: إمكانية التعرض لازمات مالية مفاجئة

في ظل تحرير بعض الدول العربية حساب رأس المال والسماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالتدفق إلى الداخل والخارج عبر الحدود الوطنية تتنامى احتمالات تعرض أسواق رأس المال القائمة فيها إلى أزمات مالية مفاجئة، وهو الأمر الذي ينطوي على مخاطر عديدة يترتب عليها حدوث أزمات مالية تهدد استقرار الاقتصاد برمته، وتنشأ هذه المخاطر في حالتين هما:

أ - حالة خروج رؤوس الأموال بصورة مفاجئة: نظرا لكونها من الأموال الساخنة التي تسعى إلى المضاربات وقد يكون الدافع وراء تدفقها وجود اختلالات في السوق، أو خطأ في السياسات تؤدي إلى خلق فجوة واسعة بين أسعار الفائدة المحلية والدولية، كما يمكن أن تحدث هذه الحالة بسبب صدمة سلبية تنشأ عن تطور سياسي غير متوقع أو الانخفاض في ثمن سلعة التصدير الأساسية، أو ثمن سلعة الاستيراد الأساسية، أو تغير في نسبة الضرائب المفروضة والتي تؤثر على عائد مثل التدفقات، حيث يفضل المشتري الأجنبي أن يحول أمواله إلى الخارج عن طريق بيع ما بحوزته من أوراق مالية محلية مما يترتب عليه آثار سلبية على القطاع المالي والاقتصاد ككل.

ب- حالة زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل الدول المضيفة: ويحدث ذلك غالبا في حالة حدوث صدمة مواتية تزداد على إثرها تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، فيترتب عليها توسع في حجم الأصول المحلية وزيادة في الطلب على السلعة المحلية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، التأثير على أسعار الصرف والفائدة، وأيا كانت الحالة، حالة خروج أو دخول لرؤوس الأموال بصورة مفاجئة، فإن التقلبات في أسعار الأصول المالية وما يترتب عليها من تقلب في أسعار الصرف والفائدة، تمثل مصدرا من مصادر عدم التيقن يمنع المستثمرين المحليين والأجانب من الاستمرار في الاستثمار، وتثير شكوكا حول استمرارية تدفقات الاستثمار المحفظي وهو الأمر الذي يؤكد خطورة الاعتماد عليه كمصدر من مصادر التمويل الرئيسية.

ثانياً: انضمام بعض الدول العربية إلى الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات

إن التخوف الرئيسي من هذا الانضمام ناتج عن انعدام التوازن بين كفاءة قطاع الخدمات في الدول النامية ونظيره في الدول المتقدمة، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية، ذلك لأن الدول المتقدمة تملك قدرة تنافسية عالية في مجال الخدمات المالية واستعمالها للتكنولوجيا المتطورة، في حين الدول العربية لا تزال تعاني من عدم توازن بين الكفاءات قطاع الخدمات المالية.

ويمكننا تقسيم الدول العربية من حيث التعامل مع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات إلى مجموعتين:

- ✓ **المجموعة الأولى:** وتشمل على الدول العربية التي لديها أسواق مالية، ولكنها لم تلتزم بعد بتقديم التزامات محددة فيما يتعلق بالتعامل في أسواق المال وهي: الأردن، والسعودية، عمان.
- ✓ **المجموعة الثانية:** وهي الدول العربية المنظمة إلى الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات، وقدمت التزامات محددة فيما يتعلق بالتعامل في أسواقها المالية وتشمل كل من: البحرين، مصر، الكويت، قطر، تونس، الإمارات، المغرب⁽¹⁾.

ويمكن ذكر التزامات بعض الدول العربية بتحرير الخدمات المصرفية:

- 1- **دولة الإمارات:** أنضمت إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1996، وبعد انضمامها لها التزمت دولة الإمارات باحترام نوعين من القواعد القانونية في مجال القطاعات الخدماتية التي اتخذت القرار بتحرير أسواقها، ومن بينها الخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى، وهي كما يلي:
- أ- **الالتزامات الأفقية:** وهي تشمل كل القطاعات التي تتعهد بموجبها بفتح سوقها الوطنية وفق شروط محددة، يمكن إنجازها كالتالي:

- ✓ التزام الموردين الأجانب في إطار تواجدهم التجاري بالدولة، بفتح مكتب تمثيل أو مؤسسة عامة لا تفوق حصة شراكة الرأسمال الأجنبي فيها 49%؛
- ✓ منع امتلاك الأراضي والعقارات من قبل الأجانب والشركات التي يساهم فيها الأجانب؛
- ✓ التمييز على مستوى الضرائب بين الأجانب (أشخاصاً أو شركات) والمواطنين؛
- ✓ حصريّة الاستفادة من الدعم الحكومي للمواطنين؛

(1) شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل أسواق رأس المال العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 125، 124.

✓ تطبيق قوانين العمل والهجرة السارية في الدول على تنقل الأشخاص الطبيعيين الأجانب (تحديد الإقامة).

ب- الالتزامات القطاعية: يمكن تلخيصها بالشكل التالي:

✓ بالنسبة للشكلين الأول (التوريد عبر الحدود) والثاني (الاستهلاك خارج الدولة) لتوريد الخدمات المصرفية، التزمت الدولة بعدم فرض أية قيود سواء على مستوى النفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية، بحيث يمكن للموردين الأجانب أن يقدموا خدماتهم من بلد تواجدهم إلى مستهلكين داخل دولة الإمارات، كما يمكن للمواطنين أن يذهبوا خارج الدولة لاستهلاك خدمات معينة؛

✓ بالنسبة للشكل الثالث لتوريد الخدمات المالية، وهو التواجد التجاري، فلم تضع الدولة أية قيود على فتح مكاتب التمثيل بحيث تخضع لنفس القوانين التي تحكم موردي الخدمات المالية الحاليين في المقابل تتخذ أي التزام بشأن التراخيص الجديدة لفروع المصارف العاملة، والتوسع في نشاط المؤسسات المالية القائمة؛

✓ مع الإشارة إلى أن دولة الإمارات قد استثنت الخدمات المالية من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية بحيث يبقى الترخيص فيما يتعلق بدخول وتأسيس وتشغيل مؤسسات توريد الخدمات المالية الأجنبية وفتح فروع جديدة، خاضعا لقرار السلطة المختصة⁽¹⁾.

2- دولة مصر: قد تضمنت التزامات مصر الخاصة بالخدمات المالية والمصرفية ما يلي:

✓ السماح بالتواجد التجاري، شرط أن لا تزيد نسبة ما يمتلكه غير المصريين في أموال البنوك المشتركة الخاصة عن 51% من رأس المال المصدر لأي بنك؛

✓ السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقا للشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مع مراعاة احتياجات السوق المصري؛

✓ السماح بإنشاء مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية وفقا للشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مع مراعاة احتياجات السوق المصري؛

✓ اقترن التزام مصر بقبول التواجد التجاري والأشخاص الطبيعيين لرأس المال الأجنبي بالتعهد بالمساواة بينهما وبين البنوك الوطنية.

(1) عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، مارس 2003، ص: 12.

✓ تم السماح لفروع البنوك الأجنبية أو للبنوك المشتركة بممارسة الخدمات المصرفية التقليدية التي تمارسها البنوك العاملة في مصر بالفعل، أو التي بدأ التوسع فيها كخدمة التجزئة المصرفية وخدمات الصيرفة الاستثمارية⁽¹⁾.

3- دولة الكويت: تعتبر دولة الكويت الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تساهم فيها مصالح أجنبية في القطاع المصرفي، إذ تعود ملكية المصارف العاملة فيها إلى رأس المال الوطني من القطاعين العام والخاص، وتتمثل التزامات الكويت في الآتي:

- ✓ عدم الالتزام بتوريد الخدمة عبر الحدود؛
- ✓ ربط الترخيص لفروع البنوك الأجنبية بموافقة مجلس الوزراء الكويتي؛
- ✓ تقييد مساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك المحلية⁽²⁾.

ثالثاً: هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج

على الرغم من أن تقديرات التدفقات الرأسمالية السنوية من كل بلد عربي للخارج غير دقيقة، فإن اتحاد المصارف العربية قد أعلن أن حجم الثروات الشخصية في الخارج تقدر نحو 800 مليار دولار يملكها 200 ألف شخص، وأن أكثر من ثلثي هذه الأموال يتخذ شكل ودائع في البنوك العالمية، كما يستثمر بعضه في مشاريع مختلفة وفي أسواق المال العالمية، وكانت مؤسسة ميريل لينش، وهي أكبر المؤسسات المتخصصة في تقييم الاقتصاديات والمشروعات فضلاً عن أنها إحدى أهم شركات الأوراق المالية في البورصة الأمريكية والعالم، قد أشارت إلى أن نحو 178 ألف سعودي و59 ألف إماراتي، و36 ألف كويتي يملكون 400،160،98 مليار دولار على الترتيب، إضافة إلى رؤوس أموال خاصة من باقي دول الخليج الأخرى مستثمرة خارج الوطن العربي، حيث تسمح هذه الدول بخروج رؤوس الأموال بشكل حر، أما الدول العربية الأخرى والتي تضع قيوداً على حركة رؤوس الأموال فقد تدفقت عشرات المليارات إلى خارجها بطرق التحايل على القانون والتهرب.

ويمكن حصر أهم الأسباب التي دفعت رؤوس الأموال العربية الخاصة للنزوح خارجها فيما يلي:

(1) محمد زكريا عبد الواحد، تقييم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقات الجات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2003-2004، ص: 85،86.

(2) عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

- 1- لازال القطاع الخاص العربي لم يأخذ زمام المبادرة لقيادة الاقتصاديات العربية نحو نهوض قوى، حيث كانت الدولة هي التي تتولى الدور الرئيسي والقيادي في مجال الإنتاج والتوزيع مما أدى إلى هيمنة القطاع العام على الاقتصاد الوطني.
- 2- لجأت العديد من حكومات الدول العربية ذات الفوائض المالية إلى استثمار هذه الفوائض في الخارج سواء في شكل أدون خزانة وسندات في الأسواق العالمية، أو في شكل استثمارات خارجية مباشرة وغير مباشرة في الأسهم، وقد شجع هذا السلوك الحكومي القطاع الخاص في البلدان العربية صاحبة الفوائض المالية على توظيف أمواله في استثمارات خارجية مباشرة وغير مباشرة.
- 3- إن استغلال ظاهرة النفوذ السياسي وفساد النخب المسيطرة على الإدارات الاقتصادية والقطاع العام، في بعض الدول خلق مناخا طاردا لرؤوس الأموال التي عجز أصحابها عن التأقلم مع هذه الظواهر.
- 4- إن ضعف القدرة الاستيعابية لاقتصاديات الدول صاحبة الفوائض المالية دفع رؤوس الأموال للتوجه خارجها، لكنها بدلا من أن تتوجه إلى الدول العربية الأخرى التي يمكن أن تستوعب مثل هذه التدفقات، توجهت إلى أسواق الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وكذلك إلى الأسواق الصناعية الجديدة.
- 5- يتسم القطاع الخاص العربي بضعف القدرة الاقتحامية الأمر الذي جعله يفضل الاستثمارات محددة المخاطر في السندات والودائع المصرفية في الخارج حتى لا تكون عرضة لأي مخاطر اقتصادية أو سياسية في الداخل، ناهيك عن أن هناك جزء من الأموال العربية كانت قد خرجت من الدول العربية حيث أنها ناتجة عن أنشطة غير مشروعة رغب حائزيها في تهريبها للخارج بعيدا عن الجهات الرقابية المحلية⁽¹⁾.

المطلب الرابع: مواجهة تحديات التحرير المالي.

مما لا شك فيه أن التحرير يفرض مجموعة من التحديات على القطاع المالي العربي، لذا فان على الدول العربية تحديث وتطوير القطاع المالي من أجل تكيفه مع سياسة التحرير المالي، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: سياسة التحوط ضد الأزمات: دفعت الأزمات المالية الناتجة عن عملية التحرير المالي إلى إتباع أساليب تمكن من رسم السياسة الاقتصادية المحلية للتحوط ضد الأزمات أهمها:

(1) شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل أسواق رأس المال العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 125، 127.

1- **نظام الاحتياطي الشيلي:** في شهر يونيو من عام 1991 بدأت شيلي بفرض نسبة احتياطي من كافة تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للاستثمار في المحفظة، وامتدت لتشمل عمليات الائتمان والقروض المتعلقة بالاستثمار المباشر، وتودع هذه الاحتياطات لدى البنك المركزي وتكون بدون فائدة، مع تغير نسبة الفائدة حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وقد أكدت العديد من الدراسات فاعلية هذه السياسة نظرا لعدم تأثيرها على تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل، إضافة إلى كونها ساهمت في رفع كونها ساهمت في رفع متوسط آجال التدفقات قصيرة الأجل.

2- **الرقابة الحذرة:** أشارت بعض الدراسات إلى أن الرقابة الحذرة على تدفقات رؤوس الأموال تعد أمرا ضروريا للحد من اقتراض البنوك في ظل تطوير الأدوات والابتكارات المالية وارتفاع نسبة التعاملات خارج الميزانية، ونمو سوق المشتقات المالية، هذا إضافة إلى دورها في الحد من الاقتراض الخارجي قصير الأجل لكل من الشركات والحكومات وقد أكدت تلك الدراسات على فاعلية تلك الرقابة في امتصاص الأزمات المالية نظرا لمساهمتها في تخفيض نسبة الديون قصيرة الأجل، وبالتالي الحد من مشاكل عدم التوفيق بين جانبي الأصول والخصوم علما أن تطبيق هذا الأسلوب يتطلب توافر كيانات مؤسسية قوية لإحكام الرقابة وتطبيق البرنامج بنجاح.

3- **قيود على خروج رؤوس الأموال:** أشارت بعض الدراسات إلى فاعلية فرض قيود مؤقتة ونوعية على خروج رؤوس الأموال (مثل فرض قيود على عمليات خروج مبالغ ذات أحجام كبيرة، أو على رؤوس الأموال قصيرة الأجل وشديدة التقلب) يؤدي إلى حماية الاقتصاد من صدمات مالية مفاجئة.

وقد انتشر هذا الأسلوب بصفة خاصة بعد نجاح التجربة الماليزية والتي لجأت إلى فرض قيود على خروج أحجام كبيرة من رؤوس الأموال سواء كان ذلك بواسطة المقيمين أو غير المقيمين، كما فرضت مدة حيازة للأوراق المالية لا تقل عن 12 شهر قبل أن يتم خروج رأس المال المستثمر فيها، وأوجبت على مواطنيها الحصول على موافقة مسبقة قبل أن يقوموا بأي شكل من أشكال الاستثمار في الخارج⁽¹⁾.

ثانيا: أساليب تهدف إلى توفير السيولة في حالة الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال.

وذلك من خلال توفير احتياطات تعمل على تغطية الدين قصير الأجل، ووضع خطوط ائتمان للطوارئ:

1- **توفير احتياجات تكفي لتغطية الدين قصير الأجل:** تؤكد بعض الدراسات أن الاحتياطي الدولي المناسب يجب أن لا يقل عن مبلغ الذي يساوي رأس المال الأجنبي المتدفق إلى الداخل، والذي يمكن أن

(1) شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل أسواق رأس المال العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 126، 128.

ينكمش نتيجة خروجه، وقد أشارت تلك الدراسات إلى أن مستوى الاحتياطي الأمثل يختلف باختلاف الحالات السائدة في الاقتصاد منها:

- ✓ نسبة العجز في الحساب الجاري: فكلما كانت نسبة العجز، فإن الاحتياطي المطلوب يصل إلى مستويات تفوق حجم الدين قصير الأجل بكثير.
- ✓ مستوى السيولة المحلية: لا بد أن تؤخذ مستوى السيولة المحلية في الاعتبار، وأن يتم ربطه بالاحتياطي الدولي، في حالة تدفق رؤوس الأموال للخارج.

2- خطوط الائتمان الطوارئ: هو اتفاق بين دولة ما والمقرضين الدوليين، بحيث يتعهد المقرض بموجبه بأن يقرض الدولة صاحبة الاتفاق مبلغا يتفق عليه مسبقا في حالة حدوث ظروف طارئة، ويكون التعاقد بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة على السندات الحكومية، ومن مزاياه، انخفاض تكلفة الاستخدام مقارنة بتكلفة الاحتفاظ باحتياطات دولية كبيرة، والحصول على قروض بسعر فائدة منخفض مقارنة بسعر الفائدة الذي يمكن أن تقتض به في حالة الأزمة⁽¹⁾.

ثالثا: تطوير الأسواق رأس المال العربية

إن من العوامل التي تساهم في تنشيط وتطوير أسواق رأس المال العربية:

- ✓ توحيد أسواق المال الثانوية العربية ويتم ذلك بفتح باب الاستثمار أمام جميع المواطنين العرب وذلك من خلال شراء الأسهم كخطوة أولى، أما الخطوة الثانية فتتمثل في تنظيم سوق رأس المال الأولية، وفتح الأسواق العربية أمام التكتلات المالية (المصارف، شركات التأمين، الشركات للمساهمة في الشركات العربية بما يضمن حرية انتقال رؤوس الأموال العربية)؛
- ✓ السماح بفتح فروع للمصارف العربية في جميع الدول العربية، وتشجيع قيام المؤسسات الاستثمار وشركات تطوير السوق الأولية والثانوية التي تتولى الترويج للأوراق المالية والإصدارات الجديدة ووضع الضوابط لها؛
- ✓ إنشاء مركز عربي للمعلومات تكون مهمته تجميع المعلومات والفرص الاستثمارية والوظيفية داخل الدول العربية وجعلها في متناول رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية لاتخاذ القرار الصحيح؛

(1) بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، 2005، ص: 265.

- ✓ العمل الجاد على إعداد دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع التكامل العربية المشتركة، حتى وان تولت جامعة الدول العربية القيام بهذه الدراسات؛
- ✓ العمل الجاد على تعميق الوعي الاستثماري، وبالتالي تعميق أهمية الادخار لدى المواطن العربي؛
- ✓ وضع نظم عربية موحدة لوقف عمليات المضاربة في الأوراق المالية؛
- ✓ إصدار أسهم لحاملها تماشياً مع رغبة بعض المستثمرين الذين يطلبون السرية في معاملاتهم، ويحصل هذا النوع من الأسهم على العائد دون تدخل الإدارة؛
- ✓ تطور اقتصاديات الدول العربية، وتطور القطاع الخاص ونمو الشركات المساهمة خصوصاً وقد تراجعت معظم الحكومات عن تملك الأسهم، كما تشهد منافسة على رؤوس الأموال، بالإضافة إلى تعدد وتنوع فرص الاستثمار المتاحة فيها⁽¹⁾.

(1) صلاح الدين حسن السبسي، بورصات الأوراق المالية، الأهمية، الأهداف، السبل، مقترحات النجاح، الطبعة الأولى، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص: 34، 35.

الخلاصة:

من خلال الدراسة السابقة لهذا الفصل يمكن القول بأنه منذ منتصف الثمانينات بدأت معظم الدول العربية بانتهاج سياسات التحرير المالي، وذلك باتخاذ مجموعة من الأساليب بغية تعزيز مستوى كفاءة النظام المالي وإصلاحه كلياً، وكان لهذه السياسات المنتهجة من قبل الدول العربية دوراً مهماً في التطوير الذي شهدته القطاع المالي وخاصة النظام المصرفي، وعلى الرغم من هذه التطورات فما تزال سياسات التحرير المالي في البلدان العربية تعاني عدة أوجه قصور وضعف مما يستوجب عليها مواصلة الجهود وتعزيز النهج المتبع لتحرير أسواقها المالية والمصرفية.

الفصل الثالث:

سياسات التحرير
المالي في الجزائر

تمهيد:

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من القرن العشرين العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، هذا ما دفع الجزائر إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق، وذلك بإتباع سياسات التحرير الاقتصادي والمالي.

واستنادا لما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر قبل التحرير المالي.
- المبحث الثاني: إجراءات التحرير المالي في الجزائر.
- المبحث الثالث: نتائج سياسة التحرير المالي في الجزائر.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي الجزائري قبل الإصلاحات.

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها. وللقيام بذلك اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة 1986، التي تميزت بانخفاض أسعار النفط (الصدمة البترولية). بدأت الجزائر تعاني من صعوبات ومشكلات اقتصادية تتجلى في انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتزايد العجز في الميزانية الدولية، وكذلك ارتفاع حجم المديونية الخارجية وخدمتها ومعدل التضخم وتنامي البطالة، مما استلزم إجراء إصلاحات جذرية في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: التصحيح الهيكلي الأول (1962-1966) (مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق)

أولا: مميزات المرحلة (1962-1966)

تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال، وتتميزت بداية هذه الفترة أي في سنة 1962 بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

✓ غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

✓ قطاع زراعي حيث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر ب 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

✓ الهياكل القاعدية: وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرق المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 1000 كم و 4300 كم من السكك الحديدية و 20 مطارا، وشبكة الكهرباء، و 600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية⁽¹⁾.

(1) صالح صالح، التحولات والإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الثمانينات والتسعينات، مطبوعة محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2015-2016، ص: 4.

✓ وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى.

✓ عند مغادرة المعمرين حولوا معهم ادخاراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك، وانعدام الائتمان ونتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.

✓ مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوربيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدمًا، وهو ما عطل سير الاقتصاد و الإدارة تماما⁽¹⁾.

ثانيا: إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة:

وأمام هذه الوضعية كان لا بد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي:

✓ تأسيس لجان التسيير في المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.
 ✓ المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر واستعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL) و(Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و20% من حصص شركة الغاز (CAMEL)، و40% في رونو (CARL Renault) و30% في (S.A.B.A.B)، و25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي، والسباكة (La Fonderie) الأكثر أهمية في الجزائر أقيمت بعناية.

✓ إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، وديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل، وبيع المحروقات Sonagraphe في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964، شركة (SNS) في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد، وشركة (S.O.M.E.A) في الصناعة الميكانيكية والطائرات.

✓ وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12 والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964. وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر (BNA) في 1966/08/13⁽²⁾.

(1) Ahmed Henni, *Economie de l'Algérie indépendante*, ENG Algérie, 1991, p26.

(2) www.9alam.com/up/do.php?down=3947. 09.05.2017, 22 :30. P 194 ,195.

المطلب الثاني: التصحيح الهيكلي الثاني (1967-1987) (مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط).

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في: عملية التنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81، ثم القانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى. ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-242 الصادر في 1980/10/04 وطبقت في بداية 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة. واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك في إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي. ان القيام بتلك الإجراءات، كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. "رأت الدولة أن تقوم بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وتم ضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص 82-11 في سنة 1984.

تستهدف الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسة العمومية، بغية تغيير قانونها الأساسي، وتنظيمها، وكيفية العمل، وعلاقتها مع الدول ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية، يفهم من ذلك، أن نية الإصلاحات هي جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة، وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية⁽¹⁾.

ويمكن تقييم التجربة التخطيطية خلال الفترة 1967-1979:

⁽¹⁾ كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص: 3,4.

الجدول رقم (17): المخصصات المالية وطبيعة الاستثمارات خلال الفترة (1967-1979)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

الفترة/الخطة	المخطط الثلاثي 1970-1967		المخطط الرباعي الأول 1973-1970		المخطط الرباعي الثاني 1977-1974		فترة 1978-1979		اجمالي الاستثمارات	
	المخططة	المنفذة	المخططة	المنفذة	المخططة	المنفذة	المخططة	المنفذة	المخططة	المنفذة
طبيعة الاستثمارات	01,8	01,6	04,1	4,3	12	05,8	03,2	14,9	5%	
القطاع الصناعي	05,4	04,7	12,4	20,8	48	74	66	165,5	60%	
القطاع الفلاحي	03,9	02,8	11,2	11,1	50	40,2	36,8	90,9	35%	
القطاعات الأخرى	03,9	02,8	11,2	11,1	50	40,2	36,8	90,9	35%	
المجموع	11,1	9,1	27,7	36,2	110	120	106	271,3	100%	

المصدر: صالح صالح، التحولات والإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الثمانينات والتسعينيات، مطبوعة محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2016، 2015، ص: 04.

من خلال معطيات الجدول السابق يمكن ابداء الملاحظات التالية:

✓ الارتفاع المتوالي للمخصصات الاستثمارية من خطة إلى خطة.

✓ إن ذلك الارتفاع في حجم الاستثمارات ترافق مع مبالغة فيقدر الإمكانيات التمويلية للمشاريع التنموية المبرمجة.

✓ انعدام التوازنات القطاعية بصورة أحدث إختلالات كبرى في التوازنات الاقتصادية.

✓ تنامي الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد، حيث تستأثر بعض الفروع بحصة كبرى على حساب فروع أخرى.

✓ تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بتقدير تكاليف المشاريع وإعادة تقويمها عبر الخطط.⁽¹⁾

(1) صالح صالح، التحولات والإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الثمانينات والتسعينيات، مطبوعة محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2016، 2015، ص: 04.

الجدول رقم(18): إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (1980-1989)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

إجمالي الاستثمارات المنفذة		المخطط الخماسي الثاني 1989-1985			المخطط الخماسي الأول 1984-1980			الفترة/الخطة
النسبة	المنفذ	نسبة كل قطاع من المنفذة	المنفذة	المخططة	نسبة كل قطاع من المنفذة	المنفذة	المخططة	طبيعة الاستثمارات
24,6%	170	25%	93	174,2	23%	77	154,4	الصناعة
10,7%	74	11%	41	79	10%	33,14	47,1	الزراعة
64,5%	445	64%	237	297	62%	208	199	باقي القطاعات
100%	689	100%	371	550	100%	335	400	المجموع

المصدر: صالح صالح، التحولات والإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الثمانينات والتسعينيات، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2016، 2015، ص: 05.

من خلال معطيات الجدول يمكن ابداء ملاحظات عن التجربة التخطيطية الجزائرية كما يلي:

- ✓ الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية من خطة إلى خطة ومن مرحلة إلى أخرى بصورة تجاوزت قدرة الأجهزة المؤسسية على مختلف المستويات في التحكم؛
- ✓ ارتفاع حجم الاستثمارات ترافق مع مبالغة في تقدير الإمكانيات التمويلية للمشاريع التنموية المبرمجة، الأمر الذي أدى إلى استهلاك لجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل؛
- ✓ انعدام التوازنات القطاعية حيث استأثرت الصناعة بمعظم المخصصات الاستثمارية بينما كان نصيب القطاع الزراعي وباقي القطاعات ضعيفا؛
- ✓ تنامي الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد وخاصة في القطاع الصناعي من المرحلة الأولى.
- ✓ تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بضعف كفاءة تقويم المشاريع وإعادة تقويمها؛
- ✓ غياب المخططات السنوية والقطاعية الطويلة الأجل رغم التأكيد عليها خلال المرحلة الثانية (1980-1989) ثم تم التوقف عن العمل بأسلوب التخطيط⁽¹⁾.

(1) صالح صالح، التحولات والإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الثمانينات والتسعينيات، مرجع سابق، ص: 06.

المطلب الثالث: التصحيح الهيكلي الثالث (1988-1992) (الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق)

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال: استقلالية المؤسسات العمومية (قانون 01/88)، حيث أصبحت الهيئات المسئولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة المركزية. تهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين، والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة، إن قانون المالية 03/88 الصادر يوم 12/01/1988 يعتبرها كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري، ومنبع لتراكم رأس المال، ومولد للسلع والخدمات. قد حاول الأستاذ يعقوب أحمد أن يقدم مع التحليل الأهداف والمبررات التي رافقت عملية تبني النصوص الأولى للإصلاحات الاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات، حيث اعتبر التقارير (التقرير الأول في ديسمبر 1986، الثاني في جوان 1987، والثالث في مارس 1988) التي ناقشت هذا الموضوع ناقشت هذا الموضوع ركزت على سلسلة من المبررات دون التطرق إلى مبادئ اقتصاد السوق. ونتيجة ذلك، قام باستنتاج ثلاثة مبررات أساسية انطلاقاً من التقرير الثاني لجوان 1987، حيث تمثل في:

✓ تعتبر كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة، وبالتالي السعي إلى تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية؛

✓ تحقيق تلك النتيجة السالفة الذكر، يتطلب أن تقوم تلك الإصلاحات بالربط بين التخطيط وعمل السوق، إلا أن هذه العملية تطرح إشكالية الضبط بين الخطة والسوق؛

✓ عملية الإصلاح بدأت في بداية الثمانيات انطلاقاً من إعادة هيكلة المؤسسات، إلا أنها تعطلت عدة سنوات بسبب الاختلالات الموجودة بين المؤسسات والعمل الحقيقي سواء على مستوى الحقوق أو الاقتصاد.

قد منح البنك للجزائر مسؤولية المراقبة النقدية والمصرفية من خلال القانون الصادر (10/90) قانون النقد الصادر يوم 14/04/1990، بعدما كان يحمل اسم البنك المركزي، مع طرح إمكانية إنشاء بنوك خاصة سواء وطنية أو أجنبية. كما أنه يعفي المؤسسات العامة من الديون الأجنبية والمحلية والمستحقة.

وتبني قانون يهدف إلى تقليص احتكار الدولة التجارة الخارجية (1991)، وقرارات خاصة برفع الأجور (1991)، والشبكة الاجتماعية (1992). قامت الجزائر بإبرام اتفاقيتين (Stand-by) للتأكيد، الأولى في 30 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 كلاهما تم عن طريق المفاوضات السرية حيث كانوا يهدفوا إلى:

✓ حصول الجزائر على الموارد المالية عن طريق الصندوق الدولي (قرض بـ300 مليون DTS مع منح قرض 210 مليون DTS في حالة الاتفاق الثاني لجوان 1991)؛

✓ تحسين الوضعية المزعجة للجزائر في السوق الدولية لرؤوس الأموال، حيث تدهورت التوازنات المالية الخارجية (1990-1991)، الأمر الذي فرض على السلطات الجزائرية اللجوء إلى الصندوق الدولي والبنك العالمي.

كانت تهدف السلطات الجزائرية من وراء تلك الاتفاقيتين إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية على المستوى الكلي.

إن من أهم أهداف هذه الإجراءات المتفق عليها هي:

✓ التحرير الجزئي للاقتصاد، وذلك بقيام السلطات الجزائرية بإصدار قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989، الذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقية، مع التحلي التدريجي لدعمها لبعض السلع، والقيام بتغيير السجل التجاري للمؤسسات؛

✓ وضع إطار قانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إعفائها من الضريبة، وهذا بالقيام بتعديل قانون الضرائب المباشرة خلال سنتي 1989-1990؛

✓ منح رخصة استيراد مباشرة للمتعاملين الخواص، مما يعتبر كبداية لتحرير التجارة الخارجية.

يمكن أن نقول عن تلك الإجراءات بأنها كانت صارمة في العموم في: تخفيض قيمة العملة الوطنية،

وضبط الإنفاق الحكومي، وامتصاص السيولة الزائدة، وتحرير الأسعار، بغية إقناع شركائها الدائنين.⁽¹⁾

(1) صالح صالح، التحولات والإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الثمانينات والتسعينات، مرجع سابق، ص: 4,6.

المبحث الثاني: إجراءات التحرير المالي الجزائري

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1986 وذلك استجابة لتطویر وتزايد متطلبات الاقتصاد الوطني من التمويل مما فرض عليها القيام بمجموعة من الإصلاحات، وسنحاول في هذا المبحث عرض ملخص لأهم إصلاحات التحرير المالي في الجزائر.

المطلب الأول: إصلاح وتحرير القطاع المالي الداخلي.

1- قانون القرض والبنك 1986: لقد جاء هذا الإصلاح في إطار القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986، وكان قانون مصرفي جديد خاص بنظام البنوك والقرض تضمن العناصر الأولى لتحرير النظام المصرفي والمالي، مؤكدا على ضرورة إقامة نظام مصرفي ذو مستويين بتوضيحه لمهام البنك المركزي ومهام البنوك التجارية، وعلى ضوء هذا القانون تم ما يلي⁽¹⁾:

✓ تقليص دور الخزينة المتعاضم في تمويل الاستثمارات وتحديد القروض الممنوحة لها تبعاً للمخطط الوطني للقرض؛

✓ أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك، وإن كانت هذه المهام تعوزها الآليات والأدوات التنفيذية؛

✓ إقامة نظام مصرفي على مستويين بالفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية؛

✓ استعادة البنوك لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض؛

✓ الشروع في بلورة النظام المصرفي بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقليل من خطر عدم استرداد القرض⁽²⁾.

2- قانون 1988 وتكييف الإصلاح: يعتبر قانون 06/88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل والمتمم للقانون 12/86 المؤرخ في 19/08/1986 جاء على اثر المصادقة على قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في 1988، وبالتالي أصبحت البنوك العمومية بدورها مؤسسات مستقلة، وعلى اثر ذلك وضع حد لتدخل الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي وفي الوقت نفسه لم تصبح المؤسسات

(1) شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية، 2005، 2006، ص: 117.

(2) القانون رقم 06/88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 12/86 والمتعلق بالنظام الجديد للبنوك والقرض.

العمومية ملزمة بتركيز حساباتها في بنوك محددة⁽¹⁾، ويمكن تلخيص أهم ما جاء به هذا القانون في العناصر التالية:

- ✓ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية ومبدأ الربحية والمردودية؛
- ✓ بإمكان المؤسسات المالية غير البنكية القيام بعمليات التوظيف المالي؛
- ✓ يمكن للمؤسسات البنكية اللجوء إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛
- ✓ أصبح البنك المركزي دور أساسي في تسيير السياسة النقدية.

3- قانون النقد والقرض 10/90 وبداية التحرير المالي: جاء قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك وممول أساسي للاقتصاد، انعكاسا لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد أي نظام اقتصاد السوق (Economie du marché) المنتهج في الجزائر، ويمكن عرض أهم مبادئ هذا القانون في ما يلي⁽²⁾.

أ- **فصل الدائرة الحقيقية عن القرار في الدائرة النقدية وإقامة نظام مصرفي على مستويين** وهذا بمنح البنك المركزي استقلاليته عن الخزينة وإشرافه على تسيير السياسة النقدية من خلال القيام بوظائفه السياسية كالإصدار النقدي والإشراف ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية وكذا وظيفة ضمان التسيير الجيد لنظام الدفع كما أعطى هذا القانون الدينار وظيفته التقليدية مع توحيدها في استغلالاته الداخلية كما تم الشروع في عملية جعله قابلا للتبديل، كما أعطى هذا القانون البنوك التجارية والمؤسسات المالية حرية التسيير والإبداع في وسائل الدفع والتوظيف المالي وجمع الادخار وكذا تسيير النشاط الاقتراضي⁽³⁾.

ب- **فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية:** وذلك بإجبار الخزينة العمومية على تسديد دينها اتجاه البنك المركزي وذلك بشكل أقساط على طول خمسة عشرة عاما، وفقا لاتفاقية بين الخزينة والبنك المركزي كما تقضي المادة 213 من قانون النقد والقرض.

وبتحقيق آثار المالية العامة على النقد خلال السنة، وذلك بتحديد حجم التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي للخزينة العمومية على 10% من إيرادات السنة العادية للسنة المالية الماضية مع تحديد مدتها بما لا يتعدى 240 يوم، كما نصت المادة 78 من نفس القانون وبتحديد السندات الحكومية وتحدد فيه السندات

(1) الطاهر لطرش، تفتيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1995، ص: 195.

(2) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 186.

(3) قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للعدد 16، ص: 537، 535.

الحكومية التي يمكن للبنك المركزي أن يقبلها في محفظته والتي لا تتعدى نسبة 20% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة وذلك بموجب المادة 77.

إلغاء الاكتتاب الإجباري للسندات الحكومية من قبل البنوك، وهو ما يمكن استنتاجه من المادة 93 من نفس القانون التي تؤسس وسيلة الاحتياطي الإجباري بمراقبة سيولة البنوك من قبل البنك المركزي⁽¹⁾.

ت- فصل الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان: وهذا من أجل إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي فيما يتعلق بوظيفة الوساطة المالية، وبتكريس السلطة النقدية وتنظيمها في إطار البنك المركزي مع وضع حد للآثار المالية العامة على النقد وذلك باعتبار الائتمان من عمليات البنوك، ومن عمل كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات حسب المواد 110-112-114-115 من قانون النقد والقرض.

كما خول القانون السماح لشركات التأمين وشركات الإسكان بالقيام بالعمليات المصرفية بالشروط وفي حدود معينة وذلك بموجب المادة 123 من قانون 10/90.

ث- تأسيس سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: إن قانون النقد والقرض حدد ونظم السلطات النقدية بشكل دقيق في إطار البنك المركزي مكرسا لها درجة عالية من الاستقلالية وقد نص القانون على:

✓ تفويض الدولة الكلي لحق ممارسة امتياز الإصدار النقدي للبنك المركزي وحده حسب المادة 4 من القانون 10/90؛

✓ أسندت إليه مهمة تنظيم تداول النقد والحفاظ على استقرار قيمته على المستوى الداخلي والخارجي (المادة 55)؛

✓ تدعيمه سلطة البنك المركزي في وظيفة الحارس على الاستقرار النقدي، ألزم القانون الحكومة على استشارته في إعداد كل مشروع قانون أو نص تنظيمي يتعلق بالأمر النقدي والمالية، كما يمكن للبنك المركزي أن يقترح للحكومة اتخاذ تدابير نقدية ومالية من شأنها أن تحسن ميزان المدفوعات أو المالية العامة أو الأسعار العامة (كالمادة 56) إنشاء مجلس النقد والقرض الذي نظم عمله؛

✓ تخول له صلاحيات واسعة في المجال النقدي والمالي، كما منح استقلالية معتبرة لأداء مهمته ضمن هذا الإطار المؤسسي، أدخل عدد من الإصلاحات الإضافية في عامي 1991 و1992، منها فرض حد أقصى على الحجم الكلي لإعادة التمويل المركزي للبنوك التجارية وإزالة الجود القصوى على ما تقدمه البنوك التجارية من ائتمان إلى بقية الاقتصاد؛

(1) قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للعدد 16، ص: 537.

✓ وبموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي -بنك الجزائر- استقلالته ودوره كأعلى سلطة نقدية في البلاد واستعادت البنوك والمؤسسات المالية وظيفتها كوسيط مالي، كذلك فإنه من بين أهم الإجراءات التي جاء قانون النقد والقرض هو تأسيس مجلس النقد والقرض، بالإضافة إلى تأسيس مجموعة من الهيئات التي تسهر على مراقبة وتنظيم النظام المالي والتي تتمثل في، لجنة الرقابة المصرفية، مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع، هيئة التأمين على الودائع، جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد.

4- **تعديلات الأمر 03-11:** لقد جاء هذا الأمر بالخصوص لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي، وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية أي معايير الملاءة المصرفية الدولي (Ratio COOKE) والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات المالية. وتم صدور الأمر الرئاسي رقم 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض أساسا من أجل تحقيق ثلاثة أهداف هي كما يلي⁽¹⁾:

أ- **السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته:** وذلك من خلال:

✓ الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر؛

✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض حسب المادة 58 من الأمر الرئاسي رقم 03-11؛

✓ تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها، وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.

ب- **تعزيز الاتصال بين بنك الجزائر والحكومة:** وذلك من خلال:

✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات والاستخدامات والدين الخارجي؛

✓ تحسين تسيير بنك الجزائر وإثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية؛

✓ العمل على توفير الأمن المالي للبلاد، وتدويل المعلومات الصحيحة واللائمة بالنشاط المالي والمصرفي.

ت- **توفير أحسن حماية للبنوك والإدخارات الجمهور:** وذلك من خلال:

✓ تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك ومسيريها؛

✓ توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر؛

✓ تشديد العقوبات الجزائية والغرامات المالية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المالي والمصرفي؛

✓ بموجب القانون رقم 03-04 المؤرخ في 04 مارس 2003 تم إنشاء صندوق الضمان أو التأمين على

الودائع البنكية (SGDB) في ماي 2003 من طرف بنك الجزائر باعتباره العضو المؤسس، والبنوك باعتبارهم

مساهمين في رأس مال هذا الصندوق، حيث يتعين على كل بنك التأمين على جميع ودائعه بدفع علاوة

(1) الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، ص:52.

ضمان تقدر ب 1% على الأكثر من مبلغ ودائعه، وتتحدد هذه النسبة من طرف مجلس النقد والقرض، ولا يمكن استعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع؛

✓ تحديد سقف التعويض لكل مودع قانونيا ب 600000 دينار جزائري، حيث قام صندوق الضمان على الودائع البنكية في سنة 2003، بتعويض ما يقارب 4500 مودع بعد تصفية بنك الخليفة.

كل هذا بالإضافة إلى تعديلات أخرى من شأنها أن تعمق مسار الإصلاحات المالية والمصرفية وتعزز عملية التحرير المالي بالجزائر مثل خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي في حدود 10% بدلا من 15%.

وإذا كان قانون النقد والقرض قد سمح بتحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام المنافسة، إلا أنه وبعد مضي 15 سنة على ذلك لم يسمح التنظيم الجديد رقم 04-01 الصادر في 4 مارس 2004 من هذا القانون والخاص بتحديد الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك (2.5 مليار د ج) والخاص بالمؤسسات المالية (500 مليون د ج)، بتطور حجم البنوك الخاصة في الساحة المصرفية الجزائرية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الإصلاحات المتعلقة بتحرير القطاع الخارجي

1- تحرير نظام الصرف: كان التحديد الإداري للدينار قبل الإصلاحات الاقتصادية ظاهرة مألوفة، كما أن هذا التحديد لا ينسجم كلية مع تدهور القيمة الداخلية له، فأدى السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري لعجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، ولقد ساعد ذلك على ظهور سوق موازية للعملة الأجنبية، حيث ما فتئ سعر صرف الدينار بها يفوق نظيره في السوق الرسمية.

تهدف برامج التثبيت على مستوى سوق الصرف إلى توحيد سعر الصرف الرسمي الموازي حتى يصبح سعره يتم عن طريق العرض والطلب. وذلك بإمكانه المساعدة على توجيه تحويلات غير المقيمين عبر القنوات الرسمية، فضلا عن تطهير التبادلات الخارجية وكذلك يهدف إلى زيادة شفافية نظام الصرف.

ومنذ بداية إصلاح سوق الصرف كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية. وتتميز هذه المرحلة في إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة وبدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990. ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار، فكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. وبعبارة أخرى تخفيض الدينار كان يهدف إلى جعل 1 دولار

(1) Fondation Friedrich Ebert . « **Actes de la jeune recherche en Economie Société et Culture** . Lauréats FES Algérie .2012.p :14

أمريكي يعادل 31 دينار جزائري وبالموازاة مع ذلك كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية.

أما في الواقع فإن التخفيض للعملة كان أقل مما هو مرغوب حيث أصبح 1 دولار أمريكي يعادل 22.5 دينار جزائري انطلاقا من سبتمبر 1991. أما بخصوص عمليات قابلية تحويل الدينار فقد أجلت بسبب ضعف احتياطات الصرف آنذاك.

الجدول رقم (19): سعر صرف دولار /دينار خلال الفترة(1988-1991)

الفترة	1988/12	1989/12	1990/12	1991/03	1991/09
الدولار الواحد مقابل الدينار	6.73	8.03	12.2	17.8	22.5
نسبة التغير %	19	51	45	26	24

المصدر: بظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص:189.

تم حدث تخفيض ثاني في الدينار في سبتمبر 1994 وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري وكذلك في غضون عدة أشهر العملة الوطنية فقدت 70% من قيمتها خلال فترة التعديل الهيكلي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (20): تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار خلال الفترة (1993-1998)

الفترة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
دولار مقابل دينار	24.1	42.9	52.2	56.2	58.4	60.6
نسبة التغير %	78	21	07	03	03	03

المصدر: بظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص: 190.

كان عام 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة، وقابلية تحويل الدينار له أثر محسوس على تثبيت سعر الصرف على ضوء العرض والطلب. وفي عام 1995 أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة ونفس الإجراء اتخذ بالنسبة لنفقات السياحة خلال 1997.

وتم إنشاء في بداية 1996 سوق مابين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996

وذلك الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف. والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996.

إن عملية تحويل الدينار ساعدت على ترقية محيط ملائم للاستثمار الأجنبي، في جو مستقر لسعر صرف فعلي وحقيقي بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم وأرباحهم إلى الخارج.

في الأخير يمكن القول إن نظام الصرف عرف عدة تطورات متتالية منتقلا من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر صرف مابين البنوك⁽¹⁾.

2- تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية:

الجدول رقم(21): الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية

السنة	تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية
1994	وضع قائمة للمنتوجات التي يمنع استيرادها، وتحرير 10 مواد أساسية، استيرادها يتم تحت معايير تقنية ومهنية
1994	توحيد حتى 50% لإجبارية استعادة موارد عوائد الصادرات باستثناء المحروقات
1994	تحرير الصادرات ماعدا الموارد التي لها قيمة أثرية أو تاريخية
1994	إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشئت في أفريل 1994
1995	إلغاء الحصة الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية المتعاقدة عند استيراد سلع التجهيز إلغاء الإجراءات المفروضة على مستوردي بعض المنتجات القاضي بالالتزام بالمقاييس المهنية والتقنية
1995	ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج عن طريق بنك الجزائر، في حدود سقف سنوي.
1996	تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي والوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر.
1996	تخفيض المعدل الأعظمي لحقوق الجمركة من 60% إلى 50%
1997	من 50% إلى 45%
1996	ترخيص الدفع للنفقات غير السياحية في الخارج، سفر الأعمال، تحويل الأجور، نفقات الإشهار، تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف المحدد من البنك المركزي
1997	قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية، الجزائر تقبل الالتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي

المصدر: محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية: الدوافع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15، ديسمبر، 2004، ص: 335.

(1) بظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص: 188، 191.

المطلب الثالث: التدرج في عملية التحرير

1- تحرير أسعار الفائدة:

بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقية، فقد أدى تحريرها مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار فائدة حقيقية موجبة من بداية 1997. مما يدل على تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية، وهذا يعكس الماضي حيث يلاحظ تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات دنيا بقيم حقيقية سالبة، وتطبيق معدلات فائدة تفاضلية، حيث تميز بين القطاعات الاقتصادية وبين فترات تسديد القرض، إضافة إلى التسيير المركزي لهبطه الأخيرة خلال مدة طويلة مما أدى إلى وضعية مالية غير ملائمة لتحريك الادخار.

الجدول رقم (22): تطور معدلات سعر الفائدة خلال (1990-2001)

(الوحدة نسبة مئوية)

البيان	1990	1994	1997	1998	2000	2001
معدل الفائدة الاسمي	8.0	18.0	14.2	10.2	8.5	8.5
معدل الفائدة الحقيقي	10-	13-	8.5	5.2	8.2	4.3

المصدر: كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة

محمد خيضر، بسكرة، العدد العاشر، 2006، ص:18.

والجدير بالذكر أن المؤشرات السابقة تقيس بصورة رئيسية التطور المالي في السوق النقدي الجزائري،

ويمكن القول أن هذه المؤشرات السابقة بالرغم من الإصلاحات الجارية، والتي أدت إلى تقدم ملحوظ في بعض الجوانب، إلا أنها تشير إلى أن الجزائر مازالت تعاني من ضعف القدرة على الخروج من اقتصاد الاستدانة الذي أثقل كاهل البنوك إلى اقتصاد الأسواق المالية الذي يتماشى واقتصاد السوق، حيث يرجع سبب وجود معدل فائدة حقيقي سالب الى معدل التضخم كبير. ويفسر هذا بهشاشة الاقتصاد الجزائري ذو القطاع الإنتاجي الضعيف وعدم نضج القطاع الخاص⁽¹⁾.

(¹) كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد العاشر، 2006، ص: 18.

2- تحرير حساب رأس المال:

ومن أجل تحقيق فائدة كبيرة من تحرير حساب رأس المال، وتقليل مخاطر هذا التحرير إلى حدّها الأقصى يجب التفكير جيدا في السرعة والتسلسل التي تتم بها هذه العملية، وفي هذا السياق توجد ثلاثة وجهات نظر حول هذا الموضوع:

أولاً: وجهة النظر التقليدية للتسلسل: والتي ترى أنه لا يجب التعجل أو التسرع في تحرير حساب رأس المال وإنما ينبغي التدرج والتسلسل في الخطوات تماشيا مع سرعة الإصلاحات الاقتصادية الأخرى في كل بلد، ونظرا لما قد يترتب على التحرير السريع لحساب رأس المال من مخاطر وآثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي.

وتؤكد وجهة النظر التقليدية على ضرورة الاستعداد بقدر كافي، بعدد من الإجراءات قبل القيام بالتحرير الخارجي، كتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتقوية الجهاز المصرفي، وبناء أسواق مالية أكثر تطورا.

ثانياً: أما وجهة النظر الثانية فهي تفضل التحرير المبكر لحساب رأس المال باعتباره عاملا يساعد على دفع الإصلاحات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويساهم في توفير تمويل خارجي للاقتصاد المحلي، كما أنه يدفع بعجلة الإصلاح إلى التقدم، أمام معارضة بعض الأطراف لهذه الإصلاحات من أصحاب الربح والمصالح.

ثالثاً: وترى وجهة نظر ثالثة وسيطة أن تحرير حساب رأس المال يجب أن يجري في إطار إصلاحات متكاملة وشاملة، أي أن يكون تحرير حساب رأس المال كجزء متكامل ومندرج في عملية الإصلاح الاقتصادي، كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين الإصلاحات في القطاعات المحلية والقطاعات الخارجية، كشرط أساسي لنجاح التحرير المالي المحلي والخارجي.

إلا أن المزايا والمخاطر المرتبطة بكل إستراتيجية من هذه الاستراتيجيات الثلاثة تختلف من دولة لأخرى، حسب الظروف الاقتصادية لكل منها، كما أن اختيار أحسن طريقة يتركز على مدى مساهمة كل إستراتيجية في تحقيق أحسن كفاءة في تخصيص وتعبئة الموارد وتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي⁽¹⁾.

(1) شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

المبحث الثالث: نتائج سياسة التحرير المالي في الجزائر

لقد شهد القطاع المالي الجزائري تطورا ملحوظا في إطار سياسة الإصلاح والتحرير الاقتصادي والمالي، حيث تم تغيير هيكل النظام المصرفي من نظام اعتمد على نوع واحد من البنوك إلى نظام يتميز بالتنوع قائم على آليات السوق.

المطلب الأول: تأثير التحرير المالي على النظام المصرفي

أ- **قنوات التوزيع:** ويقصد بقنوات التوزيع، فروع ووكالات البنك التي يمارس من خلالها نشاطه وينشر منتجاته عبر مختلف مناطق الوطن. وفي هذا الإطار تسيطر البنوك العمومية على القطاع المصرفي سواء كان ذلك بالنسبة للملكية أو بالنسبة للقروض الممنوحة والودائع المحصلة، حيث تستحوذ البنوك العمومية الستة على نسبة كبيرة جدا من السوق المصرفية، وتمتلك شبكة واسعة من الفروع والوكالات وتبلغ حوالي 1123 وكالة حتى نهاية 2015 موزعة عبر التراب الوطني والمتراكمة منذ الاستقلال، في حين القطاع الخاص لم يصل إلى المستوى الذي ينافس فيه القطاع العام، حيث تقدر عدد وكالاته بـ 346 وكالة عبر التراب الوطني وهذا في نهاية 2015، ولكن ما يلاحظ على هذه الوكالات أنها في زيادة مستمرة حيث كانت 5 وكالات سنة 1997 وزادت إلى 346 وكالة سنة 2015، الذي يمكن اعتباره مؤشر ظهور نوع من المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في هذا المجال. ولكن تبقى درجة المنافسة بين البنوك التجارية الخاصة والعمومية ضعيف لصغر حجم البنوك الخاصة وضعف عدد وكالاتها مقارنة بالبنوك العمومية⁽¹⁾.

ب- حجم النشاط البنكي:

✓ **هيكل الودائع لدى البنوك الجزائرية:** إن نشاط جمع الموارد البنكية والمتمثلة في الودائع المصرفية عرفت ارتفاعا صغيرا خلال سنة 2015 يقدر بـ 0.9% وهو معدل منخفض عن النمو المسجل في سنة 2014 والذي يقدر بـ 17.1% في حين كان معدل النمو المسجل في سنة 2013 معتبرا إذ وصل إلى 7.6%.

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، ص90.

الجدول رقم(23): نسبة مساهمة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي الودائع للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة نسبة مئوية)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
93.1	92.1	93.3	93.5	94.4	87.5	92.2	94.8	حصة البنوك العمومية
6.9	7.1	6.7	6.5	5.6	12.5	7.8	5.2	حصة البنوك الخاصة
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
88.3	87.7	86.6	87.1	89.1	89.8	90.0	92.2	حصة البنوك العمومية
11.7	12.3	13.4	12.9	10.9	10.2	10.0	7.8	حصة البنوك الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، التقارير السنوية 2004، 2008، 2010، 2015.

يبين الجدول السابق نسبة مساهمة كل من البنوك العامة والخاصة من إجمالي الودائع لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)، حيث نلاحظ أن البنوك العمومية ما تزال تحتكر جزء كبير من الموارد البنكية، رغم الانفتاح الذي يعرفه السوق البنكي. حيث تستحوذ البنوك العمومية على أكثر من 91.3% في المتوسط الفترة المشار إليها، في حين فإن مساهمة البنوك الخاصة مازال ضعيفا فتقدر مساهمتها في جلب الودائع 8.7% من حجم الودائع، تعبر هذه النسبة عن محدودية البنوك الخاصة وعدم قدرتها عن منافسة البنوك العمومية، كما نلاحظ أن حصة البنوك الخاصة من الموارد ارتفعت من 5.2% سنة 2000 إلى 12.5% سنة 2002، ولكن انخفضت ابتداء من 2003 إلى 5.6% وهذا نتيجة تأثير الأزمة التي لحقت بالنظام المصرفي الجزائري مما أدى إلى فقدان الأفراد والعائلات الثقة في البنوك الخاصة بالإضافة إلى مكانة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري في النظام المصرفي.

✓ نشاط الإقراض: لتحليل نشاط الإقراض نعتد على الجدول الموالي

الجدول رقم (24): تطور حصة البنوك العمومية والخاصة من نشاط الإقراض على مستوى القطاع البنكي خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة نسبة مئوية)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة البنوك العمومية	97.3	95.9	85.7	92.7	92.9	92.6	90.7	88.5
حصة البنوك الخاصة	2.7	4.1	14.3	7.3	7.1	7.4	9.3	11.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حصة البنوك العمومية	87.5	87.9	86.8	85.7	86.7	86.5	87.8	87.5
حصة البنوك الخاصة	12.5	12.1	13.2	14.3	13.3	13.5	12.2	12.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، التقارير السنوية 2004، 2008، 2010، 2015.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ الاحتكار الكامل للبنوك العمومية في مجال تمويل مؤسسات القطاع العام حيث بلغت 89.5% في متوسط فترة (2000-2015)، في حين تبقى مساهمة البنوك الخاصة بسيطة وتقدر ب 10.5% في متوسط الفترة السابقة، وعليه تبقى مساهمة القطاع الخاص في منح القروض للاقتصاد جد ضعيفة. وهذا ما يبقي البنوك الخاصة غير قادرة على مجابهة البنوك العمومية المسيطرة على هيكل النظام المصرفي.

المطلب الثاني: تطور سوق الأوراق المالية

أ- عمليات الإدراج في البورصة: فتحت بورصة الجزائر أبوابها أول مرة في سنة 1999، من خلال دخول صيدال والاوراسي ورياض سطيف قبل سحبها بعد بيعها للخوادم، جاءت مرحلة ثانية بعد 10 سنوات، أي في 2009 بدخول شركة اليسانس للتأمينات التي عرفت حركية نوعا ما بتسجيل 6500 مكتب خاص على مستوى 48 ولاية وطلب بلغ 220% من المبلغ المطلوب خلال 30 يوما، ومعدل اكتتاب ب 142% منهم 98% خواص.

إن نجاح السوق الأولية وعودة الثقة ثم القضاء عليهما من خلال تعطيل السوق الثانوية وممارسات وسطاء البورصة السيئة للغاية في هذه السوق التي يحتكرونها على الرغم من قلة خبرتهم وتجربتهم.

تجربة ثانية شهدها العام 2013 بدخول شركة المصبرات الجزائرية رويبة التي حققت معدل اكتتاب بنسبة 101%، ومن بعد 3 سنوات من بعد وفي 2016 التحقت شركة بيوفارم ببورصة الجزائر، ولكنها خيبت آمال

المستثمرين وأنهت ما تبقى من منسوب الثقة، ولم يتمكن الجمهور من متابعة العملية التي لم تحقق ازيد من 45% من أهدافها في نهاية العملية، قبل انقراض العملية من رجل الأعمال يسعد ريراب رئيس شركة سيفتال الذي قام بشراء 25% من الأسهم المطروحة وصندوق التوفير والاحتياط بنك، وبنك الجزائر الخارجي للكمية المتبقية من الأسهم.

كما أن الفشل الدريع الذي جنته شركة اسمنت عين الكبيرة يندرج ضمن مسار الفشل الطبيعي الذي انطلق منذ البداية وانعدام الثقة والسيولة في السوق الثانوية، فضلا عن تصرفات المتدخلين في السوق الثانوية ووسطاء البورصة العموميين التي أصبحت سلبية للغاية ولا تسمح ب بروز بورصة تليق بسمعة الجزائر واقتصادها⁽¹⁾.

ب- تطور الأداء في بورصة الجزائر: اقتصر نشاط بورصة الجزائر على عدد قليل من الشركات دليل على ضعف هذه السوق، وهذه الوضعية تعكس بوضوح تركيز نشاط البورصة واقتصره على عدد ضئيل من الشركات وابتعادها عن التنوع رغم إتاحة المشرع الجزائري الفرصة أمام الشركات في تنوع الأوراق المالية . علاوة على ذلك نجد أن بورصة الجزائر تنفرد بكون نشاط التداول يقتصر فيها على يوم واحد وهو يوم الاثنين لتشهد بعدها إضافة يوم آخر هو يوم الأربعاء⁽²⁾. ويمكن عرض إجمالي نشاط بورصة الجزائر من خلال الجدول التالي:

(1) <https://sawtsetif.com/v/1630> , 13-05-2017, 22: 15.

(2) حسان خبابة، بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، العدد 08، جوان 2003، ص 85.

الجدول رقم(25): نشاط بورصة الجزائر للفترة (1999-2016)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	عدد الصفقات المبرمجة	حجم التداول	قيمة الصفقات
1999	1056	35348	108.08
2000	4599	323990	720.04
2001	2898	361445	533.22
2002	2071	80161	112.06
2003	393	22183	17.26
2004	141	13487	8.43
2005	64	63561	4.19
2006	144	35794	23.76
2007	113	52103	14.49
2008	203	34700	21.41
2009	160	27420	13.89
2010	125	23997	11.98
2011	413	49471	185.12
2012	143	120681	36.04
2013	132	90111	49.12
2014	251	2213143	41.41
2015	259	788860	1251.95
2016	339	153281	805.50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على، بيانات شركة إدارة بورصة القيم، إلى غاية 2016 على الموقع:

www.sgbv.dz/ar/, 13-05-2017, 20 ;12.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن القيمة الإجمالية للصفقات المبرمة في بورصة الجزائر خلال الفترة (1999-2016) قد سجلت أعلى مستوى لها خلال نشاط عام 2015 بمبلغ يصل إلى 1251956825 دج وهو رقم بعيد عن حاجات التمويل التي من المفترض من قبل البورصة خلال نشاط سنة كاملة. ونشاط بورصة الجزائر بعيد عن الواقع والوضعية الحالية ما هي إلا جمود وشلل.

المطلب الثالث: اثر التحرير المالي على المتغيرات الاقتصادية

أ- المديونية الخارجية في الجزائر:

الجدول رقم(26): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	1990	1994-1990	1998-1995	1999	2000	2001	2002	2003
المديونية	26.7	27.25	31,72	28.32	25.26	22.75	22.64	23.35
السنوات	2004	2005	2010-2006	2011	2012	2013	2014	2015
المديونية	21.82	17.19	5.59	4.41	3,69	3,69	3,23	2,19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص ص 201-202 .

- محمد رضا حتحات، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، على الموقع:

www.kantakji.com/economics/ تاريخ الاطلاع 2017/05/10 على الساعة 15:30 .

-بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2008، ص93.

-بنك الجزائر التقرير السنوي 2015، ص95.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الديون الخارجية ارتفعت من 27.25 مليار دولار خلال الفترة (1994-1990) إلى 31.72 خلال الفترة (1998-1995)، ويرجع التزايد في هذه الفترة إلى تحول الإيرادات المالية التي تحصل عليها الدولة من الخارج دون مقابل من السلع والخدمات، ثم عاودت الانخفاض وبشكل مستمر إلى غاية سنة 2001 من 31,72 مليار دولار خلال الفترة (1998-1995) إلى 25,57 مليار دولار، ويفسر هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في الديون الخارجية خلال هذه الفترة إلى تأجيل الاستحقاقات فيما يخص أصل الديون وبعض الفوائد، يؤدي بطبيعة الحال إلى تضخم مخزون الديون، بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه الجزائر من مؤسسات بروتين وودز، كما يتضح أيضا من الجدول أنه هناك ارتفاع طفيف بمبلغ الدين الخارجي بين سنتي 2002 و2003 يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو (20%)، وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة، وهذا الارتفاع للأورو ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت ب1,9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003، كما سجل أيضا انخفاض قوي للدين الخارجي ما بين السنوات (2015-2004) بحيث انتقلت من 21.82 مليار سنة

2004 إلى 2.192 مليار دولار سنة 2015، وذلك بسبب تسارع في تسديد مسبق للديون والتراكم المعترف للاحتياطات الرسمية للصرف الذي ساهم في الحد من تسرب خطر العدوى المالية للجزائر أمام تزايد حدة الأزمة المالية العالمية.

ب- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جذب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي.

الجدول رقم (27): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

(الوحدة مليون دولار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الاستثمار	40	80	30	-	-	-	270	260	607	292	280	1113	1065
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمار	638	882	1145	1888	1743	2632	2754	2301	2580	1499	1693	1507	-587

Source: unctadstat.unctad.org-annex tables, 10-05-2017, 22 ;53: متاح على الموقع

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر حققت خلال السنوات الأخيرة (1990-2008) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي، كما تميزت الفترة (1996-2000) بعودة الاستثمارات الأجنبية للجائر والتي توجه أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي استقبلته البلدان المجاورة، كما تميزت الفترة ما بعد سنة 2001 بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر

قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ 1113 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسن في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002، 2004، جاءت معظمها من قطاع الاتصالات، أما خلال سنة 2005 فلقد قدر بـ 1145 مليون دولار وأستمر بالزيادة والانتقال إلى غاية سنة 2011 والذي بلغ 2580 مليون دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي، وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب وتوفر الاستقرار، ووصل إلى أعلى مستوياته خلال سنة 2009 بمبلغ قدر بـ 2754 مليون دولار لكن خلال هذه الفترة تأرجح بين الارتفاع والانخفاض ويمكن إرجاع هذه التحسينات إلى تحسن الوضع الأمني بالإضافة إلى تطور وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كما يعود التحسن إلى توسع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، وتعود كل تلك الزيادات في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى طبيعة القوانين والتشريعات الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية لأنه يضمن عدة مزايا جماركية وتبسيط الإجراءات الإدارية، كما نلاحظ انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2012 حيث تراجع الاستثمار من 2580 مليون دولار سنة 2011 إلى 1499 مليون دولار سنة 2012 ويرتفع سنة 2013 ليبلغ قيمة 1693 مليون دولار قبل أن يعاود الانخفاض إلى أن يحقق قيمة سالبة سنة 2015 تقدر بـ 5,87 - .

الجدول رقم(28): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

(الوحدة مليون دولار أمريكي)

السنوات	1990	97-91	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاستثمار	5	0	1	8	1.4	9	99	28	253	20
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمار	34	151	318	215	220	534	-41	-268	-18	103

source ; unctadstat. Unctad.org-annex tables, 10-05-2017,22;53. متاح على الموقع:

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا غياب شبه تام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال لفترة (1990-2005) إذ كان في أسوأ حالاته سنة 2005 حيث حقق قيمة سالبة تقدر ب 20- مليون دولار، وقد يعود السبب إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، ثم عاد ليحقق قيمة موجبة سنة 2006 ب 34 مليون دولار ليواصل الارتفاع ويحقق أعلى قيمة له سنة 2011 ب 534 مليون دولار أغلبها استثمارات سوناطراك في الخارج ثم ضعفت هذه الاستثمارات لتحقيق قيمة سالبة خلال السنوات 2012، 2013، 2014، حيث قدرت هذه الاستثمارات خلال هذه السنوات على التوالي 41- مليون دولار، -268 مليون دولار، -18 مليون دولار ثم ارتفع مرة أخرى ليحقق قيمة موجبة سنة 2015 بقيمة 103 مليون دولار.

ج- تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر فترة (1990-2015)

الجدول رقم (29): احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة (مليار دولار أمريكي)

السنوات	93-90	96-94	1997	1998	1999	2000	2001
الاحتياطات من الصرف الأجنبي	1.32	3.03	8	6.8	4.4	11.9	17.96
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطات من الصرف الأجنبي	23.94	32.11	43.11	56.18	77.78	110.18	143
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطات من الصرف الأجنبي	148	162	182	200	194	179	144

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بلقاسم زايري، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7، ص 61.
- تيجاني بالقي، تقييم أثر البرامج الاستثمارية العامة على المنظومة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص 68.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي، سنة 2015، ص 65.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تحسن ملحوظ لاحتياطات الصرف الأجنبي بعد أن كانت خلال الفترة (1990-1993) لم تتجاوز احتياطات الصرف 2 مليار دولار، إلا انه في الفترة (1994-1996) تجاوزت 2 مليار دولار لتحقق 3.03 مليار دولار، وكانت سنة 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة، وقابلية تحويل الدينار له أثر محسوس على تثبيت سعر الصرف على ضوء العرض والطلب، كما نلاحظ أن احتياطات الصرف في تزايد مستمر خلال الفترة (1995-1997) لتحقيق سنة 1997 ما قيمته 8 مليار دولار أمريكي، وهذا الارتفاع ناتج عن التمويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر خلال هذه الفترة بالإضافة إلى استقرار في أسعار البترول، إلا أنها انخفضت سنة 1998 لتحقق 6.8 مليار دولار أمريكي، وانخفضت في السنة الموالية لتحقق 4.4 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض قدره 2.4 مليار دولار أمريكي، وهذا الانخفاض سببه الصدمة البترولية، وفي سنة 2000 ارتفعت احتياطات الصرف إلى 11.9 مليار دولار أمريكي أي بارتفاع قدره 7.5 مليار دولار أمريكي عن السنة الماضية، وجاء هذا الارتفاع بفضل الإجراءات التصحيحية التي قام بها بنك الجزائر

والحكومة بالإضافة لعودة أسعار البترول للارتفاع مجدداً، واستمر الارتفاع في احتياطات الصرف بشكل كبير خلال الفترة (2001-2012) ويرجع سبب الزيادة الكبيرة في الاحتياطات إلى ارتفاع سعر البترول وتراكم احتياطات الصرف مكن من الدفع المسبق لنسبة كبيرة من الديون الخارجية خاصة في سنة 2006 فقد ارتفعت هذه الاحتياطات من 17.96 مليار دولار سنة 2001 إلى 200 مليار دولار سنة 2012، حيث صنف خلال هذه السنة صندوق النقد الجزائر في صنف البلدان الأقل مديونية من بين البلدان الـ 20 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتراجعت احتياطات الصرف الأجنبي سنة 2013 لتبلغ 194 مليار دولار واستمرت في الانخفاض حتى 2015 أين بلغت 144 مليار دولار نتيجة انخفاض قيمة الاورو مقابل العملة الأمريكية.

د- تطور معدل التضخم الفترة (1990-2016)

الجدول رقم (30): معدل التضخم خلال الفترة (1990-2016)

(الوحدة نسبة مئوية)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	18	25	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.77	5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	4.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	4.4	5.7	3.9	4.5	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- جديني ميمي، انعكاسات استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2005، ص152.
- بنك الجزائر التقارير السنوية 2012، 2013، 2014.
- وزارة المالية الجزائرية، www.finance-algeria.org تاريخ الاطلاع 11-05-2017، 17:42.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم قد ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة (1990-1995) فقد ارتفع من 18.8% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992 ليستقر عند حدود 29% سنتي 1994 و 1995، ويمكن تفسير ارتفاع التضخم خلال هذه الفترة لعدة أسباب، أهمها قيام الحكومة بتحرير الأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار سنة 1989، ويتراجع معدل التضخم سنة 1996 ب 18.7%

ويستمر في التراجع إلى أن يصل ل 0.3% عام 2000، ويمكن تفسير ذلك الانخفاض في هذه المرحلة إلى تطبيق سياسة نقدية انكماشية في إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، نتيجة للإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة، تقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازي، كما نلاحظ ارتفاع مفاجئ لمعدل التضخم في سنة 2001 ليصل إلى 4.2% بعدما وصل إلى أدنى حالاته في عام 2000 وهذا الارتفاع جاء كرد فعل لتكوين سيولة نقدية مفرطة ابتداء من سنة 2001 فتراكم الموجودات الأجنبية وضع البنك أمام وضعية صعبة نظرا لغياب إستراتيجية وطنية شاملة من جهة وإلزام القانونون 90-10 بنك الجزائر بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية وضمان الاستخدام التام للموارد والنمو السريع للاقتصاد من جهة أخرى، ليرتفع عام 2007 إلى 4.5% بسبب توسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، كما يعود خصوصا هذا الارتفاع إلى ثلاث عناصر أساسية وهي ارتفاع الرواتب والأجور دون أن يقابلها زيادة الإنتاجية، ارتفاع معدل الكتلة النقدية، فائض السيولة المصرفية، كما شهدت الفترة 2008-2013 تدبب في معدلات التضخم حيث بلغت سنة 2008، 4.4% ويرجع هذا الارتفاع إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 20% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر، ولكن هذا الارتفاع ليس كبير رغم الأزمة العالمية الحادة وهذا نتيجة للطلب العالمي المتزايد وبروز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية، مقارنة بالنسبة السابقة حيث قدر معدل التضخم فيها 8.9% خلال سنة 2012، بعد أن كان سنة 2011 يقدر ب 4.5% و 3.9% سنة 2010، وهذا راجع أساسا إلى دعم استقرار مستوى الأسعار خلال البرامج الطبقة من طرف الدولة الأمر الذي كان وراء الارتفاع المذهل خلال سنة 2012، ثم تراجع معدل التضخم إلى 3.26% سنة 2013 و 2.92% سنة 2014 نتيجة تراجع التضخم المستورد كون أسعار السلع المستوردة تراجع بنسبة 3.5% بسبب تراجع التضخم العام على مستوى البلدان المتقدمة والناشئة والنامية منذ منتصف سنة 2012 ثم ارتفع معدل التضخم إلى 4.78% سنة 2015 و 6.40% سنة 2016.

هـ - تطور إيرادات ونفقات ميزانية الجزائر فترة (1996-2016)

الجدول رقم (31): إيرادات ونفقات ميزانية الدولة فترة (1996-2016)

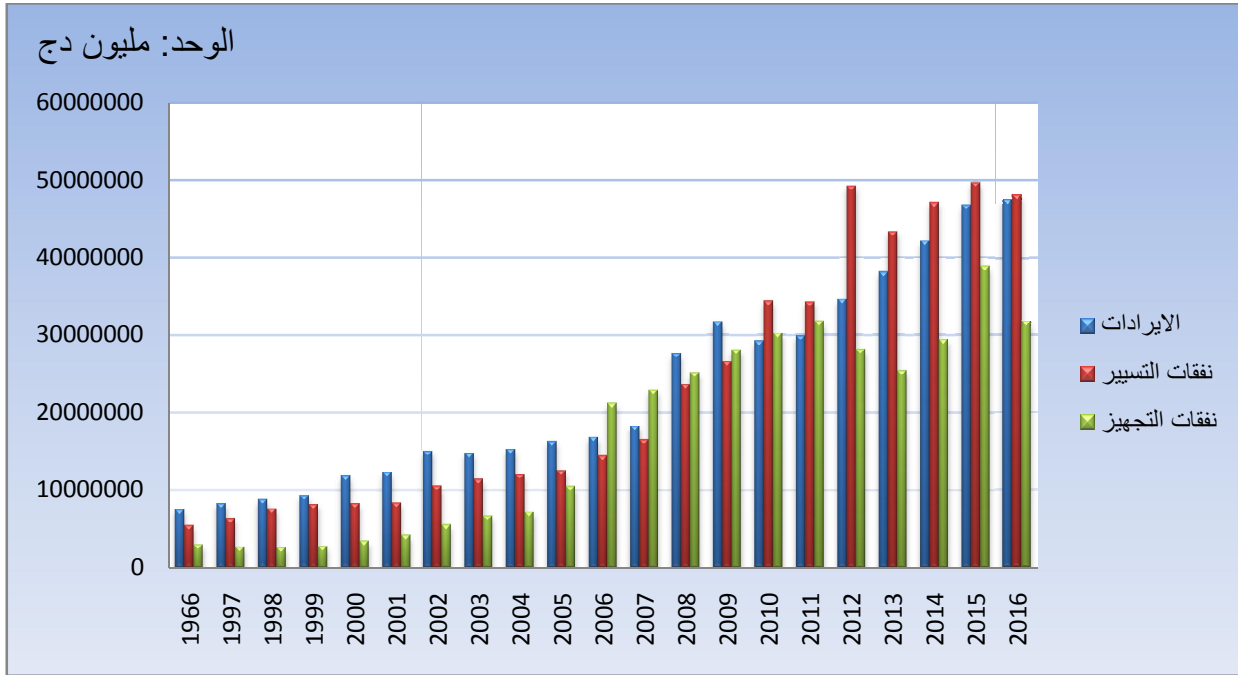
(الوحدة: مليار دينار)

الرصيد	النفقات			الإيرادات	السنوات
	التجهيز	التسيير	الكلية		
99.40-	301.60	547.00	848.60	749.20	1996
84.70-	273.50	640.60	914.10	829.40	1997
140.69-	262.37	760.32	102.26	882.00	1998
161.47-	280.88	817.69	109.85	937.10	1999
14.65+	346.01	830.08	1.176.09	1.190.75	2000
217.41-	415.50	836.29	1.034.38	1.234.38	2001
102.09-	548.978	1.053.36	1.602.34	1.500.25	2002
335.66-	669.42	1.141.68	1.811.10	1.475.44	2003
392.00-	720.00	1.200.00	1.920.00	1.528.00	2004
673.22-	1.047.71	1.255.27	2.302.98	1.629.76	2005
1.872.13-	2.115.87	1.439.54	3.555.42	1.683.29	2006
2.115.46-	2.294.05	1.652.69	3.946.74	1.831.28	2007
2.119.19-	2.519.00	2.363.18	4.882.19	2.763.00	2008
2.295.87-	2.813.31	2.661.25	5.474.57	3.178.70	2009
3.545.46-	3.022.86	3.445.99	6.468.86	2.923.40	2010
3.626.02-	3.184.12	3.434.30	6.618.42	2.992.40	2011
4.276.44-	2.820.41	4.925.11	7.745.52	3.469.08	2012
3.059.82-	2.544.20	4.335.61	6.879.82	3.820.00	2013
3.438.98-	2.941.71	4.714.45	7.656.16	4.218.18	2014
4.173.41-	3.885.78	4.972.27	8.858.06	4.684.65	2015
3.236.75-	3.176.84	4.807.33	7.984.18	4.747.43	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات (1996-2016) على الموقع: <http://www.mfdgi.gov.dz>

تاريخ الاطلاع: 2017-05-11، 18:20.

الشكل رقم(6): إيرادات ونفقات ميزانية الدولة خلال الفترة (1996-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (25).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الرصيد السالب قد غطى موازنات فترة الدراسة، فخلال السنوات (1996-1999) تزايد العجز الموازي بدا واضحا، وهذا توازيا مع زيادة النفقات رقم الزيادة كذلك في الإيرادات التي لم تستطع تغطية النفقات الكلية خاصة نفقات التشغيل التي تزايدت في هذه السنوات، وهذا عكس نفقات التجهيز الشكل رقم (6)، فنفقات التشغيل تستعملها الدولة في تسيير مصالحها العمومية في نفقات الموظفين والأعوان والمعدات المرتبطة بتسيير المرافق العمومية.

أما سنة 2000 وهي السنة الوحيدة التي عرفت فيها الميزانية فائضا قدره 14655200 ألف د.ج وهذا ناجم عن الارتفاع الكبير في إيرادات الميزانية حيث ارتفعت من 937100000 ألف د.ج سنة 1999 إلى 1190750000 ألف د.ج سنة 2000، أي بزيادة قدرها 253650000 ألف د.ج، مقابل زيادة طفيفة في النفقات الكلية للميزانية، حيث قدرت الزيادة بـ 77518085 ألف د.ج وهذا ما يفسر الفائض الحاصل في ميزانية 2000.

أما السنوات من 2001 إلى 2012 المتبقية، فقد عرفت الميزانية خلالها عجزا ملحوظا، فرغم الزيادة في الإيرادات إلا أن زيادة النفقات قد فاقت ذلك، وهذا راجع إلى عاملين أساسيين:

✓ العامل الأول: هو الانخفاض النسبي لأسعار النفط خلال السنتين 2001-2002 من 28.5 إلى 25.2 و24.3 دولار للبرميل في 2001-2002 على التوالي.

✓ العامل الثاني: هو شروع الدولة بتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسة اقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة خاصة إلى الاستثمار في البني التحتية والمنشآت القاعدية ومشاريع الإسكان بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة، وكل هذا نتيجة عودة الاستقرار السياسي، وتراجع وتأثر الاضطراب

و- نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2015).

الجدول رقم(32): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2015)

(الوحدة نسبة مئوية)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	0.8	1.2-	1.80	1.1-	0.9-	3.80	4.10	1.10	5.10	3.20	3.82	3.01	5.61
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	7.20	4.30	5.91	1.68	3.37	2.36	1.63	3.63	2.89	3.37	2.77	3.79	3.76

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع :

Data.albankaldawli.org/ indicator/NY.GDF.MKTP.KD.ZG, 13-05-2017, 17 ;48

نلاحظ من خلال الجدول السابق تسجيل معدلات نمو سالبة إلى غاية سنة 1994 أي قبل الإصلاحات حيث انتقل من -0.9% سنة 1994 إلى 3.8% سنة 1995 ووصل إلى 5.1% سنة 1998، وهذا نتيجة انتعاش قطاع الصناعة، والموسم الفلاحي، أما في سنة 1999 فقد انخفض معدل النمو إلى 3.2% و3.8% سنة 2000 مقابل 3.01% سنة 2001 حيث يرجع هذا الانخفاض إلى عوامل خارجية:

✓ المردود الفلاحي مرهون بالظروف المناخية (تساقط الأمطار)؛

✓ قطاع المحروقات مرهون بأسعاره، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعتمد عليه بنسبة تفوق 95%.

وعودة معدل النمو الاقتصادي إلى الارتفاع من 3.1% سنة 2001 إلى 5.61% سنة 2002 و7.2% سنة 2003 ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط وعلى هذا فقط حقق الاقتصاد الوطني بعد الإصلاحات معدلات نمو تتراوح بين 1.1% إلى 7.2% بعدما كان سالبا قبل الإصلاحات، كما نلاحظ أن النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003-2015) يشهد تقلبات من فترة لأخرى وكذا من سنة لأخرى وذلك راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول وما شابه ذلك، وبالتالي النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد العالمي، كما قدر معدل النمو الاقتصادي 3.76% خلال سنة 2015 وعوامل النمو المسجلة خلال هذه السنة هي نفسها المسجلة خلال سنة 2014 إذ تعد قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري إضافة إلى الخدمات التجارية الأكثر مساهمة في النمو.

الخلاصة:

من خلال الدراسة السابقة لهذا الفصل يمكن القول إن السلطات الجزائرية طبقت سياسة التحرير المالي في خضم برامج الإصلاحات والتحرير الاقتصادي، حيث أدت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة إلى لجوء السلطات الجزائرية لمؤسسات النقد الدولية من أجل الحصول على مساعدات منها، كما كانت لسياسات التحرير التي انتهجتها السلطات الجزائرية أثارا مهمة على هيكل القطاع المالي والمصرفي، حيث أدت هذه الإجراءات إلى توسيع هيكل النظام المصرفي، ولكن يبقى دون المستوى الذي يسمح له بمنافسة القطاع العام، كما أدت الإصلاحات إلى إنشاء سوق مالية، ولكن مازالت دون المستوى الذي يسمح بتفعيل وتنشيط النشاط الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي تطورات اقتصادية ومالية عالمية، ترتب عنها لجوء معظم الدول إلى إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية مبنية على التحرير الاقتصادي والتحرير المالي. كان لسياسات التحرير المالي التي انتهجتها الدول العربية دورا مهما في التطور الذي شهده القطاع المالي وخاصة النظام المصرفي والحد من سياسات الكبح المالي التي كان يعاني منها، واستمرار أسواق الأوراق المالية العربية في أدائها الجيد من 2000-2015، كما سمح هذا التحرير بزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل متصاعد، ولكنه يبقى أقل من الإمكانيات الحقيقية للدول العربية في جلب الاستثمارات الأجنبية، على الرغم من هذه التطورات فما تزال سياسات التحرير المالي في البلدان العربية تعاني عدة أوجه قصور وضعف للقطاع المالي.

نتيجة الوضع الاقتصادي الجزائري خلال سنة 1986، والانفتاح الذي عرفته البلاد لمسايرة التحولات والتكتلات الاقتصادية، أدت إلى انتقالها من مواقف وتطورات وأنشطة ضيقة إلى أنشطة وتطورات واسعة، استلزم من السلطات الجزائرية تطبيق سياسة إصلاح اقتصادية ومالية بغية التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، إلا أنه رغم هذه الإصلاحات فإن القطاع المالي الجزائري لازال يلعب دورا يقل بكثير عن الدور الذي تلعبه القطاعات المالية في بعض الدول المجاورة.

استهدف هذا البحث دراسة التحرير المالي وانعكاساته على اقتصاديات الدول العربية والتركيز على حالة الجزائر، ومن خلال دراستنا وتحليلنا لهذه الدراسة تمكنا من الخروج بالنتائج التالية:

- كان للتطورات الاقتصادية والمالية دور كبير في عملية التحرير المالي، وقد برز ذلك من خلال الدور الهام الذي لعبه في التوجه نحو تحرير الاقتصاد وإتباع سياسة اقتصاد السوق.
- للمؤسسات المالية دورا هاما في بروز وتعجيل طاهرة التحرير المالي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة من خلال تحرير تجارة الخدمات المالية.
- تعد العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.
- للتكتلات الاقتصادية دورا هاما في تعميق وتسريع إجراءات التحرير المالي.

- يتمثل التحرير المالي في إلغاء القيود والانفتاح على العالم الخارجي مما يؤدي إلى التوسع والنمو، ولكن التحرير المالي المتسرع غير الحذر وغير الوقائي يترتب عليه آثار سلبية متمثلة في حدوث أزمات.
- يستلزم إنجاز عملية التحرير المالي مجموعة من المتطلبات من بينها ضمان المنافسة وتحرير السوق المالية وإتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير.
- أدى إتباع سياسات الكبح المالي إلى ضعف القطاع المالي والمصرفي العربي، وذلك من خلال ضعف الوساطة المالية وتدني القاعدة الرأسمالية للمصارف وغياب رقابة مصرفية فاعلة على البنك المركزي.
- لجأت الدول العربية نتيجة فشل سياستها المتبعة والأوضاع الاقتصادية المتدهورة إلى إجراء إصلاحات سعت من خلالها إلى التأثير على اقتصادياتها وجعلها تتلاءم مع التطورات والتحولت التي عرفتها أوضاعها وتواكب في نفس الوقت تطورات الاقتصاد العالمي.
- يعتبر إصلاح وتحرير القطاع المصرفي والمالي عنصر أساسي في عملية النمو الاقتصادي والعربي.
- قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات وذلك استجابة لتطوير وتزايد متطلبات الاقتصاد الوطني من التمويل، من بين هذه الإصلاحات، إصلاح وتحرير القطاع المالي الداخلي وكذا القيام بإصلاحات متعلقة بالقطاع الخارجي، والتدرج في عملية التحرير المالي.
- لا تزال البنوك العمومية الجزائرية تحتكر جزء كبير من الموارد البنكية، وذلك رغم الانفتاح الذي يعرفه السوق البنكي، حيث أن مساهمة البنوك الخاصة مازال ضعيفا وبالتالي عدم قدرتها على منافسة البنوك العمومية، وهذا نتيجة تأثير الأزمة التي لحقت بالنظام المصرفي الجزائري مما أدى إلى فقدان الأفراد والعائلات الثقة فيها.
- اقتصر نشاط بورصة الجزائر على عدد قليل من الشركات وابتعادها عن التنوع رغم إتاحة المشرع الجزائري الفرصة أمام الشركات في تنويع الأوراق المالية، وهذا دليل على ضعف هذه السوق.

أولاً: اختبار الفرضيات

- يتحدد مستوى التحرير على مستويين داخلي يشمل تحرير القطاع المالي ، أسعار الفائدة، تطبيق أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية والحد من الرقابة على توجيه الائتمان وآخر خارجي يشمل في تحرير حساب رأس المال وأسواق الأوراق المالية وتحرير سعر الصرف، وهو ما يبين صحة الفرضية الأولى.
- للتحرير المالي دور ايجابي في زيادة معدلات النمو والعمل على تطور القطاع المالي وتعميقه، كما أن له أثر سلبي ينجم عن عدم نجاعة تطبيق إجراءات التحرير وهذا ما يؤدي إلى إحداث أزمات مالية وتدويلها

- آثار سلبية على الاقتصاد الدولي، ولعل ذلك من أهم التحديات والآثار السلبية للتحرير المالي، حيث يؤدي إلى تدويل وانتقال أزمات البنوك والأزمات المالية، وهذا ما ينفى صحة الفرضية الثانية.
- طبقت جل الدول العربية برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي حيث كانت لسياسات التحرير المالي جانبا مهما من هذه البرامج، كما احتوت هذه البرامج على سياسات تعمل على إصلاح القطاع المالي وتطويره من كل القيود التي تكبحه، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- أدت هذه الإجراءات إلى تطوير القطاع المالي بما فيه البنوك وأسواق الأوراق المالية التي أصبحت من الأسواق المالية الناشئة النشطة، ورغم هذا التطور الملحوظ فإن القطاع المالي العربي بصفة عامة مازال لم يصل إلى المستوى الذي تتميز به بعض الدول المتقدمة.
- أدت إجراءات التحرير المطبقة في الجزائر إلى تطور واضح في النظام المصرفي من خلال توسع نشاطه وهيكله، ولكنه يبقى دون المستوى الذي يجب أن تؤديه في تنشيط الاقتصاد الكلي، كما أن نقص الإشراف المناسب أدى إلى اختلال فيه من خلال أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، أما بالنسبة للسوق المالي فهو عبارة عن هيكل من القوانين فقط.
- محدودية بورصة القيم المنقولة في الجزائر بالإضافة إلى عدم وجود مؤشرات تدل على تطور السوق المالي وفق لما يقتضيه الواقع الاقتصادي.

ثانيا: الاقتراحات:

- حتى يتم إنجاح والاستفادة أكثر من التحرير المالي نقترح بعض التوصيات والتي يمكن حصرها في الاتجاهات التالية:
- يجب مراعاة التدرج في تطبيق سياسات التحرير المالي، حيث يسبق تحرير حساب رأس المال تقوية وتأهيل القطاع المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، وإلا فقد يترتب عنه آثار عكسية ويؤدي بتلك الدول إلى مخاطر وأزمات.
- يجب تمثين وتقوية نظام الرقابة والإشراف على القطاع المالي من أجل تفادي الأزمات البنكية.
- على الدول العربية أن تعمل على تفعيل السوق المالية لتتمكن من مواجهة التكتلات المالية الإقليمية والعالمية في إطار الاندماج المالي العالمي في ضوء التحرير المالي.
- يجب على الدول العربية تحسين سياستها الاقتصادية التي تضمن تقوية الجهاز المصرفي، وتفعيل دوره الذي يمكن أن يلعبه في تنمية سوق رأس المال من خلال توسع في الإقراض بضمان الأوراق المالية.

- إعطاء فرصة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في الجهاز المصرفي وتقوية روح المنافسة في القطاع المالي، فبعد عقد ونصف من انفتاح النظام المصرفي الجزائري أمام البنوك الخاصة، فإن البنوك العمومية لا تزال تهيمن على أكثر من 90% من أنشطة الإقراض والإيداع البنكي.
- ينبغي على السلطات الجزائرية العمل على تطوير وتحسين أداء السوق المالية الجزائرية، حيث تلعب السوق المالية دورا مهما على تحسين مناخ الاستثمار المحلي، ونجاح برامج وطنية للإصلاح الاقتصادي، لان وجود أسواق مالية نشطة يساعد في تنفيذ برامج الإصلاح بأقل تكلفة دون تراجع في النمو الاقتصادي، كما يعتبر تطوير السوق المالية خطوة مهمة نحو للتوجه نحو تحرير حساب رأس المال.
- ينبغي على السلطات الجزائرية العمل على توفير مناخ استثماري ملائم لتدفق رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي لها دور في تحفيز النمو.

ثالثا: أفاق الدراسة

- نظرا لمحددات موضوع بحثنا التي وجهتنا إلى التركيز على بعض الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي وانعكاساته على اقتصاديات الدول العربية، فإنه تبقى بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع البحث والجديرة بالإثراء والبحث والمناقشة مستقبلا مثل:
- دور التحرير المالي في اندماج وتكامل الأسواق المالية العربية.
 - تطور العمل المصرفي الإسلامي وعلاقته بالتحليل المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

✓ الكتب:

- 1- احمد عبد التواب عبد البصير محمد، الدول العربية والتحديات الاقتصادية، الفرقة الرابعة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.
- 2- إكرام عبد المجيد، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
- 3- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1995.
- 4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 2004.
- 5- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2000.
- 6- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 7- شدى جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل أسواق رأس المال العربية، الطبعة الأولى، مؤسسة الطابع للنشر، 2002.
- 8- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دراسة نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000.
- 9- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد وكلية التجارة، الاسكندرية، 2000.
- 10- مصطفى محمد العبد الله، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
- 11- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، جامعة حلوان، القاهرة، 2001.
- 12- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، (مشاكل الفقر - التلوث - التنمية المستدامة)، الإسكندرية، 2013.
- 13- سليمان المندرى، البورصات العربية، الدور والعلاقات البيئية وتحديات التحرير، الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2001.

- 14- سمير إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية- مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
- 15- عاطف وليم اندراوس، السياسات المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 16- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2002-2003.
- 17- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع- العوائق- سبل النهوض، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- 18- عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002.
- 19- صلاح الدين حسن السيبي، بورصة الأوراق المالية الأهمية، الأهداف، السبل، مقترحات النجاح، الطبعة الأولى، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2000.
- 20- رونالد ماكينون، ترجمة طيب بطرس وسعاد الطمبولي، النهج الأمثل للتحرير الاقتصادي، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1996.

✓ المذكرات:

- 1- أكرم نعمان الطيب، أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2001.
- 2- بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 3- جديني ميمي، انعكاسات اقتصادية استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2005.
- 4- زكية محلوس، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تجارة دولية، جامعة ورقلة، 2009.

- 5- لمياء قاسم شاوش، الأسواق المالية الناشئة، دراسة حالة البورصة الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب، لبليدة، كلية الاقتصاد، تخصص نقود ومالية وبنوك، أكتوبر، 2005.
- 6- محمد زكريا عبد الواحد، تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقيات الجاث، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة عين الشمس، القاهرة، 2003-2004.
- 7- محمد حداد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر، مذكرة الماجستير، نقود ومالية، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 8- محمد حمو، أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية بالبنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009.
- 9- محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999-2000.
- 10- سامية زيطاي، دينامي أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة، حالة أسواق الأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 11- عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 12- عبد الغاني حريبي، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، السنة الدراسية 2006-2007.
- 13- علي حدو، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية، الجزائر، 2011-2012.
- 14- عز الدين بوحبل، المؤسسات المالية الدولية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، دراسة حالة الجزائر-مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التمويل الدولي، جامعة جيجل، 2009-2010.

15- فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية للخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

16- رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

17- شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2005-2006.

✓ الملتقيات والمؤتمرات والندوات والمجلات:

1- إدريس يوسف عثمان، تحرير حساب رأس المال-المزايا والمخاطر - تجربة الدول النامية، مجلة المصرفي، العدد 35، مارسن 2005.

2- احمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية، مع الاشارة الى السوق المالي الكويتي، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادفيا، الكويت، 2005.

3- باري جونسون، تسلسل الإجراءات لتحرير رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي واشنطن، ديسمبر، 1998.

4- بلقاسم زايري، بالحسن هوارى، أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، بشار، أبريل، 2005.

5- بلقاسم زايري، كفاية الاحياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7.

6- حيدر نعمة بخيت، نصر حمود مزان، سياسات التحرر المالي في البلدان العربية، مجلة الجندول، عدد 25، نوفمبر، 2005.

7- حسان خبابة، بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة باتنة، جوان، 2003.

8- طاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول.

9- كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد العاشر، 2006.

10- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.

11- ماري اشنجرين، مايكل موسى، صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر، 1998.

12- منير الحمش، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة النمو؟! ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010.

13- محمد العربي ساكر، غانم عبد الله، مداخلة بعنوان "موقع الدول العربية من العولمة المالية"، المقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 21-22 نوفمبر، 2006.

14- محمد أمين بربري، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ضل التطورات الراهنة، ورقلة، أيام 11-12 مارس، 2008.

15- محمد بوزيان، سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 24-25، أبريل، 2006، ص2.

16- محمد بن بوزيد، عربي ناصر صلاح الدين، اثر تحرير سعر الفائدة على حجم الادخار، حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، 5-6 ماي 2009، المركز الجامعي، خمس مليانة، الجزائر.

17- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية: الدوافع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر، 2004.

18- مصطفى قارة، إصلاح القطاع المالي المصرفي، تجارب بعض الدول، ورقة بحث مقدمة في إطار الندوة المنعقدة حول القطاع المالي للبلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ضبي، 2-3 أبريل، 2000.

19- نادر فرجاني، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر، 1998.

20- ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، مداخلة بعنوان العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 21-22 نوفمبر، 2006.

21- عبد الوهاب رميدي، سماعي علي، العولمة المالية وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، 20-21 نوفمبر، 2006.

22- عبد المنعم عبد المطلب، اثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، مارس، 2003.

23- علي كساب، محمد راتول، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا- العدد الأول- جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول.

24- علي توفيق الصادق، وليد عدنان الكردي، دور الحكومات الإنمائي في اقتصاد السوق، سلسلة بحوث ومناقشات، حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد السادس، دمشق، 2-5 ماي، 2000.

25- عمر عزاوي، سايح زيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12-2008، ورقة، ص 03.

26- عتيقة وصاف، دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية الحالية (حالة الدولة العربية)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، جامعة بسكرة، ديسمبر 2013.

27- صليحة بن طلحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات- جامعة الجزائر، جامعة لمدينة، 14-15 ديسمبر، 2004.

28- رجاء عبد المنعم، خليل ممدوح موسى حبايشية، السياسة النقدية في مصر، ورقة بحث مقدم في إطار سلسلة بحوث ومناقشات حول السياسة النقدية في الدول العربية، تحرير: علي توفيق الصادق، علي

الجارحي، نيل عبد الوهاب لطيفة، عقده صندوق النقد الدولي، الدراسات الاقتصادية العدد الثامن، أبو ضبي، 4-9 ماي 1996.

29- تيجاني بالقي، تقييم أثر البرامج الاستثمارية العامة على المنظومة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة من 2001-2011، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013.

✓ النصوص القانونية:

1- القانون رقم 06/88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 12/86 والمتعلق بالنظام الجديد للبنوك والقرض.

2- قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 افريل 1990- الجريدة الرسمية للعدد 16.

3- 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية.

✓ التقارير:

1- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، سبتمبر، 2000.

2- بنك الجزائر، التقارير السنوية: 2004، 2008، 2010، 2012، 2013، 2014، 2015.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة الفصلية رقم (1)، يناير 2015، عن صندوق النقد الدولي.

4- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الافاق الاقتصادية العالمية والعربية، التقرير السنوي رقم 08، 2015-2016، في ضل تزام التحولات والمتغيرات، افريل، 2015.

5- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد (2016)، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية.

6- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد (2016)، الفصل التاسع، موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف.

7- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، التطورات النقدية والمصرفية واسواق المال في الدول العربية، (2016).

✓ المحاضرات:

1- صالح صالح، التحولات والإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الثمانينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2015-2016.
✓ المواقع الالكترونية:

- 1- [www.9alam.Com /up/do.php?down:3947](http://www.9alam.Com/up/do.php?down:3947).
- 2- <https://Sawt setif.com/v/1630>.
- 3- www.sgbv.dz/ar/ بيانات شركة إدارة بورصة القيم على الموقع:
- 4- www.kantakji.com/economics
- 5- Unctadstat.unctad.org-annex tables
- 6- www.finance-algeria.org وزارة المالية الجزائرية:
- 7- <http://www.mfdgi.gov.dz> على الموقع: قوانين المالية للسنوات (1996-2016)
- 8- Data.albank aldawli.org/indicator/NY.GDF. MKTP. KD.ZG.
- 9- world Bank ,global Economic prospects , january 2015

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Ahmed Henni ,Economie de l'Algérie indépendante, ENG Algérie,1991.
- 2- Boujelbene younes et chtioui slim liberalization financier et impact du développement financier sur la croissance économique en Tunisie,2006.
- 3- Geert Bekaert and ethers, Economic Grout hand financial liberalization, draft march 8, 2001.
- 4- Ray Barrel and Philip Davis, Financial liberalization consumption and wealth effects in 7OECD countries, NIESR Discussion paper no,247, unversity / London.
- 5- Saoussen Ben Gamra, Michael clévenot, « libéralisation Financière et cries Bancaires dans les pays Emergents: la prégnance du houle destnstitutions », Université paris XIII, 2005.

ملخص:

إن التطورات الاقتصادية جعلت اقتصاد الدول العربية يعيش وسط متغيرات عالمية وتحديات يجب مواجهتها.

ظلت قضية التحرير المالي تمثل احدى اهتمامات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، خاصة منها الدول العربية التي تعاني من اختلالات في أنظمتها المالية، واعتبرت هذه الدول أن سياسة التحرير المالي وسيلة فعالة لتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي.

وقد حاولنا في هذا البحث دراسة دور التحرير المالي وانعكاساته على اقتصاديات الدول العربية، وذلك من خلال دراسة سياسة التحرير المالي وإسقاط نتائجها على أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية، والجزائر خاصة.

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أن ما قامت به الدول العربية من اصلاحات اقتصادية بهدف التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية والاتجاه نحو اقتصاد السوق، ومن القطاعات التي لها تأثير بذلك القطاع المالي، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية.

والجزائر كباقي الدول العربية خضعت لبرامج تصحيحية، وكان من اجراءات التحرير المالي في الجزائر اتباعها لأهم الاصلاحات حيث قامت بإصلاح وتحرير القطاع المالي الداخلي والخارجي وتدرجها في عملية التحرير المالي.

وبناء على هذه الدراسة وعلى ضوء التحديات التي تواجهها الدول العربية تم تقديم أهم أساليب مواجهة التحرير المالي.

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي، النمو الاقتصادي، اقتصاد جزائري، سوق رأس المال، التعديل الهيكلي، النظام المصرفي، التكتلات الاقتصادية.

Summary:

The economic developments have made the Arab countries' economy living amid global variables and challenges must be faced.

The issue of financial liberalization is one of the concerns of both developing and developed countries , especially the Arab States experiencing imbalances in financial systems, these states considered that the policy of financial liberalization is an effective means to achieve higher levels of economic growth.

We have tried in this study, the role of financial liberalization and its repercussions on the economies of the Arab States, through a study of the policy of financial liberalization and drop their results on the most important economic indicators for the Arab States, Algeria.

This was reached through the study to the Arab states of economic reforms with the aim of radical change of economic policy and the trend toward a market economy and the sectors that have the impact of the financial sector, due to the vital role it plays in economic development.

Algeria and the rest of the Arab states have been subject to affirmative action programs, the liberalization of financial regulations in Algeria followed the most important reforms, where the reform of the internal and external financial sector liberalization and incorporate them into the process of financial liberalization.

Based on this study, and in the light of the challenges faced by the Arab States to the most important methods of the face of financial liberalization.

Keywords: financial liberalization, economic growth, the Algerian economy, the capital market, structural adjustment, the banking system, economic blocs.